الرسالة ٣٢٤

(ربَّ)
في أصل الوضع ودلالة السياق
دراسة نظرية تطبيقية

د. وليد محمد السراقبي
كلية الآداب الثانية (حماة) - جامعة البعث
سوريا

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية الحادية والثلاثون - ١٤٣٢هـ/٢٠١٠م

المؤلف:

د. وليد محمد السراقبي

- دكتوراة اللغة العربية وآدابها، (النحو والصرف)، بتقدير جيد جداً، جامعة دمشق، ٢٠٠٠م.
- مدرس النحو والصرف بكلية الآداب الثانية بحماة، جامعة البعث، سوريا.

الإنتاج العلمي:

أولاً – الكتب:

١ – كتاب الشهاب في الشيب والشباب، للشريف المرتضى، دراسة وتحقيق، وزارة الثقافة، دمشق، تحت الطبع.

٢ – المصفّى بأكف أهل الرسوخ من علم الناسخ والمنسوخ، لابن الجوزي، دراسة وتحقيق وتقويم، مجلة الدرعيَّة، الرياض، ٢٠٠٤م.

٣ – كتاب التنبيه على الغربيين، دراسة وتحقيق، إصدار المجمَّع الثقافي، أبو ظبي، ٢٠٠٤م.

٤ – شعر أبي وجزة السعدي، جمع ودراسة وتحقيق، إصدار المجمَّع الثقافي، أبو ظبي، ٢٠٠٠م.

٥ – شعر عبدالله بن همَّام السلولي، جمع ودراسة وتحقيق، إصدار مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ١٩٩٦م.

ثانياً – البحوث:

١ – فوضى المصطلح اللساني، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، ج١، مج ٨٣، ٢٠٠٨م. (محكَّم)

٢ – التقارض بين (إلا) و (غير) في النحو، مجلة الدرعية، السعودية، ٢٠٠٨م. (محكَّم)

٣ – التداخل الدلالي بين الاسم والمسمَّى والتسمية، مجلة كلية الآداب، العدد (٢٧)، جامعة قطر، ٢٠٠٦م. (محكَّم)

٤ – أنموذج الحالة النحويَّة، والتر كوك "ترجمة"، مجلة اللسان العربي، العدد ٥٩، المغرب، ٢٠٠٦م.

٥ – الأصول الكبرى لمنهج أبي حيَّان في كتاب التّذليل والتكميل"، مجلة "جذور"، نادي جدَّة الثقافي، ٢٠٠٢م.

٦ – مظاهر التعليل في كتاب "التذييل والتكميل" لأبي حيَّان الأندلسي، مجلة التراث العربي، دمشق، ٢٠٠٢مم. (محكَّم)

المحتوى

الملخـص

رُبّ: إحدى الأدوات النحوية التي كانت موضع خلاف بين النحاة سواء من جهة دلالاتها على التكثير أو التقليل أو على المعنيين معاً، أم من جهة عملها، أم من جهة ترددهم في القول باسميتها أو حرفيتها، أم من جهة نوع الجملة التي تتصدرها هذه الأداة: أهي خبرية أم إنشائية، أو صيغة الفعل الذي يجب أن يليها.

وقد سعى هذا البحث – بكل تواضع – لارتياد آفاق هذه الأداة في دراسة مستقصية – فيما أعلم – كل الجوانب المتعلقة بها، وقد حاول جمع الآراء المختلفة المتناثرة في بطون المصادر اللغوية والنحوية جمعاً مستقصياً ربما يمكنه أن يدعي أنه لم يترك زيادة لمستزيد. فوقف عند اللغات الجائزة فيها، وحرر الأقوال في صيغتها وبنيتها ودلالتها وعملها، ونوع الجملة التي تتصدرها (رُبَّ)، وصيغة الفعل الذي يجب أن يليها. ثم خلص إلى جملة من النتائج التي تمخض عنها البحث المستقصي.

ولم يقصر الباحث عمله على مجرد التنظير، لكنه قرن التنظير بالتطبيق، وجهد في تحليل الآراء والشواهد التي تثبت ما يذهب إليه.

ولم يكتف البحث أيضاً بمجرد عرض الآراء المختلفة، بل ناقشها مناقشة علمية هادئة، جعلت وُكدها الوصول إلى الحقيقة العلمية، فوافق هذا الرأي، وعارض ذاك، ورجح أحد الآراء على غيره.

ولا يدعي الباحث أن بحثه هذا يستعلي على النقد والمناقشة والأخذ والرد، ولا أنه أورد من النتائج ما لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فحسبه أنه اجتهد، ولكل مجتهد نصيب، ومُبلِغ نفسٍ عذرها مثل مُنجِحٍ، والله من وراء القصد.

مقدمة

يراد من هذا البحث دراسة (ربَّ) إحدى الأدوات النحوية التي كانت موضع خلاف اشتجر بين النحاة سواء أكان ذلك في اللغات الجائزة فيها، أم في عملها، أم في معانيها التي تؤديها في السياق، أم في نوع الجملة التي تتصدَّرها، أو في صيغة الفعل الذي يليها.

وقد سعيت – قدر الجهد والطاقة – إلى الإحاطة بكل الآراء التي قيلت فيها، والتأصيل لها، وبيان تعدد آراء النحاة فيها قديماً وحديثاً، ومناقشتهم فيما أصلوه، وانتهيت من ذلك كله إلى جملة النتائج التي لا أدعي أنها الحق الذي يتأبَّى على النقد، أو الصواب الذي لا يردّ، ولكن حسبي أنني حاولت أن أدلي برأي، أو أناقش قولاً، جاعلاً من منهجي في ذلك التنظير مقروناً بالتطبيق، ومؤسساً ذلك كله على العلاقات السياقية للشواهد المدروسة، فإن أصبت فهو غاية المراد، وإن تنكَّبت جادة الصواب فحسبي أنني اجتهدت، وفوق كل ذي علم عليم.

- اللغات في (ربَّ):

تعدَّدت آراء النحاة في اللغات التي تجوز في (ربَّ)؛ فالنحاس[١] (ت٣٣٨هـ) ينقل عن أبي عمرو بن العلاء (ت١٩٥هـ) لغتين فيها، هما: (رُبَما) و (ربَّما). وحكى عن أبي زيد (ت٢١٥هـ) فيها لغتين مع التأنيث هما: (رُبَّتما) و(رَبَّتما)، ونقل عن أبي حاتم السجستاني (ت٢٥٥هـ) أربع لغات فيها، هي: (رَبَما، رَبَّما، رَبَتَما، رَبْتما).

وعدَّد لها عبدالقاهر الجرجاني[٢] (ت٤٧١هـ) عشر لغات، أربعاً منها بالضّم والفتح في الراء مع تشديد الباء وتخفيفها، وأربعاً مكسوعة بالتاء المفتوحة، واثنتين مكسوعتين بالتاء الساكنة، وهي اللغات التي رواها ابن مالك[٣] أيضاً. وروى أبو حيان (ت٧٤٥هـ) فيها رأيين متناقضين، جعل لها في الأوَّل إحدى عشرة لغة، بتشديد الباء مع الاقتران بالكاسعة (التاء)، بتخفيف الباء من غير التاء[٤]. إلا أنه ذكر

في كتابه (أبو حيان الأندلسي: تذكرة النحاة) اثنتي عشرة لغة لها[٥]. وزاد السيوطي على ذلك لغة رواها عن أبي حيان ولم يذكرها أبو حيان نفسه، هي: (رُبَّتَا)[٦]. وأورد لها الفيروزأبادي (ت٨١٦هـ) اثنتي عشرة لغة أيضاً[٧]. أما ابن هشام فقد بلغت اللغات عنده فيها ست عشرة لغة[٨]. وزاد المرادي على ما تقدّم لغة واحدة، هي: (رُبَّتا) بضم الراء وتشديد الباء مقرونة بمقطع هو (تا)، وهي اللغة التي رواها أبو حيان من قبل، فتكون اللغات عند المرادي سبع عشرة لغة[٩].

يمكن تلخيص هذه اللغات في المحاور الآتية:

١ - التثقيل.

٢ - التخفيف.

٣ - التغيّر الوظيفي.

٤ - التجانس.

ويمكن إرجاع المحورين الأولين إلى الاختلاف في أصل وضعها بين الثنائية والثلاثية من جهة، وإلى قوانين صوتية من جهة أخرى؛ فقد ذهب ابن فضال المجاشعيّ وحده[١٠] - فيما أعلم - (ت٤٧٩هـ) إلى أنها كلمة ثنائية الوضع، ساكنة الباء، ومن نظائرها: هَلْ، وبَلْ، وقدْ[١١]، وذهب إلى أن القياس فيها أن تكون ساكنة كالحروف السابقة، وجعل تحريكها بالفتح من دون التاء من قبيل الضرورة وليس لغة[١٢].

وعدها الجمهور ثلاثية الوضع[١٣] وهو الأصل فيها، ثم عرض لها التصرُّف بالتخفيف من بعد، واستعمالها مشدَّدة في الحالات الثلاث الآتية:

١ - السَّعة والاختيار.

٢ - الوصل.

٣ - الوقف.

فلو كان الأصل فيها التخفيف لامتنع تشديدها إلا في الوقف أو عند الضرورة[١٤].

وأما تخفيفها فيكون على الوجوه الآتية:

١ – رُبْ: وهذه لغة جارية على القياس؛ ذلك أنَّ الحذف لحق الحرف المتحرِّك لأن حذفه أبلغ في التخفيف من جهة، ولتطرُّف الباء، فأبقوا الساكن على أصله من جهة ثانية، وليس فيها ما يؤدي إلى التقاء الساكنين من جهة ثالثة(١٥).

٢ – رُبُ: وهذه لغة محكومة بقانون المماثلة، وهي مماثلة(١٦) تجاورية (contactassimilition) تقدُّمية، فقد أثر الصوت الأول فجذب الصوت الثاني إليه، وذلك بعد أن خففت بحذف الحرف الثاني.

٣ – رَبَ: وهذه اللغة يحكمها قانون المماثلة أيضاً، وهي مماثلة تجاورية راجعة؛ ذلك أنّ الصوت الثاني (بَ) أثر في الأول فتبعه، ونظيره إتباعهم الدال للام في الحمدِ للهِ(١٧).

٤ – رُبَ: وهذه اللغة يمكن تفسيرها بقانونين:

أولهما: قانون الأقوى(١٨)؛ ذلك أنَّ الحذف تناول الحرف الساكن؛ لأنه الأضعف. وثانيهما: قانون الجهد الأقل؛ ذلك أنهم يستثقلون التضعيف ويهربون منه(١٩)، فحذفوا إحدى الباءين لذلك، وبقيت الفتحة قرينة على أن الأصل فيها التثقيل مع الفتح، فهي بذلك نظيرة (أفَّ) التي أبقوها –عند التخفيف– مفتوحة إشارة منهم إلى أن الأصل فيها الفتح، وهو المسموع فيها. قال الهذلي(٢٠):

أزهيرُ إنْ يَشِبِ القذالُ فإنَّه   رُبَ هيضَلٍ لجبٍ لَفَفْت بَهيْضلِ

واستدل ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) بهذا الحذف على أن أصلها التشديد، فقال: "... فيها لغات، قالوا: رُبَّ الراء مضمومة والباء مشددة، وهو الأصل؛ إذ لو كان الأصل التخفيف لم يجز التشديد فيها إلا في الوقف أو ضرورة الشعر... وليس الأمر في(رُبَّ) كذلك، فهي تستعمل مشددة في حال الاختيار وسعة الكلام، وفي الوصل والوقف. وقالوا: (رُبَ) بضم الراء وفتح الباء... كأنهم أبقَوا الفتحة مع التخفيف دلالةو أمارة على أنها كانت مثقلة مفتوحة، ومثله قولهم: أفَ لمَّا خففوها أبقَوا الفتحة دلالة وتنبيهاً على الأصل"(٢١) وعلل الفتح بأنها

لـمَّا لحقتها تاء التأنيث وحذف آخرها أشبهت الفعل الماضي ففتحت بفتحة الأفعال الماضية[٢٢].

وأما القول بثنائية الكلمة في الأصل فهو رأي لا يعوّل عليه، وعليه اعتراضان اثنان هما:

١ - أنّ الأكثر فيها التشديد، والقياس إنَّما يكون على الأكثر؛ ذلك أن عدد الأصول الثنائية في العربية هو (٢٨) أي ٧٨٤ صورة في حين أنَّ بنية الثلاثي تبلغ (٢٨)، أي (٢١٩٥٢) صورة ثلاثية[٢٣].

٢- أنَّ آثار هذا المسلك اللغوي معدومة إلا في بقايا من "التسميات القديمة، والعناصر الجامدة، كالضمائر الشخصية، والإشارية، والموصولة، وكأسماء الأعداد"[٢٤]، حتى إنَّ بعضهم قصره على مجموعة من الألفاظ في اللغات الساميَّة تدلّ على بعض أعضاء من جسم الإنسان، أو الأسماء الدالة على القرابة، مثل أب، وأخ،... التي تطوَّرت في الاتجاه الثلاثي لتحقيق نوع من التوازن والاتساق مع العدد الأكبر من الألفاظ ذات الأصل الثلاثيّ[٢٥].

- (ربّ) بين الحرفيَّة والاسميَّة:

ذهب البصريون[٢٦] إلى أنَّ (ربَّ) حرف جرٍّ، وبه قال ابن يعيش، وابن مالك، واستدلوا على ذلك بجملة من الأدلَّة، منها:

١ - بناؤها على حركة واحدة، فلو كانت اسماً لتغيَّرت صورتها الإعرابية[٢٧].

٢ - امتناعها من الدخول في الجدول الإلصاقي؛ ذلك أنها لا تقترن بالباء الجارَّة، فلا يقال: (بربَّ رجلٍ) في حين أنَّ نقيضتَها (كم) تلتقي معها دلالياً من جهة، وتقترن بالباء من جهة أخرى، على أنَّ عمل الباء في محلِّ (كم) لا في لفظها[٢٨].

٣ - امتناعها من التضامّ؛ ذلك أنها لا تدخل في علاقة الإضافة مع اسم بعدها، فهي على العكس من (كم) التي تقبل التضامَّ مع المضاف إليه[٢٩].

٤ – أنها تتساوى مع الحروف في عدم استقلالها بالدلالة بلفظها على معنى في مسمًّى مفهوم من جنسها[٣٠]، ومناقضتها أسماء الاستفهام والشرط التي تدلُّ على معنى في مسمًّى مفهوم جنسه بلفظها[٣١].

٥ – امتناع حذف مجرورها، في حين أنّهم أجازوا في (كم) حذف ما أضيف إليها، فقالوا: كم عندي! وكم ضربت! على معنى: كم رجل ضربت! أما (ربَّ) فلا يجوز فيها: رُبَّ عندي، على تقدير: رُبَّ غلامٍ[٣٢].

٦ – وقوعها حرفاً لغير عارض عرض[٣٣].

٧ – امتناع الفصل بينها وبين مجرورها، في حين أنهم فصلوا بين (كم) وما تعمل فيه[٣٤].

٨ – امتناع تعدّي الفعل إليها بحرف الجر، فلا يقال: بربَّ رجلٍ مررت[٣٥].

٩ – امتناع عود الضمير إليها[٣٦].

١٠ – خلوّها من علامات الأسماء اللفظية والمعنوية[٣٧].

وذهب الكوفيون[٣٨]، والأخفش[٣٩] في أحد قوليه، ووافقهم ابن الطراوة[٤٠]، واختاره الرضي الأستراباذي[٤١]، إلى أنها اسمٌ فهي شبيهة بـ(كم) وهذه "لا خلاف في اسميّتها"[٤٢]، قال الرضي: "ويقوي عندي مذهب الكوفيين والأخفش، أعني كونها اسماً، فرُبَّ: مضاف إلى النكرة، فمعنى: رب رجل، في أصل الوضع: قليل من هذا الجنس، كما أن معنى (كم رجل): كثير من هذا الجنس، وإعرابه رفع أبداً"[٤٣]

١ – أنها تختلف عن حروف الجر؛ ذلك أن هذه تقع متوسطة؛ لأنها تقوم بوظيفة إيصال معاني الأفعال إلى الأسماء، و(ربَّ) لا تقع إلّا صدراً.

٢ – أنها موضوعة للعدد والقلّة، فهي نقيضة (كَمْ) التي هي اسم دال على العدد والكثرة، فـ (ربَّ) محمولة على نقيضها (كم)[٤٤].

شبهها بـ (إذا) و(حيثُ) من الظروف، فهي معمولة للجواب، كما أنَّ هذين الظرفين معمولان للجواب[٤٥] فتكون مبتدأ في نحو: (رُبَّ رجلٍ أفضلُ من

عمرٍو). وتقع مصدراً، نحو: (رُبَّ ضربةٍ ضربتُ)، وتكون ظرفاً في نحو: (ربَّ يوم سرت)، وتكون مفعولاً به في نحو: (ربَّ رجل ضربت)[٤٦].

٣ – الإسناد إليها، كمافي قول الشاعر[٤٧]:

إنْ يقتلوكَ فإنَّ قتلَك لم يكنْ ... عاراً عليكَ وربَّ قتلٍ عارُ

فـ (عارُ) خبر لـ (رُبَّ)[٤٨]. وأجازوا أن يقال: رُبَّ رجلٍ أفضلُ من عمروٍ، وربَّ ضربةٍ ضربتُ، وربَّ يوم سرتُ، بتقدير الظرف، فـ (ربَّ) في كل ذلك مبتدأ خبره ما بعده.

٤ – أنها تقع خبراً لـ (إنَّ) و(أنَّ) اللتين حذف ضمير الشأن منهما، قال أبو حيان: "وربَّما وقعت خبراً لـ (إنَّ) و(أنَّ) المحذوف ضمير الشأن منهما"[٤٩]، ومن شواهدهم في ذلك قول حاتم الطائي[٥٠]:

أماويَّ إنّي رُبَّ واحدِ أمِّهِ ... أجرتُ فلا قتلٌ عليه ولا أَسْرُ

وقول الآخر[٥١]:

تيقّنتُ أنْ ربَّ امرئٍ خيلَ خائناً ... أمينٌ وخوَّاناً يُخَالُ أمينا

والحقيقة أنَّ المراد بوقوعها خبراً تصدّرها في أوّل الكلام على ما تتعلَّق به[٥٢] لا وقوعها في أوَّل الكلام، ويعضد ذلك أنها جاءت مقرونة باللام في جواب الشرط، كما في قوله[٥٣]:

ولو علمَ الأقوامُ كيفَ خلفتُهم ... لربَّ مفدٍّ في القبور وحامدِ

وقد جعل بعضهم ذلك من باب الضرورة[٥٤].

٥ – أنها تخالف حروف الجر في أربعة أمور، هي[٥٥]:

أ – لا تقع إلَّا صدراً، ولا يشترط ذلك في حروف الجر.

ب – لا تجرّ إلا نكرةً موصوفةً، وحروف الجر تعمل في النكرات والمعارف.

ج – امتناع إظهار الفعل الذي تتعلق به.

د – دخول الحذف عليها، فيقال: رُبَ.

٦ – انتفاء لازم الحرفيّة بحرف الجر معها وهو التعدية، فإذا قيل: ربَّ رجلٍ كريم أدركتُ، عملت (ربَّ) على إيصال الفعل (أدركت) إلى الرجل، وهو متعدٍّ أصلاً،

فكيف يجعل متعدياً وليس ثمة حرف اتصل بالفعل المتعدي إلا عدّ زائداً ولم يقل أحد بزيادة (ربَّ)[٥٦].

وقد رجّح الرضي القول باسميتها وقوّاه، وذهب إلى أنها "مضاف إلى النكرة، فمعنى (رُبَّ رجلٍ) في أصل الوضع: قليل من هذا الجنس، كما أنَّ معنى (كم رجلٍ) كثير من هذا الجنس... وإعرابه رَفْع أبداً على أنه مبتدأ لا خبر له كما هي الحال في قولهم في باب (الاستثناء): أقلُّ رجلٍ يقول ذلك إلّا زيدٌ، فإنَّهما يتناسبان بما في (رُبَّ) من معنى القلَّة" [٥٧]. والذي دفعهم إلى هذا القول هو التنظير لها بـ (كم)[٥٨]، وهذه إنما حكم عليها بالاسمية لقبولها حرف الجر، وهذا أمرٌ لا وجود له في (رُبَّ)[٥٩].

ومذهب الكوفيين مردود بأدلة متعددة، منها:

١ – أن (كم) يستقلّ بها الكلام مع الاسم، نحو قولنا: كم رجلٍ قائل هذا، وكم رجلٍ عندك. في حين أن (ربَّ) لا يستقل بها الكلام مع المجرور بعدها، فلا تشكل تركيباً إسنادياً منها ومن المجرور بعدها، فلم يُقَل: ربَّ رجلٍ مررتُ، ولا ربّ رجلٍ قائلٍ هذا، فلابد من تكميل التركيب كأن نقول مررت به، أوقابلته.

٢ – أن وقوعها صدراً عائد إلى شبهها بحرف النفي (ما) لأنَّ معناها التقليل، وتقليل الشيء قريب من نفيه، وحرف النفي له صدر الكلام، ولا يتقدَّمه ناسخ[٦٠].

٣ – أنها لا يعود إليها ضمير ولا يضاف إليها، وهاتان علامتان للأسماء.

٤ – أنها تؤدي معنى في غيرها، وهو تقليل مدخولها.

٥ – أن الرواية المسموعة المشهورة في البيت المستشهد به هي:

.... **وبعضُ قتلٍ عارُ**

والمعنى على الروايتين واحد، وهو إفادة التقليل؛ ذلك أنه ليس كل قتلٍ عاراً على صاحبه.

٦ – أنَّ في إعراب (عار) أكثرَ من احتمال، فقد يكون خبراً عن مجرور (ربَّ)؛ لأنه مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه (مبتدأ)[٦١]، وقد يكون خبراً لمبتدأ محذوف

تقديره: (هو عارُ)[٦٢]، وهو الأَوْلى عند الرضي[٦٣]، والجملة من المبتدأ والخبر نعت لمجرور (ربّ). ويعضد ذلك ظهور المبتدأ في قول الشاعر:

يا رُبَّ هيجا هي خيرٌ من دَعَهْ[٦٤]

والدليل إذا دخله الاحتمال بطل به الاستدلال.

وقصر ابن أبي الربيع[٦٥] جعل (ربَّ) اسماً على الضرورة فقط، فأجاز أن يقال: (ربَّ رجلٍ عاقلٌ)، وتكون عندئذ شبيهة باستعمال (عَنْ) اسماً، وقد فاته أنَّهم اشترطوا لجعل (عَنْ) اسماً شروطاً ثلاثة هي[٦٦]:

١ – أن تسبق بـ (مِن). قال ابن هشام: "و هو كثير"[٦٧]، ولم يستشهد إلَّا ببيتٍ واحد.

٢ – أن يدخل عليها حرف الجر (على)، وذلك نادر، وليس عليه إلا بيت واحد أيضاً.

٣ – أن يكون مجرورها وفاعل متعلَّقها ضميرين لمسمًّى واحد، كقول امرئ القيس[٦٨]:

ودَعْ عنكَ نَهْباً صيحَ في حُجُراته ولكنْ حديثاً ما حديثُ الرَّواحلِ

وما مثَّل به ابن أبي الربيع ليس موضع ضرورة، وعلى هذا يمكن الخلوص إلى نتيجة مفادها أنَّ (ربَّ) حرف، وما قال به الكوفيون شاذٌّ دفعهم إليه تشبيههم إياها بـ (كم) الاسميَّة، على أنَّ المراد بهذا التشبيه إنما هو الاقتصار على ما تؤديه من معنى دون أن يشمل ذلك أحكامها اللفظية.

– دلالات (ربّ) في التركيب:

ذكر النحاة دلالات مختلفة تؤديها (ربَّ) في سياق التركيب، ومن هذه الدلالات:

١ – **الإثبات:** ذكر المرادي[٦٩] لـ "ربَّ" ست دلالات، منها أنها حرف دالٌّ على الإثبات، واختار مذهب الجمهور وهو أنها موضوعة للتقليل. وإلى معنى الإثبات أشار السيوطي ونسبه إلى أبي حيَّان، قال "... بل هي حرف إثبات لا يدلُّ على تكثير ولا تقليل"[٧٠]. ومرادهم أن (ربَّ) تؤدي وظيفة خبرية لا إنشائية، والصواب أن أبا حيان خالف من قال: إنها حرف إثبات[٧١]. وقد كان القول بمعنى الإثبات تكأة

الأستاذ عطيَّة الصوالحي في إنكار أن يقال: (ربَّما لا يجيء)، ومنعه وتخطئة قائله، وبذلك تكون بعكس (قد)؛ ذلك أنه لم يرد في سماع عن العرب إدخال (ربَّ) على منفي، ولم يُحْكَ عن أحد من أئمة اللغة ذلك[٧٢]. فمدخول (ربَّ) يصير بها إنشاء غير طلبي، وهذا الإنشاء يتأبَّى على النفي؛ لأن النفي يحوِّله خبراً سلبياً لا يقبل تقليلاً ولا تكثيراً. علماً أن (رب) إنما هي موضوعة لإنشاء التقليل، وهذا أحد الأسباب التي توجب لها الصدارة. وإذا كان النحاة قد امتنعوا من اشتراط الإثبات فيما دخلت عليه، فإنه راجع إلى رأيهم في أن طرف الإنشائية فيه يحميه من النفي، حتى على رأي من يقول: "إنه من الخبر الذي أُعطي حكم الإنشاء في وجوب تصدُّره، وامتناع وقوعه نعتاً أو حالاً، وفي غير ذلك من أحكام التراكيب الإنشائية"[٧٣].

٢ – **النسبة:** وهذه قرينة معنوية تؤديها الإضافة من جهة، وحروف الجر من جهة ثانية[٧٤]، و(ربَّ) حرف من حروف الجر، ووظيفة حروف الجر إضافة معاني الإفعال إلى الأسماء ونسبتها إليها[٧٥].

إنَّ وظيفة حروف الإسناد أن تحيل علاقة الإسناد نسبية سواء أكانت علاقة الفعل بالفاعل، أم المبتدأ بالخبر، أو غير ذلك، في حين أن النسبة في علاقة الإضافة إنما تكون بين المتضايفين اللذين يقعان في الإسناد[٧٦]. إلا أنَّ ثمَّة فارقاً ظاهراً بين الإضافة / النسبة بحروف الجر، و(ربَّ)؛ ذلك أنَّ حروف الجر تجعل منطلق الإضافة ما قبلها ومنتهاها ما بعدها؛ أي توصل معنى الفعل إلى الاسم الذي بعدها، و(ربَّ) على العكس من ذلك تجعل الإضافة من الفعل إلى الاسم الذي قبلها[٧٧]. فقد نُقل عن محمد بن الوليد أنه قال: "(ليس) في حروف الخفض نظير (ربَّ)؛ لأن سبيل حروف الخفض أن يضاف بها ما قبلها إلى ما بعدها، وسبيل (ربّ) أن يضاف ما بعدها إلى ما قبلها"[٧٨].

وقد ارتضى الدكتور مهدي المخزومي[٧٩] منطلق الكوفيين تسميتها بحروف الإضافة فأطلق على حروف الجر اسم "حروف الإضافة" انطلاقاً من الوظيفة التي تؤديها داخل التركيب لا من العمل الظاهري المنسوب إليها؛ فعند قولنا: (ربَّ رجل

يحضرُ) يكون التركيب دالاًّ على نسبة الحضور إلى الرجل الذي تقدَّم على الفعل. ولا يخفى أن هذا الانعكاس في علاقة النسبة عائد إلى الإجماع على أنَّ (ربَّ) لا تقع إلا صدراً، وبشرط أن يكون التركيب على النحو الآتي:

ربَّ + الاسم + الفعل.

أي أنها إذا اقترنت بها (ما)، وقلنا: ربما حضَر زيد، كان التركيب دالاً على نسبة الحضور إلى زيد، على الرغم من أنَّ (ربَّ) بقيت لها الصدارة.

٣ – **الشك والتوقُّع:** وبذلك تكون شبيهة بـ (قد). ومصدر الشك – عندئذ – أن ما بعدها غير متحقق الوقوع، فلا سبيل إلى القطع بأحد الوجهين(٨٠). و الحقيقة أنَّ وظيفة (الشك) هذه إنما هي نتيجة وضع (رب) في سياق معين، لا أنّ هذه الوظيفة تصاحبها في أصل وضعها؛ فقد نقل ابن هشام عن الأعلم أن معنى قول سيبويه: "و تكون (قد) بمنـزلة (ربَّما") أنَّ (قد) ههنا تعني (رُبَّما)، وأصلها توقُّع ما مضى فنُقلت إلى توقّع المستقبل في معنى (رُبَّما) لأنَّ فيها توقّعاً"(٨١).

٤ – **التذكّر:** ولم أجد أحداً قال بهذا سوى ابن فارس(٨٢)، فقد نقل عن بعضهم أنها موضوعة في الأصل لتذكّر شيء ما من خير أو شرّ، وعلى ذلك قول الشاعر(٨٣):

ربَّ رَكْـب قـد أنـاخـوا حَـوْلَـنَـا   يـشـربـون الـخـمـر بـالـمـاء الـزلالْ

وحملوا على هذا التأويل قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الحجر ١٥: ٢].

٥ – **الإيصال**(٨٤): وهو في الحقيقة المعنى الذي أراده النحاة بالنسبة أو الإضافة، فعند قولنا: ربَّ رجلٍ عالمٍ أدركتُ، تقوم (ربَّ) بإيصال معنى الفعل (أدركت) إلى الاسم الذي قبلها(٨٥). وقد نجم عن ذلك أن مال النحاة إلى جعل الجملة الماضوية التي تلي مجرور (ربَّ) صفة له، وجنحوا إلى تقدير جملة ماضوية أخرى تتصل بـ (ربَّ) ومجرورها من جهة المعنى، ورفضوا أن تكون الجملة المذكورة هي المرتبطة معنويَّاً بـ (ربَّ) ومجرورها؛ لأنها صفة للنكرة التي تأبى الاستغناء عن

الصفة، ومنعوا أن يكون الفعل المذكور بمنزلة العامل في كل من (ربّ) ومجرورها، وهم ينطلقون في ذلك من الأصل الذي وضعوه، وهو أن الصفة لا تعمل في الموصوف لأن في ذلك إفساداً للمعنى(٨٦)، وبقاعدة أخرى هي قولهم: ما كان له الصدارة فلا يعمل ما بعده فيما قبله(٨٧).

إن قول النحاة بقضية العامل وتعلُّقهم به جعلهم يتمحَّلون في التقدير والتأويل ليتّسق ذلك مع ما قالوه؛ لذا لجؤوا إلى تخصيص جملة ماضوية بالنعتية للنكرة التي دخلت عليها (ربَّ)، وعدّوا ذلك مجرَّد دخول لفظي لا أثر له في دلالة التركيب، فافترضوا جملةً ماضوية أخرى ترتبط بالجار والمجرور ارتباطاً معنويّاً؛ لأنَّ ما قرَّ في أذهانهم وشهدتْ به قواعدُهم أنَّ مدخول (ربَّ) لا يستغني عن الصفة، فلو علَّقوا (ربَّ) بالفعل الذي يليها كان ذلك ممتنعاً عندهم؛ لأنه صفة والصفة لا تعمل فيما وصفته. وقد كانت فكرة الإيصال التي ذكرناها محلَّ إنكار الأستاذ عبَّاس حسن؛ لأن ذلك "يجعل حرف الجرِّ الزائد والشبيه بالزائد معدِّياً للفعل، مع أنَّ جمهرة النحاة تجعل التعدية مقصورة على حرف الجر الأصلي دون الزائد وشبهه، إلّا إن كان القصد الاتصال المعنويَّ المجرَّد، وليس في كلامه – يعني كلام ابن بعيش– دليل عليه"(٨٨). إنَّ تعلُّق الأستاذ عباس حسن بالنحو الشكلي جعله يذهب إلى أنَّ الإيصال هو بمعنى التعدية، وجعله يفرِّق بين حروف الجر الأصلية والزائدة وشبه الزائدة، إلا أنه استدرك على نفسه، فذكر أنه قد يُقْصد بالإيصال الاتّصال المعنوي، وهذا هو الحقيقة التي كان على الأستاذ عبَّاس حسن أن يقدِّمها على غيرها؛ ذلك أنَّ "وظيفة حروف الجر في الجملة العربية إبلاغ معنى الفعل أو ما هو في حكمه إلى صورة من صور المفعول؛ أي المتأثر بالفعل، وهذه الصور عديدة عدد حروف الجر، فمنها صورة المفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له.... وحروف الجر قيود معنوية قد يقتضي المقام إثباتها وقد يحتمل حذفها والاستغناء عنها"(٨٩).

ولهذا السبب – أقصد الإيصال – ذهب ابن السرَّاج(٩٠) إلى أنَّ (ربَّ) رتبتها التأخير؛ لأنَّ وظيفتها إيصال الفعل إلى الاسم المجرور، إلا أنَّها تصدَّرت لما أفادت

التأخير من جهة، ولأنَّها نظيرة (كم) من جهة ثانية، وهذه تفيد التكثير، فحملت (ربَّ) عليها في تغيُّر الموقع[٩١]. ثمَّ ما الذي يقوله الأستاذ عبَّاس حسن في جعل زيادة حرف الجر واحداً من الإجراءات المتَّبعة في تعدية الفعل؟ وما الذي يقوله في جعل النحاة الباء في قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾ [البقرة ٢: ١٧] حرفاً زائداً؟ أليست وظيفته إيصال معنى الذهاب والطمس إلى النور؟.

ومما تجدر الإشارة إليه – ههنا – أنَّ، معنيي الإضافة والإيصال اللذين عرضنا لهما في الفقرات السابقة هما مصطلحان متطابقان دلالة، وإن اختلفا لفظاً.

– أحكامها:

أجمع النحاة على أنَّ (رُبَّ) تختصّ بعدة أحكام، فهي لا تقع إلا صدراً[٩٢]، ولا تجرُّ إلا النكرة[٩٣] سواء أكانت مبنية أم معربة[٩٤]. أما المعربة فأمثلتها كثيرة، وأما المبنية فمن شواهدهم على ذلك قول عبد الله بن همام السلولي[٩٥]:

ألا ربَّ من تغتشّه لك ناصحٌ ... ومؤتمنٍ بالغيب غير أمينِ

وقول الشاعر:

ربَّ مَنْ أنضجت غيظاً قلبَه ... قد تمنَّى لي شرَّاً لم يُطَعْ[٩٦]

فلو لم تكن (مَنْ) نكرة بمنزلة رجل لم تقع عليها (ربَّ).

ومنه أيضاً قول الشاعر:[٩٧]

رُبَّ ما تكرهُ النفوسُ من الأمر ... له فَرْجةٌ كحلِّ العِقال

فحكم الأخفش على تنكيرها بدخول ربَّ، فقال: "فلولا أنها نكرة بمنزلة (شيء) لم تقع عليها "ربَّ"[٩٨].

والذي أراه أن في تقديره بشيء تعطيلاً للمراد منها، ألا وهو التكثير هنا؛ ذلك أن المعنى أن النفس كثيراً ما تكره أمراً من الأمور المستعصية وحلُّها في غاية السهولة.

وقد علّلوا هذا الاختصاص بالنكرة باحتمال وقوع النكرة على القلَّة والكثرة،

فهي بعكس المعرفة التي لا تدلُّ إلا على القلّة فقط، ومن ذلك المفرد والمثنى المعربان، أو على الكثرة فقط، ومن ذلك الجمع المعرَّف، وكلٌّ من (رُبَّ) و(كم) علامتان على القلّة والكثرة، وليس من حاجة إلى قرينة إلا فيما كان له أكثر من وجه ليجعل نصَّاً في الدلالة على أحد الاحتمالين(٩٩).

واعتماداً على هذه القاعدة المجمع عليها جعلوا ما كان ظاهره التعريف مما تدخل عليه (ربَّ) نكرة، فعدَّ ابن أبي الربيع خمسة مواضع أضيف فيها إلى المعرفة وبقي المضاف نكرةً، وذكر من ذلك باب (ربَّ) نحو: ربَّ رجل وأخيه. ومن ذلك أيضاً قول حاتم الطائي(١٠٠):

أماويَّ إنــيّ رُبَّ واحــدِ أمِّــهِ أَجَرْتُ فلا قَتْلٌ عليه ولا أَسْرُ

وقولهم: ربَّ شاةٍ وسخلتِها، فالضمير في كل ما تقدَّم عائد على نكرة غير مختصة فهو نكرة مثلها(١٠١).

ومن ذلك قول جرير(١٠٢):

يا رُبَّ غابِطنا لو كان يطلبكم لاقى مباعدةً منكم وحِرْمانا

وقول أبي محجن الثقفي أيضاً(١٠٣):

يا رُبَّ مثِلِك في النِّساء غريرةٍ بيضاءَ قدْ متَّعتها بطَلاق

فقال سيبويه: "فرُبَّ لا يقع بعدها إلا نكرة، فذلك يدلك على أن (غابطنا) و(مثلك) نكرة"(١٠٤).

لقد حكم سيبويه بالتنكير على (غابِطنا) و(مثلك) بالالتفات إلى دخول (ربَّ) عليهما، مع أنهما – من حيث الظاهر – معرفتان لإضافتهما إلى الضمير، وأهمل قضيَّة السياق؛ ذلك أنَّ (غابطنا)، و(مثلك) – وإن أضيفا إلى ضميرين – إلّا أنَّ الإضافة لم تعمل على تضييق دائرة الغابط والمثل لأن (غابط) وصف أضيف إلى معموله، فلا يتعرف، وهما لم يدلّا على غابط معيَّن أو مِثْلٍ معين، فالضميران إنّما يشيران إلى مطلق التكلّم أو الخطاب. ويؤكد ذلك أنَّ سيبويه قاس عمل (لا) النافية للجنس في (سيَّ) على عمل (ربَّ) في كلمة (مثل) انطلاقاً من أنهما متوافقتان في إبهام

الدلالة، فقال: "فمن ثمَّ عملت (لا) كما تعمل (ربَّ) في مثل، وذلك قولك: رُبَّ مثْلِ زيد، وقال أبو محجن الثقفي: [البيت][١٠٥]". ومراد سيبويه من ذلك أنَّ (لا) مختصَّة بالنكرة كما أنَّ (ربَّ) مختصَّة بالنكرة، و(مثل) نكرة حتى مع إضافتها إلى ضمير أو عَلَم.

والذي أذهب إليه أنَّ البيتين قيلا في موضع الفخر، فليس مراد الشاعر في البيت الأول غابطاً وحيداً، وليس مراد أبي محجن في البيت الثاني تفرُّدَ المرأة الغريرة، وإن كان الواقع لا ينبئ عن كثرة النساء اللواتي تزوجهُنَّ وسرَّحهنَّ، لكنَّ المراد أنَّ مثلَ هذا الجمال لا يقف أمام أبي محجن، ولا يمنعه ذلك من تسريح المرأة.

وقد ذهب ابن يعيش[١٠٦] في تعليل ضرورة أن مدخولها نكرة بأنَّ معنى (ربَّ) التقليل[١٠٧] وبأنها تدخل على مفرد دالٍّ على أكثر من واحد[١٠٨] فجرى مجرى التمييز، فإذا قيل: ربَّ رجلٍ يقول ذلك، معناه: قلَّ رجلٌ من الرجال يقول ذلك، و(رُبَّ) نظيرة (كم) الَّتي للتكثير، و(ربَّ) موضوعةٌ للتقليل، وكلٌّ من التقليل والتكثير لا يمكن تصوُّرهما في المعرَّف.

- جرّها الاسم المعرَّف:

رووا على ذلك قول الشاعر:

ربَّما الجاملِ المؤبَّلِ فيهم وعناجيج بينهنَّ المهارُ[١٠٩]

بجر (الجامل) وإعمال (ربَّ) مقترنةً بـ (ما). وأمام هذا النص وجدوا أنفسهم أمام خَرْق لقاعدتين أصَّلوهما، أما الأولى فهي أنَّ (ما) هذه تكفُّ (رُبَّ) عن العمل، وأما الثانية فهي أن (ربَّ) دخلت على معرَّف، وهذا يصطدم بقاعدتهم التي أجمعوا عليها وهي امتناع دخول (ربَّ) إلّا على النكرة. وقد أجابوا عن ذلك بأنَّ السماع إنما هو برفع (الجامل) لا بجرِّه، وأجابوا عن الثانية بأنَّ (الـ) زائدة[١١٠]، واستدلوا على ذلك بأنّ أصل (ربَّ) أن تدلَّ على أحد المعنيين: القلَّة، أو الكثرة، ولا يؤدي هذين المعنيين إلا النكرة؛ لأنَّ المعرفة لا تدل إلّا على أحد المعنيين لا على كليهما، فالمفرد

والمثنى دالَّان على القلَّة، في حين أنَّ الجمع دالٌّ على الكثرة، "و ما لا يحتملهما لا يحتاج إلى علامةٍ يصير بها نصَّاً"(١١١).

أما السماع برواية الرفع فهو المجمع عليه، وبذلك تكون رواية الجرِّ شاذة لا يقاس عليها، وتكون (ربَّما) كلمة واحدة لا كلمتين، وهي تؤدي الدلالة على التكثير من خلال السياق. وأمَّا القول بزيادة (الـ) فهو غير مسموع في غير الحال والتمييز. أما فيما أضيف إليه، وفي الصفات المنقولة إلى العلمية، وفي مثل (الآنَ) و(الذين) فهم على خلاف في دلالة (الـ) فيهما، فقيل: إنها في (الآن) لتعريف الحضور لا زائدة، وهي في (الذين) زائدة، ثمَّ إنَّ شواهد زيادتها نادرة جداً، وبعضها مجهول النسبة.

ومما تجدر الإشارة إليه، ونحن في معرض حديثنا عن مجرور (ربَّ) النكرة، أنَّ مجرورها لم يرد إلا مفرداً، إلا أنه في معنى الجمع إلا إذا حُصِر بقرينةٍ في واحد، والمفرد لا يكون في معنى الجمع إلا إذا كان مع ما يفيد العموم، أو النفي، أو التقليل، أو أن يقع تمييزاً(١١٢).

ولعلَّ هذا ما يؤكد ما ذهب إليه بعضهم – على نحو ما رأينا سابقاً – من إفادتها التقليل والمراد بالتقليل – ههنا – قلة النظير لا قلة العدد؛ ذلك أنه لما كان التقليل دالاًّ على العموم كان التكثير دالاً على العموم من باب أولى. ولكن لا يعني قولهم بوجوب إفراد مجرورها أنه لا يأتي جمعاً(١١٣)، فقد ورد على ذلك قول الأعشى:

رُبَّ رَفْدٍ هرقتُه ذلكَ اليو ... مَ وأسرى من معشرٍ أقيال(١١٤)

فالمقام – ههنا – مقام فخر، ولا يفخر المرء بالقليل يقع منه، وبذا يكون الرَّفد المهراق كثيراً. ويعضد استدلالنا على ذلك العطف بـ (أسرى) وهي جمع، على (رفد) لما بينهما من التواشج الدلالي، فكما أنه هرق رَفداً كثيراً فقد أسر كثيراً من الأسرى. ولولا الدلالة على الكثرة في السطر الأول لما ساغ أن يعطف عليه جمعاً، وهو دالّ على الكثرة لا محالة.

- **اقترانها بالضمير:**

أجاز النحويون دخول (ربَّ) على الضمير فيقال (رُبَّهُ رجلاً)، ولكنَّهم وضعوا لدخولها على هذا الضمير شروطاً، هي[١١٥]:

١ - الإفراد، ولو كان مميزه مثنًّى أو جمعاً، نحو: ربَّه رجلين[١١٦]، ربَّه رجالاً.

٢ - التذكير، ولو كان مميزه مؤنثاً، نحو: ربَّه امرأةً[١١٧]، ربَّه امرأتَين، ربَّهُ نساءً. ومنه قول الشاعر[١١٨]:

رُبَـه امـرأً بـكَ نـالَ أمـنـع عـزَّةٍ   وغـنـىً بُـعـيـد خـصـاصـةٍ وهـوانِ

٣ - التفسير[١١٩] بنكرة منصوبة مطابقة للمعنى الذي يقصده المتكلّم. وقد نقل أبو حيان جواز جرِّه على توجيهين: إضمار (ربَّ)، والتشبيه لها بـ (كم)[١٢٠] ويمتنع أيضاً جره معرَّفاً بـ (الـ)[١٢١].

٤ - أن تلي النكرة الضمير.

٥ - ألّا يُفْصَل عن الضمير بشيء[١٢٢]، لشدَّة احتياج الضمير إلى ما يفسره، وهو أحق بعدم الفصل من غيره، فإذا كانوا لم يفصلوا بين ألفاظ العقود ومميّزها إلا في الضرورة فهذا الضمير أولى[١٢٣]. وقد رأى ابن مالك أنَّ دخول (ربَّ) على الضمير نادر وقاسه على دخول الكاف أيضاً، فقال في ألفيته:

ومـارَوَوْا مـنْ نـحـو رُبَّـهُ فـتـىً   نَـزْرٌ، كـذاكـهـا ونـحـوه أتـى

وردَّ أبو حيان عليه قوله، ورأى أنه كثير وليس قليلاً ولا شاذاً، خلافاً لزاعمي ذلك، وتابعه على ذلك السيوطي[١٢٤].

والحقيقة أنَّ الصواب مع ابن مالك؛ ذلك أنَّ الشواهد التي ذكرها النحاة لا تتعدَّى شاهدين شعريَّين وآخر نثرياً، وهو الأكثر تداولاً في كتب النحاة. وبهذا يكون ما قاله ابن مالك صحيحاً، على الرغم من ردِّ أبي حيان عليه وجعله المراد بالشذوذ الذي قال به ابن مالك هو الشذوذ في القياس، وفسَّر القلَّة بأنها بالقياس إلى الظاهر لأنه هو الأصل والأكثر[١٢٥].

ويمتاز هذا الضمير[١٢٦] بأنه مبهم على شريطة التفسير فكان في إبهامه

شبيهاً بالنكرات، وهو شبيه بها في أنه لا يخصُّ شيئاً معيناً، ولا يعود على شيء سبق ذكره[١٢٧]، وأنه بحاجة إلى الإيضاح والتفسير؛ ولذا كان هذا الضمير موضع خلاف بين النحاة بين قائل بتنكيره، وقائل بتعريفه. فذهب الفارسي[١٢٨]و تابعه كثير من النحاة[١٢٩] إلى أن الضمير معرفة جرى مجرى النكرة، وأخرجه آخرون من دائرة المعرفة[١٣٠] بمضارعته النكرة[١٣١]. قال ابن جني: "... فأما قولهم: رُبَّه رجلاً وربَّها امرأةً، فإنما جاز ذلك لمضارعة هذا المضمر للنكرة، إذ كان إضماراً على غير تقدُّم ذكر[١٣٢]، ومحتاجاً إلى التفسير، فجرى تفسيره مجرى الوصف له، فلما كان المضمر لا يوصَف، ولحقَ هذا المضمر من التفسير ما يضارع الوصف، خرج بذلك عن حكم الضمير"[١٣٣]. وخرج كذلك عن دائرة التعريف؛ ذلك أنه "متى كان التصرُّف في الموضع ينقض عليك أصلاً، أو يخالف بك مسموعاً مقيساً، فألغِه ولا تطُرْ[١٣٤] بجنابه"[١٣٥]. فلو كان المراد به غير مطلق الغيبة لأمكن أن يقال مع الضمائر الأخرى رُبَّنا، ورُبَّك، على حد قولهم: لي مثْلُك رجلاً[١٣٦]. ولعلَّ في إلحاحهم على وجوب تفسيره ما يؤكد اعتبارهم إيَّاه نكرة مع أنه في صورة معرفة ولذا سمَّاه الكوفيون المجهولَ، وسمَّاه الزمخشري التنكير[١٣٧]، ولوا اعتدّوا به معرفة لما أصروا على وجوب تفسيره.

واختلف كذلك في مسألة مطابقته أو عدم مطابقته للمفسِّر، فذهب البصريون[١٣٨] إلى وجوب إفراده، واعتلّوا لذلك بأنه مجهول[١٣٩] يعتمد فيه على التفسير الذي يغني عن التثنية والجمع[١٤٠] من جهة، واستغناءً بمطابقة التمييز للمعنى المراد من جهة ثانية[١٤١]. واعتلوا لذلك بأنَّ الضمير المفرد المذكّر أكثر إبهاماً من غيره؛ ذلك أنه لا يفيد إذا لم يتقدّم عليه إلا معنى (شيء) وهذا معنى يصلح للمذكر والمثنى والمؤنث، فلو أنه جمع أو أُنِّث، لغدا مخصِّصاً لإفادته معاني التثنية، والتذكير، والجمع، وهذا الضمير مراد به الإبهام في الأصل، ومن هنا كان أولى بالإفراد[١٤٢]. ومن ذلك قول الشاعر[١٤٣]:

ربَّهُ فتيةً دعوتُ إلى ما يورثُ المجدَ دائباً فأجابوا

وأجاز الكوفيون[١٤٤] مطابقته لمفسِّره إفراداً، وتثنية، وتذكيراً، فأجازوا أن يقال: رُبَّها امرأةً، وربَّهما رجلين، وربَّهم رجالاً، ونقلوا ذلك عن العرب، وبه قال ابن جني. و أنكر ابن عصفور على الكوفيين[١٤٥] اقتياسه نظراً إلى وجوب مطابقة المميز لمقصد المتكلم، وعليه البيت الآنف الذكر، وقول الآخر[١٤٦]:

رُبه امرأً بك نال أمنع عزَّةٍ وغنىً بُعَيْد خصاصةٍ وهوانِ

ونقل السيوطي[١٤٧] عن ابن عصفور عدم إجازته ذلك؛ لأنَّ العرب استغنت بتثنية التمييز وجمعه عن تثنية الضمير وجمعه[١٤٨]، على حدِّ استغنائهم بـ(ترك) عن (وذر) و(ودع)[١٤٩].

وكان للرضي الأستراباذي جنوح إلى عدم إنكار رأي الكوفيين انطلاقاً من مراعاة أصول الصناعة النحوية التي توجب المطابقة بين المفسَّر ومفسِّره، وقاس ذلك على التصرُّف في الضمير في قولهم: (ويلُمِّها رَوْحةً)[١٥٠] و(يالَها قصَّةً) و(يالَك من ليلٍ)[١٥١] فقال "و ليس ما ذهبوا إليه ببعيد"[١٥٢]. فالرضي يقيس التصرُّف في هذا على المسموع من العبارات المذكورة، إلَّا أنَّ ذلك يواجهه عدم سماع التصرُّف في فاعلَي (نعم) و(بئس)؛ ذلك أنَّ المدرستين مجتمعتان على ضرورة إفراده، ووافقهم الرضي[١٥٣] فلمَ يقيس في موضع ما يمنعه في آخر؟.

والذي يتفحَّص دلالة التركيب (ربَّه رجلاً)[١٥٤] يجد نفسه ميَّالاً إلى رأي البصريين لا عن تعصُّب، ولكن عن تحكيم لمتطلَّبات المقاصد؛ ذلك أن إفراد الضمير أكثر إبهاماً من غيره؛ لأنه متعيِّن لعدم عودته على متقدم ذِكره، فإذا ثنِّي أو جمع تخصَّص في إفادة هذه المعاني[١٥٥]، والمراد بهذا الضمير الإبهام أوَّلاً والتعظيم ثانياً[١٥٦]؛ لأن ذلك أشدُّ تهييجاً للنفس وترغيباً لها في البحث عن مفسِّر؛ ذلك أن في البيان إذا ورد بعد الإبهام وبعد التحريك له أبداً لطفاً ونبلاً لا يكون إذا لم يتقدَّم ما يحرِّك[١٥٧]، ثم إن قولنا: (رُبّه رجلاً) أسلوب فيه من المبالغة في المدح ما ليس في مجرَّد قولنا: (رُبَّ رجل). لأنَّ الشيء إذا أُبهم كان أعظمَ في الخاطر، فكلَّما قام في الخاطر شيء توقع أن يقع أكثر منه، وهذا الأسلوب-أعني الإبهام ثمَّ التفسير-كثير

في القرآن وكلام العرب، فيبهمون، وقد يفسِّرون وقد لا يفسِّرون[١٥٨]. ثم إنَّ هذا الضمير هو على العكس من الضمير الذي في (نعْم) و(بئس) نحو قولنا: ذلك أنه في(نعم وبئس) واقع موقع ظاهر معرَّف بـ (الـ) أو مضاف إلى معرَّف بـ (الـ)[١٥٩].

وقد ذهب الجزولي إلى أن ممِّيز الضمير المقترن بـ (ربَّ) يجب إفراده، وتبعه على ذلك شرَّاح كلامه، إلا أنَّ المجمع عليه وجوب مطابقته للمقصد.

ومما هو وثيق الصلة بالقضية ذاتها مسألتان:

الأولى: العطف على مجرور (رُبَّ)، فقد ذهب الأخفش[١٦٠] إلى أن (ربَّ) تجرُّ ما أضيف إلى ضمير مجرورها معطوفاً عليه بالواو، نحو: رُبَّ رجلٍ وأخيه يقولان ذلك، وأجاز القياس على ما سُمِع من ذلك، ووافقه أبو حيَّان[١٦١].

والثانية: دخولها على ما أضيف إلى الضمير؛ فقد حكى الأصمعيُّ[١٦٢] عن العرب أنَّهم يقولون: ربَّ أبيه، وربَّ أخيه، وربَّ واحدِ أمِّه، فالضمير في (أبيه) و(أخيه) متصل على نيَّة الانفصال، وهي لغة نادرة[١٦٣]، وحكم عليها أبو حيان بالشذوذ. والذي أذهب إليه في تلكما القضيتين جواز الاقتياس على المسموع، تمشياً مع القاعدة التي تقول: قد يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل.[١٦٤]

وقيل في مميَّز الضمير: إنَّ العامل فيه هو الهاء لأنها شبيهة بـ (عشرين)، وجواز جرِّه، فقيل[١٦٥]:

واهاً رأبتُ وشيكاً صدْع أعظمه   وربَّه عطبٍ أنقذت من عطَبه

على تقدير(من)، وهو شاذ.[١٦٦]

أما مسألة العامل فلم يعلم – إذا سلَّمنا بها – أن تَقوى الهاء – وهي ضمير دال على مطلق الغيبة – على نصب التمييز ولم تجعل هذه الهاء ضمن العوامل التي درج النحاة على ذكرها. ثمَّ إنَّ الشبه المتخيَّل بين (الهاء) و(عشرين) ليس أكثر من ادّعاء قائم في أذهان النحاة فحسب. وأعتقد أنَّ النحاة إنما أرادوا بذلك الشبه بينهما من جهة الإبهام والغموض، ولا شك "أنَّ الإبهام عموم وأنَّ التقييد تخصيص لهذا

العموم، وما دام التفسير يزيل الإبهام فهو تخصيص يزيل العموم..."[١٦٧]. ثم إنَّ التمييز لا يعدو أن يكون مخصِّصاً لعموم الدلالة مثله مثل كل المنصوبات[١٦٨].

وأمَّا جواز جرِّه فلم يرد فيه إلا الشاهد الذي رويناه سابقاً، مع العلم أنَّ وجه الجرّ يمكن أن يخرَّج اعتماداً على قرينة التبعيَّة على البدليَّة من الهاء، ومع ذلك ذهب أبو حيان إلى شذوذ الجر وخصه بالشعر[١٦٩].

- حذفها:

يُعدّ حذف (ربّ)، وإعمالها بعوض أو غير عوض من أكثر المسائل التي كانت محلَّ خلاف بين النحاة؛ ويعدّ حذفها خصوصيَّة لها على غيرها من حروف الجر؛ ذلك أن القياس ألا يحذف حرف الجر مع بقاء عمله[١٧٠] لأنه جزء من المجرور، إلا أنه عمل[١٧١] محذوفاً في مواضع يسيرة بشرط التعويض عنه، وقد عزا سيبويه حذف (رُبَّ) إلى كثرة دورانها على الألسنة، ورغبتهم في التخفيف، فقال: "و ليس كلُّ جارٍّ يُضْمَرُ؛ لأنَّ المجرور داخلٌ في الجار، فصار عندهم بمنزلة حرف واحد - يريد كلمة واحدة - فمن ثمَّ قبح، ولكنهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم؛ لأنَّهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج"[١٧٢]. إلّا أنَّ سيبويه أورد للاسم بعد (ربَّ) المحذوفة توجيهين:

أولهما: أن يكون على تقدير حذف (ربَّ) الجارَّة، نحو قول الشاعر[١٧٣]:

وجدَّاءَ ما يُرْجى بها ذو قرابةٍ لعطفٍ، وما يُخْشى السُّماةَ ربيبُها

والتقدير (ربَّ جدَّاء). ومثله قول امرئ القيس[١٧٤]:

ومثلِكِ بكراً قد طرقت وثيِّباً فألهيتها عن ذي تمائم مُغْيلِ

والتقدير: (رُبَّ مثلك).

والثاني على تقدير فعل محذوف، قال: "ومن العرب من ينصبه على الفعل"[١٧٥]. ومن ذلك قول الشاعر[١٧٦]:

ومثلَك رَهْبى قد تركْتُ رذيَّةً تقلِّب عينيها إذا مرَّ طائر

وقال في عقب ذلك: "سمعنا ذلك ممن يرويه عن العرب "[١٧٧]. ومراد سيبويه أن الاسم بعد (رب) قد يكون مفعولاً به، ولكن لا يخفى أن البيت الأوَّل لايصحُّ أن يكون مرويَّاً على تقدير الفعل؛ ذلك أنَّ الفعل (يُرجى) استوفى مفعوله الذي هو نائب الفاعل (ذو)، وهو صحيح في البيتين الآخرين.

ويكون حذفها والتعويض عنها وفق الترتيب الآتي[١٧٨]:

١ – حذفها وبقاء عملها من غير عوض، وهو أقلُّ صورها.

٢ – حذفها وبقاء عملها مع التعويض عنها بـ(بل)، وهو قليل.

٣ – حذفها وبقاء عملها مع التعويض عنها بـ(ثمَّ)، وهو أقل من السابق.

٤ – حذفها وبقاء عملها مع التعويض عنها بالفاء، وهو كثير.

٥ – حذفها وبقاء عملها مع التعويض عنها بالواو، وهو أكثر الصور وروداً.

وقد استدلَّ النحاة[١٧٩] على الحالة الأولى بقول جميل بثينة[١٨٠]:

رسمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِهْ كدتُ أقضي الحياةَ منْ جَلَلِه

إلا أنَّ هذا الدليل الوحيد الذي يردِّده النحاة[١٨١]ويجعلونه أصلاً يبنون عليه قولهم بإعمال (ربَّ) حاضرةً وغائبةً وصفوه بالقلَّة، وهو شاذ لخروجه على تعيينهم حذفها بعد الواو والفاء وبل من جهة[١٨٢]، وفي هذا القول نسبة التأثير المزعوم إلى غير موجود، فهل تبلغ (ربَّ) من القوَّة أن تؤثر حاضرة غائبة، أم أنه التمحُّل والإغراق في اختلاق ما يتّسق مع قولهم في مسألة العامل، حتى إنّهم جعلوا حذفها وبقاء عملها سمة خاصة لـ(ربَّ) ليست في غيرها إلّا نادراً[١٨٣]!

أما عملها بعد التعويض عنها بـ (ثُمَّ) و(بَلْ)، فقد اعتمدوا فيه على القياس من جهة، والسماع من جهة ثانية؛ ذلك أنَّهم قاسوا حذفها بعد (بل) و(ثمَّ)[١٨٤] على حذفها بعد الواو[١٨٥]، واعتمدوا على شاهدين مسموعين، أولهما قول الراجز[١٨٦]:

بل جَوْزِ تيهاءَ كظهر الحَجَفَتْ

وثانيهما: قول رؤبة بن العجاج[١٨٧]:

بلَ بلَدٍ ذي صُعُدٍ وأضْبابْ

فكيف يجعلون حرفاً مهملاً تارة وعاملاً تارةً أخرى؟ وكيف ساغ لهم أن ينسبوا إلى حرف قدرته على العمل مع حذفه؟ ثمَّ إنَّ لغة الشعر فيها خصوصيَّة فردية، و مستوى استخدامي خاص يبتعد بها كثيراً عن لغة النثر[١٨٨].

أما حذفها والتعويض عنها بالفاء أو بالواو؛ فهو أكثر الصور وروداً في الأسلوب العربي في رأي النحاة، وأكثرهما إثارة للخلاف بينهم في نوع كل من الفاء والواو، وفي إسناد الجرِّ إليهما أو إلى (ربَّ) المحذوفة.

ولدى تفحّص الأسلوبين يظهر أنّ حذف (ربّ) والتعويض عنها بالفاء قليل جداً[١٨٩]، على الرغم من أنّ النحاة يصرِّحون بأنّ حذفها بعد الفاء كثير[١٩٠]، في حين أنّ نيابة (الواو) عنها هي السائدة في الأسلوب العربي. وفي تطبيق أجريته على دواوين شعرية من عصور مختلفة كانت النتائج على النحو الآتي:[١٩١]

الديوان	حذف (ربَّ) بعد الواو	حذف (ربَّ) بعد الفاء	حذفها بعد (ثُمَّ)، (بَلْ)
١- ديوان النابغة الذبياني	٧	-	-
٢- ديوان تأبَّط شرَّاً	٥	-	-
٣- ديوان عمرو بن قميئة	١١	-	-
٤- شرح حماسة أبي تمام	٣٨	-	-
٥- ديوان الفرزدق	٣٩	-	-
٦- ديوان أبي جلدة اليشكري	١	-	-
٧- شعر أبي صخر الهذلي	-	١	-
٨ - ديوان عبد الله بن المعتز	١	-	-

ولعلّهم أرادوا بالكثرة قياساً إلى (بل)، على الرغم من أنَّ مواضع حذفها بعد الفاء لا تصل بها إلى حدِّ الكثرة حتى بالنسبة إلى (بل)، فهي - في الحقيقة - كثرة مزعومة لاسند لها من اللسان العربي شعره ونثره، مع العلم أنَّ الرضي الأستراباذي[١٩٢] جعل حذف (ربَّ) وبقاء عملها مشروطاً بشرطين، هما:

أ – أن يكون خاصاً بالشعر. ولا يعني بذلك أنه ضرورة، ولكن المراد أن كثرة الحذف والتصرف من خصائص اللغة الشعرية.

ب – أن يكون بعد الواو، والفاء، وبل.

ولم يقصر النحاة هذه الفاء التي تحذف (ربَّ) بعدها على معنى العطف، فقد كثر تداولهم لشاهدين قدَّروا (ربَّ) محذوفة بعد الفاء، وهما:

وإنْ أهلكْ فذي حَنِقٍ لَظَاهُ　　　عليَّ تكادُ تلتهبُ التهابا(١٩٣)

وقول امرئ القيس(١٩٤):

فمثلِك حُبْلى قدْ طرقْتُ ومرضعٍ　　　فألهيتُها عن ذي تمائمَ محْولِ

فالفاء في البيت الأول رابطة لجواب شرط جازم والتقدير فربَّ...، وعاطفة في البيت الثاني. على أنَّ سيبويه روى بيت امرئ القيس بالواو بدلاً من الفاء من جهة، وبنصب (مثل) على إضمار فعل(١٩٥) من جهة ثانية. أما حذفها بعد (الواو) فهو الأكثر بلا مراء، وهو موضع إجماع النحاة أيضاً، إلا أنهم اختلفوا في دلالتها من جهة، وعملها وعمل الفاء من جهة أخرى، فقد نقل الرضي عن سيبويه أنها تبقى على معناها الأصلي، وهو العطف، فإذا كانت في أثناء الكلام فظاهر فيها معنى العطف، نحو قول الشنفرى(١٩٦):

وليلةِ نحْسٍ يصطلي القوسَ ربُّها　　　وأقطُعَه اللاتي بها يتنبَّل

وأما إذا كانت في أول النص فلابد من تقدير معطوف عليه، ففي قول رؤبة(١٩٧):

وقاتمِ الأعماقِ خاوي المخترقْ

لابد من تقدير معطوف عليه، فكأن المراد: رُبَّ هَوْلٍ أقدمت عليه، وقاتمِ الأعماق(١٩٨).

وذهب أبو حيَّان إلى أنها باقية على دلالتها الأصليَّة وهي العطف؛ لأنها جواب لكلامٍ ملفوظ به أو مقدَّر، وأنها عاطفة جواباً على سؤال، واستدلَّ على ذلك بامتناع

دخول حرف عطف عليها، ونقل عن بعضهم زعمه أنها خرجت عن معنى العطف لوقوعها في أوَّل القصائد[١٩٩].

وذهب المبرد[٢٠٠] والكوفيون[٢٠١] إلى أنها أقيمت مقام (ربَّ) وأخذت معناها وعملها، وأنَّ تقدير معطوف عليه في نحو: وقاتمِ الأعماق، لا يعدو أن يكون تعسُّفاً – سواء أكانت في أول القصائد أم في أثنائها– واستدلّوا على ذلك بأنها لو كانت عاطفة لجاز إظهار (ربَّ) بعدها على غرار ما جاز مع (الفاء) و(بل). ومع أنها –عندهم– فارقت معناها الأصلي واكتسبت معنى جديداً لقيامها مقام (ربَّ) معنى وعملاً، لم يجز دخول حرف عطف عليها، فلا يجوز أن يقال: (ووليلةٍ نحسٍ، أوفوليلة نحسٍ) وذلك اصطحاباً للأصل الذي وضعت له، وبذلك تكون مخالفة لـ (واو) القسم و(ثمَّ) لأنها ليست حرف عطف أصلاً وإن أشبهته صورة، فأجازوا أن يقال: ووالله، فوالله، ثمَّ والله[٢٠٢].

وقد اختار الرضي جعل (ربَّ) مضافاً مقدراً والحروف الثلاثة دليل عليها[٢٠٣]. والرضي في رأيه هذا ينطلق من أن (رب) اسم لا حرف موافقاً في ذلك الأخفش والكوفيين للتناسب بين (رب) و(أقل) – في أسلوب الاستثناء – في الدلالة على القلة[٢٠٤].

وقد فرَّق برجشتراسر بين دلالة (الواو) ودلالة (ربَّ) على الرغم من أنهما تعملان الجرَّ فذهب إلى أن الواو تعمل الجر أيضاً، وهي واو (ربَّ)، فليس معناها معنى (ربَّ) في الحالات كلها؛ وإلى أن أصل هذه الواو غائم جداً فقد قدَّر في موضعها ربَّ مرَّة في نحو: وكأسٍ شربت، أي: ربَّ كأسٍ شربت، وقدَّر في: وتاجرٍ فاجرٍ جاء الإله به، أن المعنى: أعرف تاجراً أو أذكره.

والحقيقة التي لم يحسن برجشتراسر أن يصل إليها فقدَّر (ربَّ) حرفاً مرة و(فعلاً) مرة أخرى محاولاً إثبات الفرق الدلالي بينهما، هي الفارق فيما يتلوهما، فعند وجود (ربَّ) يكون ما بعدها دالاً على العموم، وإذا كانت الواو بدلاً منها كان ما بعدها مقيداً؛ ففي قوله – صلى الله عليه وسلَّم –: (يا رُبَّ كاسيةٍ عارية يوم القيامة)[٢٠٥] توجه المعنى إلى كل كاسية عارية لا إلى واحدةٍ بعينها، في حين أن المعنى في قول الشاعر:[٢٠٦]

وصـدرٍ أراح الـلـيـلُ عـازبَ هـمِّـه   تضاعف فيه الحزن من كل جانبِ

إنما قصد ليلاً خاصاً به لا مطلق الليل. ومثل ذلك قول الفرزدق:

وأطلسَ عسَّالٍ وما كان صاحباً   دعوت بناري مَوْهناً فأتاني

فقد قصد بـ (الأطلس) ذئباً معيَّناً كان للشاعر معه قصة، وليس يقصد كل الذئاب.

ولعلَّ هذا التفريق بين دلالتي الحرفين هو الأكثر قرباً من منطق دلالة التراكيب، والأكثر انسجاماً مع متطلبات السياق، والأدنى إلى تحقيق المقاصد، وإلا فما مقصد الشاعر من أن يتكلَّم عن ذئب ما أو صدر ما، وما الفائدة من ذلك؟.

وقد اختلف في عمل (ربَّ) بعد حذفها والتعويض عنها، فذهب البصريون إلى أنَّ (ربَّ) تعمل مقدَّرة، لأنَّ الواو حرف غير مختص لا يعمل فيما بعده، لذا أوجبوا تقدير عامل، واستدلُّوا على ذلك بورودها بعد الواو في بعض المواضع، ومنها قول الشاعر(٢٠٧):

وربَّ أسيلةِ الخدَّين بكرٍ

وذهب ابن جنِّي إلى أنَّ (ربَّ) تحذف ويعوّض عنها الواو في أكثر المواضع، وتكون (ربَّ) المقدَّرة(٢٠٨) هي العاملة لا الواو التي نابت عنها، وبه قال جمهور البصريين، والفارسي، والجرجاني، وابن مالك، وابن عقيل، والخضَريّ.

وذهب الكوفيون(٢٠٩) ووافقَهم المبردُ، وابن السرَّاج، والهرويُّ إلى أن الحرف الذي ناب عن (ربَّ) هو العامل فيما بعده، ومنعوا جعلها عاطفة لابتداء الكلام بها. ونُقل عنهم أنهم يجعلونها حرفاً عاطفاً أقيم مقام (ربَّ) فجرَّت بنفسها؛ لأنها صارت بمعنى (ربَّ) فتقدير معطوف عليه هو تعسُّف. وكذلك الأمر لو كانت في وسط الكلام، فلا معطوف عليها أيضاً، بل أعطيت (الواو) معنى (ربَّ) وعملها أيضاً؛ أي أنها تركتْ دلالتها الأصلية على العطف وصارت بمعنى (ربَّ) فجرَّت مثلها. ومع ذلك يمتنع دخول حرف عطف عليها في وسط الكلام، فلا يقال مثلاً: وليلةِ نحسٍ، ولا فوليلة باعتبار الأصل في دلالة (الواو) على العطف؛ فهي بذلك على النقيض من (واو)

القسم الواقعة محلَّ لام القسم، فقد جاز دخول حروف العطف (الواو، الفاء، وثمَّ)، عليها لأنها ليست حرف عطف في أصل وضعها، فقيل: ووالله، فو الله، ثمَّ والله[٢١٠].

وقد دلّل الرمَّاني[٢١١] على فساد رأي المبرد والكوفيين بمجيء الجرّ على إضمار (ربَّ) من غير تعويض، في قول الشاعر[٢١٢]:

رســـمِ دارٍ وقـــفـــت فـــي طـــلـــلـــه

وسبق لنا أن وقفنا عند هذا الشاهد في صفحة تقدَّمت من هذا البحث.

وذهب ابن أبي الربيع إلى أنَّ حذف (ربَّ) إنَّما يكون فيما عُلِم موضعها وهو قول ابن جني في إعراب الحماسة[٢١٣]، وهذا الحذف لا يلغي عملها[٢١٤]، وذهب أيضاً إلى أن العرب إنَّما تحذف (ربَّ) إذا كانتْ بعد حرف عطف لكنها لم تعطف على (ربَّ) أخرى ذكرت قبلها، فهي معطوفة على جملة مقدَّرة قبلها لا تقدَّر (رُبَّ) فيها، فمنع أن يقال: ورُبَّ فرعٍ، ورُبَّ قاتمِ الأعماق.

والعلَّة في ذلك أنَّ العرب جعلت الواو معاقبةً لها وقائمةً مقامها هذا، وقد جاءت في أوَّل الكلام في شواهد عدَّة، فكأنها معطوفة على كلام مقدَّر قائم في الخاطر؛ وقاس ذلك على ما قام في خاطر الشاعر من ذكر الديار والغزل، كقول زهير[٢١٥]:

دَعْ ذا وعـــدِّ الـــقـــول فـــي هـــرمٍ ... خـــيـــر الـــبـــداة وســـيِّـــد الـــحـــضْـــرِ

فقد قرَّ في ذهن زهير ما جرت العادة باستعماله فعطف عليه.

وكان لابن أبي الربيع وقفة مطوَّلة مع المبرد ورأيه، فقد أنكر ما ذهب إليه المبرد، واعتلَّ لذلك بما يأتي:

١ – أن الأصل في الواو العطف، ثم اتَّسعت العرب بها فجعلتها بمنزلة حروف الجر في إيصال الفعل إلى ما بعدها، وكان القياس أن تكون جارة لتوصل الفعل إلى ما بعدها، إلا أن العرب رأت مراعاة الأصل في هذه الواو فلم يجرّوا بها، وأعملت الفعل في الاسم بعدها، كما في قولهم: استوى الماء والخشبةَ، وكذلك لو جعلت الواو بمنزلة (ربَّ) لم يخفضوا بها مراعاة للأصل، وهذا دليل على

أن الجرَّ بـ (ربَّ) مضمرةً، وأنَّ الواو أقيمتْ مقامها، فالعمل لها بحق هذه النسبة لا بالأصالة.

٢ – أن العرب لا تجعل (فاء) جواب (أمَّا) داخلة على مجرور بتقدير (فربَّ)، وأنها تقول: أما أنا فربَّ عالمٍ لقيتُ، ولا تقول: أما أنا فرجلٍ عالم لقيتُ. فلو كانت الواو بمنزلة (ربَّ) لجاز الأسلوب الثاني كما جاز الأسلوب الأوَّل. ويقال: ربَّ رجلٍ عالمٍ لقيت، وربَّ شجاع صاحبت، ولا يقال: ورجلٍ شجاعٍ صاحبت. وكذلك يجوز إدخال (ثمَّ) على (ربَّ) من دون جواز دخولها على الواو، وهذا كله يدلّ على أنَّ الواو عاطفة وليست بمنزلة (ربَّ) ولذا لم يدخلها عاطف، في حين أن العرب تدخل (الواو)، و(ثمَّ) على (واو) القسم؛ لأنَّ واو القسم بدلٌ من الباء، فجاز أن يدخل ما يدخل على الباء، فلو كانت الواو بمنزلة (ربَّ) لم تتأبَّ على حروف العطف كما لم تتأبَّ عليها واو القسم؛ ذلك أن الحرف الذي يُجْعل بمنـزلة حرف آخر وقائماً مقامه يجب اطّراد قبوله ما يقبل الحرف المبدل منه، فلو كانت الواو بدلاً من (ربَّ) لوجب أن يقبل ما تقبله ربَّ(٢١٦).

وأعجب الآراء أن الشيخ خالد الأزهري(٢١٧) ذهب إلى أنه لا خلاف في أن العمل بعد الفاء هو لـ(ربَّ) المقدَّرة، في حين أن الواو هي العاملة لا (ربَّ) المحذوفة، وبذلك يكون قد أعطى حرفين وظيفتين متناقضتين، فأسند العمل إلى حرف وترك الآخر لا يقوى على ذلك.

والذي أذهبُ إليه بعد كل هذه الآراء أنَّ (الواو) أكثر تضامًّاً مع (ربَّ) من كل من الفاء، وثمَّ، وبل، وليست بدلاً من (ربَّ)، وأن الأصل فيها العطف، إلا أنَّ العرب اتَّسعت فيها وترخَّصت بحذف (ربَّ) ترخُّصاً يعمّ كل القرائن؛ لأنَّ القرائن تغني عن العوامل، لذا حذفت (ربَّ) وبقي معناها مفهوماً لـمَّا أغنت الواو عنها؛ ذلك "أنَّ قرينة التضامّ بين الواو و(ربَّ) قد أغنت عن قرينة الأداة"(٢١٨)، وتحمل الفاء وغيرها على الواو.

– دلالتها في أصل الوضع:

اختلفت آراء النحاة في دلالة (ربَّ) على النحو الآتي:

١ – الدلالة على التكثير.

٢ – الدلالة على التقليل.

٣ – الدلالة على التكثير والتقليل معاً.

٤ – ليس لها دلالة على أي من المعنيين، والأمر موكول إلى السياق.

أما دلالتها على التكثير فإليه ذهب الخليل بن أحمد(٢١٩)، وسيبويه(٢٢٠)، وابن دَرَستويه(٢٢١)، والأعلم الشنتمري(٢٢٢)، والزمخشري(٢٢٣) فيما نقل عنه ابن مالك(٢٢٤)، والرضي(٢٢٥)، وابن السِّيد(٢٢٦)، وابن خروف(٢٢٧)، وابن الطراوة(٢٢٨)، والخضري(٢٢٩).

واستدلَّ هؤلاء على دلالة (رُبَّ) على هذا المعنى بما يأتي:

١ – وقوع (كم) التكثيرية في كلِّ موقع وقعتْ فيه (رُبَّ) وقد نقض الشلوبين هذا الاستدلال بأنَّ (ربَّ) لها نسبتان، الأولى نسبة كَثْرةٍ للمفتخر، والثانية نسبة قلَّة لغيره، ولهذا تأتي تارة بلفظ (كم) على النسبة الأولى، وتارة بلفظ (ربَّ) على النسبة الثانية(٢٣٠).

٢ – نسبة هذا الرأي إلى سيبويه لذكره إياها في باب (كم) التكثيرية. قال: "ومعناها معنى (رُبَّ)(٢٣١)". وقال: "و اعلم أنَّ (كم) في الخبر لا تعمل إلَّا فيما تعمل فيه (ربَّ) لأنَّ المعنى واحد"(٢٣٢).

٣ – السماع عن العرب(٢٣٣). فقد فسَّر الزمخشريُّ قولَه تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة ٢: ١٤٤] على أن المعنى: ربَّما نرى، على معنى الكثرة. وقال في قوله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ﴾ [الأنعام ٦: ٣٣] المراد أن المعنى: ربَّما، وهذه تجيء لزيادة الفعل وكثرته. وذهب في تفسير قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور ٢٤: ٦٤] إلى أن (قد) دخلتْ لتوكيد علمه بما هم عليه؛ ذلك أنَّ (قد) عندما تدخل على المضارع تكون بمعنى (ربَّما) في خروجها إلى التكثير، وعليه قول الشاعر(٢٣٤):

فإنْ تمسِ مهجور الفناء فربَّما

وقد استجاد ابن مالك رأي الزمخشري وأثنى عليه فقال: "و قد هُدي

الزمخشري إلى الحقِّ في معنى (رُبَّ)، وكلامه في هذا سديد أداه إليه ترك التقليد "[٢٣٥]، فقد جاء في الحديث النبوي الشريف قوله ﷺ: "يا رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ يوم القيامة "[٢٣٦]، وقوله: "ربَّ أشعثَ أغبرَ لا يؤبهُ بهِ، لو أقسم على الله لأبرَّ قسمه "[٢٣٧]، واستظهروا على ذلك أيضاً بأبيات من الشعر، كقول امرئ القيس:

فإنْ أُمسِ مكروباً فيا رُبَّ بُهْمةٍ

وقوله أيضاً:

فإنْ أمسِ مكروباً فيا رُبَّ قينةٍ

وهذان البيتان إنما جاءا في معرض الفخر والمباهاة، وهذان لا يكونان في القليل[٢٣٨].

وقول الأعشى:

ربَّ رَفْد هرقتَه ذلكَ اليو م وأسْرى من معشر أقيال

وقول أمية بن أبي الصلت:

ربَّما تكرهُ النفوسُ من الأمرِ له فَرْجة كحلِّ العقال

وقول حسان بن ثابت[٢٣٩]:

ربَّ حلْم أضاعَه عدمُ الما لِ وجَهْلٍ غطَّى عليه النعيمُ

وقول الأعرابي: "رُبَّ صائمهِ لن يصومه، وقائِمه لن يقومه"[٢٤٠]. وقول الفرَّاء: "يقول القائل إذا أمر فعُصي: أما - والله - ربَّ ندامة لك تذكر قوليَّ فيها "[٢٤١].

وردَّ ابن أبي الربيع[٢٤٢] على القائلين بدلالتها على التكثير مستدلين على ذلك بما سبق ذكره، وذهب إلى أنَّ هذه الأشياء - وإن كانت كثيرة - إلا أنها صارت معدومة، والشيء إذا صار معدوماً فكأنه لم يكن، فلحق بذلك بما رُئي في المنام، ووقع في الخيال، فصار ذلك قليلاً، فدخلت عليه (ربَّ). ثم إنَّ معنى القلّة هنا مردّه إلى انعدام النظير، والقليل النظير والعزيز الوجود إذا تحصَّل شيء منه كان موضوعاً

للمباهاة والافتخار – وإن كان قليلاً – ومن هنا دخلت عليه (ربَّ) دلالة على قلة النظير. وأمَّا دلالتها على التقليل فقد قال به الخليل[٢٤٣]، وسيبويه[٢٤٤]، وعيسى بن عمر[٢٤٥]، ويونس[٢٤٦]، وأبو زيد[٢٤٧]، وأبو عمرو بن العلاء[٢٤٨]، والأخفش[٢٤٩]، والمازني[٢٥٠]، والجرمي[٢٥١]، والمبرد[٢٥٢]، و الزجاج[٢٥٣]، وابن السرَّاج[٢٥٤]، والزجاجي[٢٥٥]، وأبو علي[٢٥٦] الفارسي، والسيرافي[٢٥٧]، والرماني[٢٥٨]، و ابن جني[٢٥٩]، وابن فارس[٢٦٠]، والهروي[٢٦١]، وابن الشجري[٢٦٢]، والزمخشري[٢٦٣] في أحد قوليه، و الراغب الأصفهاني[٢٦٤]، وابن يعيش[٢٦٥]، وابن أبي الربيع[٢٦٦]، والمرادي[٢٦٧]، والسمين الحلبي[٢٦٨].

وقد أفرد ابن السيد (ربَّ) في رسالة أصَّل فيها أصلاً تفرَّعت عليه مسائل، وأشار إلى آراء النحاة الذين سبقوه في معناها.

ذكر ابن السيد أن كبراء البصريين[٢٦٩] كالخليل، وسيبويه، وعيسى بن عمر،... أجمعوا على أنَّ (ربَّ) للتقليل، وأنها ضدُّ (كم) في التكثير. ووجد هذا الرأي أيضاً لدى جلَّة الكوفيين كالكسائي، والفراء، ومعاذ الهرَّاء، وابن سعدان، ولم يخالف الفريقين إلا الخليل ابن أحمد الذي صرَّح بأنها للتكثير، ولم يذكر للتقليل بها وجهاً. وعاب ابن السيد على الخليل رأيه هذا، مؤكِّداً أن (ربَّ) كثر استعمالها في مواضع لا يصحُّ أن تكون فيها للتكثير. إلا أن ابن السيد وجد الفارابي قد ذكر فيها أنها تكون للمعنيين: التقليل والتكثير، ووجد بعض معاصريه قد ذهبوا إلى أنها للتكثير، واعتقدوا أن السابقين عليهم من النحاة قد غلطوا في ذلك، ذلك أن معاصري ابن السيد قد تعلَّقوا بالمواضع التي ظاهرها التكثير، وتنكبوا التعرُّض للمواضع التي لا تحتمل إلا التقليل.

ثم أفرد ابن السيد باباً ذكر فيه حقيقة وضع (ربَّ)، وأنها و(كم) مبنيَّتان على التناقض في أصل الوضع، إلا أن الأصل في وضع (ربّ) هو التقليل، والأصل في وضع (كم) هو التكثير، ثم إن ثمة عوارض مجازية تعرض لكل منهما فتقع إحداهما موقع الأخرى، مع الاحتفاظ بأصل وضع كل منهما. فالعرب قد تستعمل المدح في

مكان الذم فتقول للأحمق يا عاقل، وتقول للجاهل ياعالم، وتستعمل الذم في موضع المدح، فتقول: أخزاه الله ما أشعره! ولعنه الله ما أفصحه! ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى على لسان قوم شعيب: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ [هود ١١: ٨٧] وقوله تعالى في فرعون: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩].

ثم خصَّ المواضع التي تقع فيها (ربَّ) للتقليل والتخصيص في أصل وضعها بباب مطوَّل احتل الأوراق ٢٢/أ – ٢٥/ب، وأورد فيه شواهد نثرية وأخرى شعرية من عصور مختلفة تؤيد ما ذهب إليه، ثم أتبعه بباب آخر، بيَّن فيه أنَّ (ربّ) تدلُّ على التكثير بطريق المجاز، وهي المواضع التي يذهب فيها أصحابها إلى المبالغة والافتخار، وأن هذا الخروج بـ (ربّ) من معنى التقليل إلى معنى التكثير، وهذا المعنى اللائق بـ (كم)، إنما هو لمقاصد يقصدونها، كمراد المفتخر أن يفتخر أن الشيء الذي يكثر وجود منه يقلُّ وجوده من غيره، فيكون ذلك أبلغ في المدح والفخر من أن يكثر ذلك منه ومن غيره. وبذلك يجعل ابن السيد استعمال (ربَّ) للتكثير من باب استعارة لفظة التقليل في موضع التكثير قياساً على أسلوب العرب في استعارة ألفاظ الذم في موضع المدح.

وذهب الرضي إلى أنَّ أصل وضعها إنَّما هو للتقليل، إلا أنَّها أخذت تستعمل في التكثير حتى غلب عليها هذا الاستعمال وغدا حقيقة فيها، وصار التقليل كالمجاز الذي يحتاج إلى قرينة[٢٧٠].

وقد حصرالنحويون التقليل المنسوب إلى (رُبَّ) في أحد الأمور الآتية:

١ – قلَّة وقوع الشيء ماضياً أو حاضراً. قال المبرد: "ومعناها: الشيء يقع إلّا أنه قليل"[٢٧١]. ولا تفيد التقليل بالنسبة إلى المستقبل؛ لأنه غير معروف المقدار، فيحتمل القلَّة والكثرة[٢٧٢].

٢ – تقليل الشيء في نفسه، وهذا هو المعنى المراد عند النحاة، وهو الأقلُّ استعمالاً عندهم[٢٧٣].

٣ – تقليل النظير، وهذا المعنى هو الأكثر استعمالاً[٢٧٤]، لأنَّ المفتخر يزعم أن الشيء الذي يكثر وجوده منه يقلُّ من غيره، وفي هذا مبالغة في الفخر، أو أن المراد من تقليل النظير التواضع، فإذا قال القائل: ربَّ عالمٍ لقيتُ، – وهو قد لقي علماءَ كثراً – يكون قد قلَّل عدد مَنْ لقيهم من باب التواضع، أو أن لفظ التقليل أكثر بلاغة من التصريح بلفظ التكثير، فإذا قال القائل: لا تعادِ فربَّما ندمت، فإن الموضع ينبغي أن تكثر فيه الندامة أصلاً، إلا أنَّ المراد أنَّ الندامة لو كانت قليلة لوجب تجنُّب أسبابها فما بالك إذا كثرت الندامة[٢٧٥]؟!

وميَّز النحاة الأندلسيون[٢٧٦] في دلالتها على التقليل بين معنيين، الأول: تقليل جنس الشيء، والثاني: تقليل نظيره، فالمعنى الأول لا يليق التقليل فيه بمقام المدح، وأما المعنى الثاني فلا تعارض بينه وبين معنى المدح[٢٧٧].

وجعل المراديُّ معنى (التقليل) في (ربَّ) متعيِّناً عند اقترانها بالضمير المفسَّر باسم منصوبٍ بعده، نحو: (رُبَّهُ رجلاً)؛ لأنَّه في مقام المدح وليس فيه موضع للكثرة؛ ذلك أنَّ الرجل لا يُمْدح بكثرة النظير بل بقلَّته أو بعدمِه جملةً، ومعنى العبارة (رُبَّهُ رجلاً) التعبير عن قلَّته بين الرجال، فهو بمعنى ما أقلَّه في الرجال! أو ما أقلَّ نظيره[٢٧٨]!

وليس التقليل معنى وارداً خارجاً عن مذاهب العرب، فإذا قالوا: لعلَّك ستندم على فعلك، وربَّما ندم الإنسان على ما فعل، فهم لا يشكّون في حصول الندامة منه، ولا يقصدون تقليلَه؛ ذلك أن العقلاء يتحرَّزون من التعرّض للغمِّ المظنون مثلَما يتحرّزون من الغم المتيقَّن قليلاً كان أو كثيراً، لذا وجب أن يكون معنى الآية: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾ [الحجر ١٥: ٢] أنهم لو كانوا يودّون الإسلام مرَّة واحدة فبالأحرى أنْ يسارعوا إليه، فكيف وهم يودونه كل ساعة[٢٧٩]؟

وقد كان اعتماد القائلين بدلالتها على القلة على ما يأتي:

١ – الحمل على النقيض (كم)[٢٨٠]؛ ذلك أنَّ (كم) موضوعة للتكثير، و(ربَّ) نقيضتها، ومن أصولهم حمل النقيض على نقيضه كما يحملون النظير على نظيره[٢٨١].

٢ – الحمل على النظير (قد)[٢٨٢]؛ ذلك أنَّ الأصل في (قدْ) أنها موضوعة لتقليل المضارع. قال سيبويه[٢٨٣]: "و تكون (قد) بمنـزلة (رُبَّما)، وقال الشاعر الهذلي[٢٨٤]:

قدْ أتركُ القِرْن مصفرَّاً أناملُه ... كأنَّ أثوابَه مجَّتْ بِفرْصَادِ

كأنه قال: ربَّما".

٣ – ورودها في نصوص شعرية دالَّةً على التقليل، ومن ذلك قول الشاعر[٢٨٥]:

ألا ربَّ مولودٍ وليسَ له أبٌ ... وذي ولدٍ لم يلْدَه أبوانِ

وذي شامةٍ غرَّاءَ من حُرِّ وجهِهِ ... مجلَّلةٍ لا تنقضي لأوانِ

ويكمُل في تسعٍ وعشرينَ حجَّةً ... ويهرَمُ في سبعٍ معاً وثمانِ

وقول أبي طالب[٢٨٦]:

وأبيضَ يستسقى الغمَامُ بوجهِهِ ... ثمال اليتامى عصمة للأراملِ

وقول الشاعر[٢٨٧]:

ويومٍ على البَلْقاء لم يكُ مثلُه ... على الأرض يومٌ في بعيد ولا دانِ

أو قوله[٢٨٨]:

فإنْ أمسِ مكروباً فيا رُبَّ قينةٍ ... منعَّمة أكملتها بكرانِ

فهذه الأبيات كلها لا معنى فيها إلّا التقليل، ولا سيما تقليلُ النظير؛ فالأبيات الثلاثة الأولى يراد بها عيسى وآدم عليهما السلام، والقمر، وكلها ليس لها نظائر. وقول أبي طالب يراد به النبيُّ محمد – صلى الله عليه وسلّم –، ولا نظير له. وفي بيت الخنساء يراد بذي الإخوة دريد بن حَرملة قاتل أخيها معاوية بن الشريد. وأريد باليوم الذي على البلقاء اليوم الذي كانت فيه وقعة بين غسَّان ومَذْحج في موضع يعرف بالبلقاء. أما البيت الأخير فإنَّ المعنى في على أنَّ قيناتٍ كثيرات كنّ لي، ولكن قلَّ نظيرُهن لغيري؛ فالمواضع التي وردت فيها لا معنى فيها لغير التقليل.

٤ – أنَّ المواضع التي ظاهرها يحتمل التكثيرَ إنما هو بضربٍ من التأويل، لذا تعيَّن أن تكون دالَّة على التقليل لأنه المعنى المطّرد فيها[٢٨٩].

٥ - أن العُرْف اللغوي[٢٩٠] يوجب ذلك؛ لأنَّها حرف من حروف المعاني التي يجب الالتزام فيها بأصل الوضع، وهي موضوعة للتقليل لمناقضتها (كم) الموضوعة للتكثير.

أما القائلون بدلالتها على التقليل والتكثير معاً[٢٩١] من دون اختصاص لها بأحد المعنيين، فمنهم أبو نصر الفارابي[٢٩٢]، وابن الباذش[٢٩٣]، وابن طاهر[٢٩٤]، وابن هشام الأنصاري[٢٩٥] من القدماء، وتابعهم عباس حسن[٢٩٦]، ومحمد الأنطاكي[٢٩٧] من المحدثين.

واستدلَّ أصحاب هذا الرأي بأنَّها كلمة تقع على معنيين متضادين[٢٩٨] فتأتي للتقليل والتكثير، فهي لمبهم العدد؛ لذا تكون دالَّة على القلَّة والكثرة[٢٩٩]، وأن ما قيل عن دلالتها على التكثير استدلالاً بقوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر ١٥: ٢] والحديث "يا ربَّ كاسيةٍ عاريةٌ يوم القيامة"، وقول الأعرابي: "يا رُبَّ صائمِه لنْ يصومه، ويا ربَّ قائمه لنْ يقومَه"، أو أنها للتقليل استدلالاً بقول امرئ القيس[٣٠٠]:

فيا رُبَّ يومٍ قدْ لهوت وليلةٍ ... بآنسةٍ كأنَّها خَطُّ تمثال

وقول جذيمة الأبرش[٣٠١]:

ربَّما أوفيتُ في علمٍ ... ترفَعَنْ ثَوبي شمالات

فإنَّ كلّاً من الآية والحديث والمثال مسوق للتخويف، وأنَّ البيتين مسوقان للفخر، ولا يناسب التقليل واحداً من المعنيين[٣٠٢].

٦ - أنها لا تدلُّ على تقليل أو تكثير، ودلالتها موكولةٌ إلى السياق؛ وهذا - في رأيي - أعدل الآراء، وأبعدها عن التمحُّل في التقدير، ولم أجد هذا الرأي إلا لأبي حيَّان الأندلسي والفيروزأبادي، فقدْ خالف أبو حيان[٣٠٣] الذين أفردوا لها معنى التقليل وحده، أو التكثير مطلقاً، أو التكثير في موضع الفخر والمباهاة أو الإثبات فقط، ولكل من التقليل أو التكثير، وذهب إلى أنها لا تقع لإفادة أي من المعنيين، بل يستفاد ذلك من سياق الكلام[٣٠٤]، وإليه ذهب الفيروزأبادي الذي صرَّح بأنها لا تكون لتكثيرٍ أو تقليل، لكنّ ذلك مستفاد من السياق[٣٠٥].

- خصائص (رُبَّ):

خُصَّت (رُبَّ) بأحكام وميِّزت بخصائص، ومن ذلك:

أ - وجوب تصديرها[٣٠٦]:

ذهب النحاة إلى أنَّ القياس في حروف الجر أن تلي الفعل لأنَّ وظيفتها أن يوصل معنى الفعل الذي قبله إلى الاسم المجرور الذي بعده، والربط بين طرفي التركيب، إلا أنَّ (رُبَّ) جعلت لها خاصَّة الصدارة لجملة من الأمور، منها:

١ - أنها نظيرة همزة الاستفهام، و(إنَّ) المؤكِّدة[٣٠٧]، فهذه حروف لها الصدارة فلا يتقدَّم عليها شيء؛ فكذلك (رُبَّ) فيقال فيها: رُبَّ رجل جاءني، ويمتنع أن يقال: جاءني رُبَّ رجلٍ.

٢ - قياسها على (كَم) الخبرية في أداء معنى التقليل، و(كم) الخبرية مقيسة على (كم) الاستفهامية لاشتراكها معها في اللفظ.

٣ - أنها نظيرة (ما) النافية[٣٠٨] التي لها الصدارة من جهة، ويليها المفرد مراداً به معنى الجمع من جهة، ويتقدَّم عليها ما هو في حيِّزها[٣٠٩]، فكذلك (ربَّ) لـمَّا كان معناها التقليل وهو ضد الكثرة، وتدخل على مفرد يراد به أكثر من واحد[٣١٠]. وقد ذهبوا إلى أن تقليل الشيء مضارع لنفيه، واستعملوا (قلّ) و(أقلّ) للدلالة على النفي، فقالوا: قلَّ رجل يقول ذاك إلا زيد على معنى ما يقول ذاك إلا زيد[٣١١].

وقد نقض أبو حيَّان[٣١٢] اعتلال النحاة بشبه (ربَّ) بحرف النفي؛ ذلك أنَّ هناك ما لا يتقدم على المجرور المتعلِّق به من غير أن يلزم عن ذلك جريانه مجرى النفي، ومن ذلك أنه يقال: بكم درهمٍ تصدَّقت! على الخبرية.

٤ - دلالتها على القلَّة[٣١٣]، والنفي والقلَّة من واد واحد[٣١٤]، والنفي كالاستفهام في الصدارة، وكذلك الشرط، وهذه المعاني تدخل على الجملة بقصد تغيير معناها، فوجب صرف العناية إليها أوَّلاً؛ لأنها هي محطُّ العناية والقصد[٣١٥].

و قد نجم عن وجوب تصدُّرها امتناع تقدُّم ما يعمل فيما بعدها عليها، وجواز

تقدُّم (ألا) الاستفتاحية[٣١٦]، و(يا) النداء[٣١٧]؛ ولام جواب القسم[٣١٨] عليها لأنها لا تعمل فيما بعدها[٣١٩].

ب - نَعْت مجرورها:

انقسم النحاة في موقفهم من نعت مجرور (رُبَّ) قسمين: يرى الأوَّل منهما أنَّ وصفه واجبٌ، وهذا قول البصريين عامة[٣٢٠] كما نقل عنهم ابن العِلْج ذلك في كتابه (البسيط)، وهو قول الأخفش[٣٢١] والمبرِّد - فيما نقله المرادي عنه[٣٢٢]- وبه قال ابن السرَّاج[٣٢٣] وأبو علي الفارسي[٣٢٤]، وأبو طالب العبدي[٣٢٥]، وعبد القاهر الجرجاني[٣٢٦]، وأبو علي الشلوبين[٣٢٧]، وابن العِلْج[٣٢٨].

ويعود إيجاب وصف مجرور (ربَّ) إلى ما يأتي:

١ - أنَّ (ربَّ) - كما يرى الكوفيون -مبتدأ بلا خبر، والصفة تؤدي معنى الجملة، و(رُبَّ) شبيهة بـ(أقلّ) من قولهم: أقلُّ رجلٍ يقول ذاك، في أنَّهما بمعنى النفي، فلا يدخلهما ناسخ كما أنه لا يدخل على (ما) النافية، و(رُبَّ) لا توصف كما أنَّ (أقلّ) لا توصف، وإنما يوصف ما أضيف إليهما، فكما أنَّ (أقلَّ) مبتدأ حذف خبره لاستغنائه بوصف المضاف إليه، فكذلك (رُبَّ) لأنهما يلتقيان في الدلالة على التقليل، والتقليل كالنفي[٣٢٩].

٢ - أنَّ معنى (ربَّ) هو تقليل نوع من جنس، وفي وصف مجرورها تحقيق لهذا المعنى؛ لأنَّ الشيء إذا لم يوصف كان فيه تكثير الشياع والعموم، فإذا وصف حدث فيه التقليل، فأخرج الخالي منه، ففي وصف مجرورها مبالغة في تخصيصه[٣٣٠]. وجعل ابن أبي الربيع من مقويات الدلالة على وجوب وصف مجرور (رُبَّ) أنك تقول: أما رجلٌ عالمٌ فقد لقيت، ولا تقول: أما بزيدٍ فقد مررتُ، والتقدير على ذلك: مهما يكن من شيء فربَّ عالمٍ لقيت، وليس في كلام العرب: أما رجلٌ فقد لقيت.

٣ - أنّ (ربَّ) جواب لجملة أخرى، فقولنا: ربَّ رجلٍ عالمٍ لقيت ليس إلا جواباً لقولنا: ما لقيت رجلاً عالماً، وإذا لم تذكر الصفةً لم يكن الردّ موافقاً المقصد[٣٣١].

٤ - أنَّ (رُبَّ) محمولة على (ما) النافية، وحكم حرف النفي أن يدخل على جملة، ولذا فالأقيس وصف مجرورها بجملة[٣٣٢].

٥ - أن وصف مجرورها بمثابة تعويض عن عاملها الذي يكثر حذفه[٣٣٣].

وهذه الأدلَّة يمكن نقضها بأنَّ القول بدلالة (ربَّ) على التقليل غير مسلَّم به، وليس محلَّ إجماع، والنكرة غير الموصوفة تصلح للعموم فتكون دالَّة على التكثير، وأن يراد بها غير العموم فتدلّ على التقليل، ودخول (ربَّ) يزيل احتمال التكثير. وإذا كان المراد زيادة التقليل لا مطلق التقليل وجب الإكثار من وصف النكرة؛ لأن زيادة الوصف يزيد من التقليل، وأنه لا يلزم أن تكون (رُبَّ) جواباً، ولا أن يتوافق الجواب مع المجاب، و(ربَّ) يمكن أن تكون جواباً وغير جواب، وإذا كانت جواباً جاز وصف مجرورها وعدم وصفه، فيجوز أن يقال: ربَّ رجلٍ رأيتُ في جواب من قال: ما رأيت رجلاً، ويجوز أن يقال: ربَّ رجلٍ عالمٍ رأيتُ، جواباً لمن قال: رأيت رجلاً عالماً[٣٣٤].

وأما الفريق الثاني فيرى أنَّ وصف مجرورها غير واجب، وبه قال سيبويه[٣٣٥]، في أحد رأييه[٣٣٦]، والأخفش[٣٣٧]، والفراء[٣٣٨]، والزجاج[٣٣٩]، وأبو الوليد الوقَّشي[٣٤٠]، وابن طاهر[٣٤١] وابن خروف[٣٤٢]، وابن مالك[٣٤٣]، وهو اختيار ابن عصفور[٣٤٤]، ووافقهم أبو حيان الأندلسي[٣٤٥]، و ابن هشام الأنصاري[٣٤٦].

وقد احتج هؤلاء لذلك بأدلة سماعيَّة وأخرى قياسيَّة؛ فسيبويه يرى أنَّ (كم) لا يلزم وصف مجرورها، و(ربَّ) نظيرة (كم) الخبرية، والنظير يعطى حكم نظيره. ونقل ابن مالك عن سيبويه تصريحه بذلك فقد قال سيبويه: "وإذا قلت: ربَّ رجلٍ يقول ذاك، فقد أضفت القول إلى الرجل بـ (ربَّ)[٣٤٧]. و علق ابن مالك على ذلك بقوله: "فتصريحه بكون (يقول) مضافاً إلى الرجل بـ (رُبَّ) مانع كونه صفة؛ لأنَّ الصفة لا تضاف إلى الموصوف، وإنما يضاف العامل إلى المعمول، فـ (يقول) إذن عامل في (رجل) بواسطة (ربَّ) كما كان (مررت) من (مررت بزيد) عاملاً في (زيد) بواسطة الباء"[٣٤٨] والنظير يُعْطى حكم نظيره[٣٤٩] وليس مراد سيبويه بالإضافة هنا ما فهمه ابن مالك منه، وإنما مراده الربط والنسبة فيما بين (يقول) و(الرجل).

ومن أعجب ما قيل في تفسير عبارة سيبويه على نحو متكلِّف غاية التكلُّف قول ابن مالك الذي ذهب إلى أنَّ (يقول) في عبارة سيبويه السابق ذكرها هي مضارع (قال) بمعنى (فاق) في المقاولة. وقد عدَّ ابن مالك هذا التفسير فتحاً لم يقل به غيره[٣٥٠]، وهذا تكلّف ما بعده تكلف، فهل كان سيبويه لا يقدر على التصريح بهذا المعنى لو كان مراده في مثالٍ أو توضيحٍ أقلُّ ما يجب فيه أن يكون بعيداً عن الاحتمالات والتخرّصات التي ما خطرت ببال سيبويه؟ ثم إن معاجم اللغة لم تنصّ على المعنى الذي تأوَّله ابن مالك على سيبويه[٣٥١].

٦ – أن العامل في (رُبَّ) يقوم مقام الصفة[٣٥٢].

٧ – أنَّ (رُبَّ) تتضمن الدلالة على القلَّة والكثرة، وفي هذا التضمّن غَنَاء عن وصف مجرورها[٣٥٣].

٨ – أنَّ حذف الموصوف ثابت في النقل الصحيح في فصيح الكلام إذا قامت على ذلك قرينة، ومن ذلك قول جحدر بن مالك[٣٥٤]:

فإنْ أهلِكْ فرُبَّ فتى سيبكي ... عليَّ مهذَّبٍ رخصِ البنانِ

وقول هند أم معاوية بن أبي سفيان[٣٥٥]:

يا رُبَّ قائلةٍ غداً ... يا لهفَ أمِّ معاوية

وقول الآخر[٣٥٦]:

ألا رُبَّ مأخوذٍ بإجرامِ غيرِه ... فلا تسْأَمنْ هجرانَ مَنْ كان مُجْرِما

وقوله[٣٥٧]:

رُبَّ مسْتغنٍ ولا مالَ له ... وعظيمِ الفقر وهو ذو نَشَبِ

ويضاف إلى ذلك أن الشاهد الأوَّل لا شك في نعت مجرور (رُبَّ) فيه؛ ذلك أنه قد حصل فيه تقديم وتأخير، فظنَّ المتمسِّكون بتلابيب النحو الشكلي أنه من غير وصف، والتقدير في الحقيقة هو: "فرُبَّ فتىً مهذَّب رخصِ البنان، سيبكي علي". أما الأبيات الأخرى التي ظن ابن مالك أنها مستغنى فيها عن وصف مجرور (رُبَّ) فقد فاته الالتفات إلى أنها كلها مشتقات، وفاته أيضاً أن المشتق ذو دلالة على أمرين، هما:

الذات والوصف، وأنه يجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة محلَّه؛ ففي قول هند أم معاوية يكون التقدير: "فرُبَّ امرأة قائلة"، وعلى ذلك تُحْمل بقية الأبيات.

والذي أراه وأذهب إليه أنَّ القرينة هي المتحكِّمة في وجوب الوصف أو عدمه، فإذا قيل: رُبَّ رجلٍ، في جواب: ما رأيت رجلاً، أغنت قرينة الذكر المتقدِّم عن وصف (رجلٍ)، وفي قول الأعشى(٣٥٨):

رُبَّ رَفْدٍ هرقتُه ذلك اليو م وأسْرى من معشر أقيال

حذف نعت (أسرى) بقرينة نعت ما عطف عليه، والتقدير: رُبَّ أسرى أسرتهم. و قامت القرينة في قوله – صلى الله عليه وسلم –: "رُبَّ أشعثَ أغبرَ ذي طمرَين لو أقسم على الله لأبرَّ قسمه" مقام ذكر الموصوف، إلا أنه لما قال: "رُبَّ نفسٍ طاعمة ناعمةٍ في الدنيا جائعةٌ يوم القيامة"(٣٥٩) استدعت القرينة ذكر المجرور بـ (رُبَّ) لأنَّ الدلالة العامَّة تتطلب ذلك، فلو قال: "ربَّ طاعمة" لذهبت الدلالة إلى كل طاعمةٍ امرأة كانت أو غير ذلك، وما هو بمراد رسول الله ﷺ والله أعلم، فانعدام القرينة يوجب وصف مجرورها بما يعطي الكلام معنى تاماً(٣٦٠).

ويأتي وصف مجرور(رُبَّ) على عدَّة أنواع، هي(٣٦١):

١ – مفرد، نحو ربَّ رجلٍ كريمٍ.

٢ – شبه جملة، نحو قول الشاعر:

ولمحٍ بعينيها كأنَّ وميضه(٣٦٢)

أو قوله:

وخيلٍ كأسراب القطا قد وَزَعْتُها لها سَبَل فيها المنية تلمعُ(٣٦٣)

أو قوله:

وباكية من نأي قيسٍ وقد نأتْ بقيسٍ نوى بينٍ طويلٍ بعادها(٣٦٤)

أو قوله:

وفوارسٍ كأُوار حرِّ النـ ـار أحلاسِ الذكورِ(٣٦٥)

٣ - وصف مشتق، كقوله - صلَّى الله عليه وسلم -: "ربَّ نفسٍ طاعمة ناعمة في الدنيا جائعة يوم القيامة"[٣٦٦]. أو قول شبرمة الضبيّ:

ويـومٍ شـديـد الـحـرِّ قـصَّـر طـولَـه دمُ الزقِّ عنا واصطفاقُ المزاهرِ[٣٦٧]

وهو كثير. وهذه الثلاثة تجري مجرى الجملة وتؤول إليها، وتعطي معناها؛ ذلك أنَّ الظرف أو الجار والمجرور لابدَّ من تعلُّقهما بجملة. أما المشتق فإنَّه يعطي معنى الفعل[٣٦٨]؛ ذلك أنه يتضمَّن معنى الحدث دون زمانه.

و الأصل في منعوت (ربَّ) أن يكون وصفه جملة؛ لأنَّ (ربَّ) محمولة على (ما) النافية، والقياس أن تدخل هذه الحروف على جملة؛ لذا كان القياس أن توصف بجملة كذلك[٣٦٩]. والأكثر في هذه الجملة أن يراعَى فيها أن تكون جملة فعليَّة[٣٧٠] ظاهرة أو مقدَّرة، فمن الوصف بجملة ظاهرة قوله:

رُبَّ رَفْـدٍ هـرقـتـه ذلـك الـيـوم وأسـرى مـن مَـعْـشـرٍ أقـيـالِ

فالكلام قد تمَّ بقوله: "ربَّ رفدٍ هرقته"، وليس[٣٧١] الجواب (الخبر) محذوفاً كما يرى أبو علي الفارسي[٣٧٢]. و من الوصف بجملة مقدَّرة قوله في الشطر الثاني:

وأسـرى مـن مَـعْـشـرٍ أقـيـالٍ

والتقدير: من أسرى أسرتهم. أو التقدير - على رأي الرضي الذي يجعلها اسماً - ورُبَّ أسرى من معشر أقيال حصلتْ لي. وفي اعتقادي أنَّ المؤدَّى - في التقديرين - واحد.

وأجاز أبو عمرو بن العلاء وقوع نعت مجرور (ربَّ) جملة اسمية، ومنه قول لبيد:

يا رُبَّ هيجا هي خيرٌ من دَعَة[٣٧٣]

ولم أقف على غيره من الشواهد التي جاء النعت فيها جملة اسميَّة.

وقد اشترطوا في الجملة الفعلية ما يأتي:

١ - أن تكون مثبتةً.

٢ – أن يكون صدرها فعلاً ماضياً[٣٧٤] لفظاً نحو: نحو ربَّ رجلٍ كريم لقيتُ، أو ماضياً معنى، نحو: ربَّ رجلٍ كريمٍ لم أفارقْه[٣٧٥].

ولدى تفحُّص الشواهد التي أحصيناها نجد أنَّ هذين الشرطين غير مطَّردين، فقد جاءت جملة النعت منفيَّة، نحو قول الشاعر:

وسوداءَ لا تكسي الرقاعَ نبيلةٍ لها عند قِرَّات العشيَّاتِ أَزْمَلُ[٣٧٦]

أو قوله:

وجنَّةٍ ما يذمّ الدهرَ حاضرُها جبَّارها بالندى والحَمْل محتزمُ[٣٧٧]

فجملتا النعت، وهما (لا تكسي) و(ما يذوب) منفيتان، فعلاهما مضارعان لا ماضيان، دالَّان على الحال لا الاستقبال، وهو مما أجازوه أيضاً[٣٧٨]، إلا أن أكثر الشواهد التي كانت موضوع الدراسة الإحصائية تؤكد إيجابهم أن تكون الجملة مصدَّرة بفعل ماضٍ مثبت.

ولعلَّ من المفيد ونحن في معرض الحديث عن مجرور (ربَّ) أنَّ نعرض لمسألتين خلافيتين خاصتين به، أما الأولى فهي قضية العطف على مجرورها؛ فقد قصره سيبويه[٣٧٩] على المسموع ومنع القياس عليه وأجازه الأخفش، واختاره ابن مالك وأبو حيان[٣٨٠] واشترط أن يكون العطف بالواو حصراً[٣٨١]، وأن يكون المعطوف مضافاً إلى ضمير مجرورها، نحو: ربَّ رجلٍ وأخيه رأيتُ؛ لأنَّ ذلك الضمير نكرة، ومنه ما رواه سيبويه: ربَّ شاةٍ وسخلتِها[٣٨٢]. وذهب الرضي[٣٨٣] إلى أن العطف على المجرور بالباء و(ربَّ)، و(كلِّ)، و(أيِّ)، عطف قياسي، فأجاز نحو: كم ناقةٍ وفصيلِها[٣٨٤]! وكل رجلٍ وأخِيه، وأيّ رجل وغلامِه. والعلَّة في تسويغهم ذلك أنَّ المعطوف تابع، وفيه يغتفر ما لا يغتفر في المتبوع[٣٨٥]، ولأنَّ الإضافة غير محضة فلم تفد تعريفاً[٣٨٦]، لأنَّ (ربَّ) لم تباشر المعطوف[٣٨٧]، ولأنَّ ذلك الضمير نكرة[٣٨٨].

ومنعوا كذلك أن يكون المعطوف معرفةً، فلم يجيزوا أن يقال: رُبَّ رجلٍ وزيدٍ منطلقين، مع أنهم أجازوا كما مر معنا سابقاً من عطفهم ما أضيف إلى ضمير

مجرورها، كقولهم: ربَّ رجلٍ وأخيه منطلقين[٣٨٩]؛ وذلك أن عطف المعرفة على النكرة – على أنه ليس من أصولهم[٣٩٠]– لا يؤدي مراداً مفهوماً، ولأنَّ (أخيه) في قولهم: ربَّ رجلٍ وأخيه، فـ (أخٍ) في موضع النكرة، وفي تقدير الانفصال[٣٩١]؛ فقد حكى الأصمعيُّ قول الأعرابيَّة: ألفلانٍ أب أو أخ؟ فقالت: ربَّ أبيه، ورُبَّ أخيه، والمعنى: ربَّ أبٍ له، وربَّ أخ له، على تقدير الانفصال، ولا يجوز القياس عليه[٣٩٢]. وهذا يدلُّ دلالة واضحة عندي على أنَّ الإضافة إلى الضمير – وإن عُدَّ في المعارف – لا تؤدي ما يؤديه اسم العلم؛ ذلك أنَّ الضمير ليست له دلالة على مسمًّى معين، وهو دال على مطلق الغيبة، أو التكلُّم، أو الخطاب.

وقد أطلق الأستاذ عباس حسن القول بالجواز في ذلك في عبارة غائمة، فقال: "إلا أنَّ الأساليب العربية تدلُّ على أنه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع، وهذا معنى قول النحاة: قد يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل"[٣٩٣]. فما هي الأساليب العربية التي استند إليها الأستاذ عباس ولم يأت منها إلا عبارة أو ثلاث عبارات؟!

والعطف على مجرورها قد يكون عطفاً على محلِّه أو لفظه رفعاً كان أو نصباً[٣٩٤]، وعليه قول امرئ القيس[٣٩٥]:

وسنٍّ كسُنَّيْقٍ سناءً وسُنَّماً   ذَعَرْت بمدلاجِ الهجير نهوضِ

فعطف (سُنَّماً) على (سنٍّ) وهو في محل نصب بـ(ذَعَرتْ). إلا أنَّ ما ينبغي لفت النظر إليه أنَّ رواية الديوان إنّما هي بجر "سُنَّمٍ"[٣٩٦] لا بنصبها، وبذلك يحتمل ما جعلوه أصلاً بنوا عليه قاعدتهم غير وجه، فيسقط الاستدلال به. على أنَّني لم أقف على شاهدٍ آخر تتحقق فيه الحالة الأخرى إلا الوجه الآخر الذي وردت عليه رواية الديوان، فتكون من باب العطف على اللفظ. والعجب كل العجب من أن يجعل ابنُ هشام أسلوبَ العطف على المحلِّ كثيراً[٣٩٧]، ولم أجد له غير شاهد تداولته كتب النحو، فما المراد بالكثرة التي أشار إليها ابن هشام؟!

أما القضية الثانية فهي فصل (ربَّ) عن معمولها، فقد منع النحاة ذلك، ونقل

أبو حيان عن عليٍّ بن المبارك الأحمر إجازته الفصل بينهما بالقسم، وأنكر أبو حيَّان عليه ذلك[٣٩٨]. وكان ابن عصفور قد نسب هذا الرأي إلى خلف الأحمر وهماً[٣٩٩]، وليس لابن المبارك مستند من سماع يقاس عليه.

والذي سمع في الشعر خاصة الفصل بين رُبَّ ومعمولها بالجار والمجرور، وعليه قول زيد الخيل[٤٠٠]:

ويندُبُ شمَّاسُ بن عمروٍ ورهطُه ... ويا رُبَّ - منهم - دارعٍ وهو أشوسُ

وعليه قول الآخر[٤٠١]:

رُبَّ - في الناس - موسرٍ كعديمٍ ... وعديمٍ يخَالُ ذا أيسارِ

وقوله[٤٠٢]:

يا رُبَّ - عنَّا - غمرةٍ جلّاها

ولكنَّ أبا حيَّان خصَّ ذلك بالشعر، ومنع القياس عليه، وذهب كذلك إلى أنَّ الفصل بينهما بواسطة الظرف ضرورة[٤٠٣].

والذي يلفت الانتباه - ههنا - تفرقة أبي حيَّان بين الظرف والجار والمجرور، ومنع الاقتياس على الفصل بالجارو المجرور - على الرغم من وروده في الشعر في ثلاثة شواهد من الشعر - وجعل الفصل بالظرف ضرورة مع أنهما من باب واحد. والذي أميل إليه أن يجعل ذلك كلُّه من باب الضرورة، أو يجاز ذلك في القبيلين؛ لأنهما من باب واحد، وفي ذلك طرد للباب، والقياس إنما يراد به أن يجري على الاستعمال المطّرد، لا على الأقل استعمالاً[٤٠٤].

- تعليقها:

ذهب الجمهور إلى أنَّ (رُبَّ) تتعلَّق بالعامل ولا فرق بين كونها داخلة على ضمير أو اسم ظاهر، فهي في ذلك كأي حرف جر غير زائد[٤٠٥]، وذهب الرمَّاني[٤٠٦] وابن طاهر إلى أنها لا تتعلَّق بشيء[٤٠٧]، وذهب غيرهما إلى أنها تجري - مع إفادتها التقليل - مجرى اللام المقوية للتعدية في دخولها على المفعول به[٤٠٨]. والذين قالوا

بعدم تعلُّقها شبَّهوها بالباء الزائدة في نحو قولنا: بحسبكَ درهم، أو قولنا: ليس زيد بقائم[٤٠٩].

وقرنَ أبو عمرو بن العلاء بين (ربَّ) وحروف النفي في عدم احتياجها إلى عامل تتعلَّق به لأنها نظيرتها؛ ذلك أنَّ (رُبَّ) تؤدي معنى التقليل؛ لأنَّ مؤدَّى القلَّة هو النفي من جهة؛ وأنَّ لها الصدارة ولا تدخلها النواسخ من جهة أخرى.

وقد أنكر ابن أبي الربيع القول بتشبيهها بالباء الزائدة، وذهب إلى أنَّ حروف الجر في هذا كله زوائد، ووجودها كعدمه، فالأصل هو (حسبُك زيد) وجاءت زيادة الباء للتوكيد، وعدم دخولها لا يُخلّ بالمعنى، وهذا غير صالح في (ربّ) فلا يمكن أن يقال في (ربَّ رجلٍ لقيته): رجلٌ لقيته؛ لأنَّ المعنى يختل، ويزول عن التركيب ما يقوم به من وظيفتي الفخر وتقليل النظير. ثمَّ إنه ليس في حروف الجر ما وضع على الزيادة في أصل وضعه، وإنما هو منقول، وقد كان في الموضع الذي قد نقل عنه ذا معنى، ومحتاجاً إلى فعل يتعلَّق به، لكنَّ (ربَّ) لم تنقل عن أصل، والقول بزيادتها يخرجها عن النظائر[٤١٠].

ويقسم متعلَّق (ربَّ) أقساماً، هي:

١ – أن يكون ظاهراً، نحو قولنا: ربَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ.

٢ – أن يكون محذوفاً، نحو ربَّ رجلٍ يفهم، والتقدير: أدركت.

٣ – أن تسدّ الصفة مسدَّ الفعل الذي تتعلَّق به (ربَّ) كما سدَّت الصفة مسدَّ الخبر نحو قولهم: (أقلُّ رجلٍ يقول ذاك) و(خطيئة يوم لا أصيد فيه)، فجملتا (يقول) و (أصيد) واقعتان في موقع الصفة، وسادتان مسدَّ الخبر[٤١١].

وحذف متعلَّقها موضع خلاف بين النحاة؛ فذهب لَغْدة الأصبهاني إلى منع حذفه البتة، وما جاء محذوفاً لحنٌ محمولٌ على العرب ومصنوع عليهم[٤١٢]. وذهب ابن أبي الربيع[٤١٣] إلى أن حذفه واجب، وقاسوا ذلك على حذف متعلَّق باء القسم وتائه. وذهب الخليل وسيبويه[٤١٤] إلى أنَّ حذفه للعلم به نادر، وذهب أبو علي الفارسي[٤١٥]، وابن الحاجب[٤١٦] وبه قال الجزولي[٤١٧] إلى أن المرء مخيَّر بين

حذفه وإظهاره إذا كان ثمة دليل عليه من جهة، ولم تقم الصفة مقامه من جهة ثانية. وذهب آخرون إلى امتناع إظهاره إذا قامت الصفة مقامه، ففي قولنا: ربَّ رجلٍ عالم لقيت، يجوز حذف (لقيت) وذكره، وذلك في الجواب على من قال: ما لقيتُ رجلاً عالماً[٤١٨].

إن الغالب على متعلَّقها أن يحذف[٤١٩]، ولا يكاد البصريون يظهرونه، بل إنَّ بعضهم جعل إظهاره من قبيل الضرائر الشعرية. وثمَّة عدّة احتمالات وراء حذف ما تتعلَّق به (ربَّ)، منها:

١ – العِلْمُ به، حتى إنَّ ابن الحاجب[٤٢٠] ذهب إلى أنَّ العامل فيها معلوم بالضرورة، وأنَّ (ربَّ) ليست أكثر من قرينة عليه، وبه قال الجَنَدي في الإقليد[٤٢١].

٢ – الاستغناء بدلالة الفعل المذكور عند السؤال، فإذا قيل: هل رأيت رجلاً عالماً؟ تقول: ربَّ رجلٍ عالمٍ، والتقدير: ربَّ رجلٍ عالمٍ رأيت. وهذا راجع إلى اعتبار جملة (ربَّ) جواباً لسؤال مقدَّر، فذكر الفعل في جملة الاستفهام يغني عن ذكره في الجواب؛ ذلك أنّ المذكور في السؤال دليل على المحذوف في الجواب.

٣ – طول الكلام بالصفة؛ أي بصفة مجرورها، فكأنَّ هذه الصفة قامت مقام المتعلَّق به، ففي قولنا: (ربَّ رجل يفهم) يمتنع تعليق (ربَّ) بالفعل (يفهم)؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى أصلٍ مرفوضٍ عندهم؛ أعني أن يتعدى فعل المضمر إلى اسمه الظاهر، لذا تجعل جملة (يفهم) واقعة موقع الصفة، وحذف متعلَّق (ربَّ) لطول الكلام، ولا بد من تقديره (ربَّ رجل يفهم أدركت، أو رأيت، أو ما أشبه ذلك)[٤٢٢]. وشبيه بذلك جعلهم جملة (ربَّ) جواباً للنفي، فيكون الفعل الموجود في صيغة النفي دليلاً للفعل المحذوف في جملة (ربَّ)؛ ففي قولنا: ما لقيت رجلاً عالماً، فيقال في الجواب: ربَّ رجلٍ عالمٍ، فحذف الفعل (لقيت) في الجواب بدليل الفعل (لقيت) المذكور في جملة النفي.

٤ – دلالة الحال؛ فهو مقيس في ذلك على حَذْف الفعل أو غيره من جملة البسملة، والتقدير فيها: ابتدأت أو ابتدائي باسم الله. ومن هنا يقدِّرون الفعل (سبيت) أو (ملكت) الموافق لدلالة الحال في قول الأعشى[٤٢٣]:

رُبَّ رَفْدٍ هرقته ذلك اليوم وأسرى من معشر أقيال

وإذا كان الدليل المقالي أو الحالي مغنيين عن ذكر متعلَّق (ربَّ) في مواضع فإنه لا يصحُّ تقديره بما قدَّره ابن أبي الربيع في الفقرة الثالثة التي ذكرناها من قبل؛ ذلك أنَّ الصِّفة لا تمكِّن من تقدير الفعل التقدير الصحيح، فالفعل (أدركت) أو (رأيت) الذي قُدِّر في (ربَّ رجل يفهم) ليس مطرد التقدير في كل موضع، فلم لا يكون تقديره مثلاً: كافأت، أو منعت، أو...؟ والذي أميل إليه أنْ ننظر إلى (ربَّ) كغيرها من حروف الجرّ على أنها تؤدي وظيفة معنوية بالدرجة أولى هي "تحديد علاقة الفعل بما يتأثر به"[٤٢٤] ولا داعيَ إلى كثرة التأويل والتمحُّل في التقدير.

وقد كان القول في تعلُّق (ربَّ) وراء الخلاف في اشتغال ما تتعلَّق به (ربَّ) بالضمير العائد على مجرورها[٤٢٥] نحو قولنا: (ربَّ رجلٍ كريمٍ أكرمته)، فكيف يتعدَّى الفعل إلى مفعوله بحرف الجر وإلى ضميره معاً؛ ذلك أنه لا يقال: لزيدٍ ضربته؟

لقد ذهبوا إلى أنَّ جملة (أكرمته) صفة، وأنَّ العامل في (ربَّ) محذوف. وكان للرضي الأستراباذي رأي في هذا العذر البارد؛ ذلك أن معنى (ربَّ رجلٍ كريمٍ أكرمت) و(أكرمته) شيء واحد[٤٢٦]، ولا خلاف في أنَّ الأوَّل جواب، فإذا قيل: (ربّ رجلٍ كريمٍ أكرمته) جواباً لمن قال: ما أكرمتَ رجلاً، لم يحتج معنى الكلام إلى شيء آخر مقدَّر، نحو (علمت، أو تحققت) أو في معنييهما.

وإذا ذهبوا إلى أن الضمير في الفعل (أكرمته) للمصدر، وأنَّ التقدير: أكرمت الإكرام ... فعذرهم أكثر بروداً؛ ذلك "أن ضمير المصدر قليل الاستعمال، بخلاف: رُبَّ رجلٍ كريمٍ أكرمته" ... وربما يذهبون إلى أن (لقيته) مفسِّر للفعل المقدَّر (لقيت) على حدِّه في: زيداً ضربته، فالأمر يرجع إلى الإشكال الأوَّل؛ ذلك أن تفسير ناصب الجار والمجرور بفعل آخر، نحو: بزيد جاوزته، والتقدير: مررتُ بزيدٍ جاوزته. وثمة إشكال آخر في نحو قولهم: ربَّ رجلٍ كريمٍ جاءني جواباً لمن قال: ما جاءك رجلٌ؛ ذلك أنَّ (جاءني) جواب (ربَّ) لارتباط معنى الكلام به لا بشيء آخر؛ لأنه تمَّ بقولهم: جاءني، وبذلك يكون نظيراً لقولنا: بزيدٍ مُرَّ، والضمير في (مُرَّ) عائد على زيد. وهو

نظير قولنا: زيداً اضربْ، والضمير في (اضربْ) عائد على المنصوب (زيداً) وهو ممتنع.

وقد يُذْهب إلى أن جاءني صفة والعامل في (ربَّ) هو الفعل (تحقَّقت) ونحوه، وهذا محالٌ لعدم "توقف معنى الكلام عليه، مع أنَّ المصنِّف صرَّح في شرح قوله: "محذوف غالباً" بأنه قد يظهر، كقولهم: ربَّ رجلٍ كريم قد حصل"[٤٢٧].

وكان الخلاف في تعلُّقها أو عدم تعلُّقها مفضياً بالنحاة إلى الخلاف في زيادتها أو عدمها من جهة، وفي محل مجرورها من جهة ثانية، وفي معناها من جهة ثالثة.

ذهب الأخفش[٤٢٨] والجرميّ[٤٢٩] إلى أن (ربَّ) زائدة في الإعراب لا في المعنى؛ فهي بذلك تؤدي وظيفة عامليَّة، فتعمل الجرَّ في اللفظ فقط، ولا تحتاج إلى ما تتعلَّق به، وبذلك يعرب مجرورها وفق التوجيهات الآتية:

١ - أن يكون مرفوعاً وفق العامل الذي يلي مجرورها، كما في نحو: ربَّ رجل صالحٍ عندي، فـ (رجل) محلّهُ الرفع لعدم وجود عامل يتطلبه.

٢ - أن يكون منصوب المحلّ على المفعولية، كقولنا: ربَّ رجلٍ صالحٍ لقيت، ذلك أنَّ العامل هنا لم يأخذ مقتضاه، فجعل مجرور (ربَّ) مفعولاً له.

٣ - أن يكون مرفوع المحلّ أو منصوبه، كقولنا: (ربَّ رجلٍ لقيته)؛ فقد أخذ العامل مفعوله، وهنا يجوز جعل مجرورها مرفوع المحل على الابتداء، أو منصوبه على المفعولية.

وأنكر الزجاج أن يكون مجرورها غير منصوب المحلِّ، وردَّ عليه ابن هشام ذلك، وقال: "والصواب ما قدَّمناه"[٤٣٠]. وجعل الباقولي (ربَّ ومجرورها) منصوبين بفعل ظاهر أو مقدَّر، نحو: ربَّ رجلٍ يقول ذلك أكرمته[٤٣١].

وهذا الخلاف في تقدير محل إعرابي لمجرورها وفق الحاجة الدلالية للتركيب يفضي إلى خلاف آخر في توجيه تابع مجرورها؛ ذلك أنه يجوز فيه مراعاة اللفظ من جهة ومراعاة المحل من جهة أخرى، فعند قولنا: ربَّ قادمٍ كريمٍ حضر، جاز في (كريم) رفعه نعتاً على محل (قادم)، وجرّه على لفظ قادم. وكذلك يجوز في قولنا: ربَّ

صديقٍ مخلصٍ لقيت، جعل (مخلص) مجروراً لأنه نعت لـ (صديق) على اللفظ، ويجوز جعله منصوباً على محلِّه؛ لأنَّ (مخلص) في محل مفعول به لـ (لقيت).

والقول بزيادتها يخلِّص النحاة من قضيَّة أسلوبية صناعية هي تعدية فعل الضمير المتصل إلى اسمه الظاهر؛ فالذي سوَّغ أن يقال: (ربَّ رجلٍ عالمٍ يقول ذاك) بتعدية الفعل (يقول) إلى الاسم الظاهر الذي يعود عليه ضمير الفعل (يقول)؛ فـ (ربَّ رجلٍ) محلّه الرفع على الابتداء، حتى لو كان لـ (ربَّ) دلالة ما؛ ذلك أن بعض الزوائد لا أثر لزواله في المعنى، كالزائد للتوكيد، وبعضه يؤثر في المعنى – وهو المسمَّى زائداً في الاصطلاح بالنظر إلى تخطي العامل إيَّاه – نحو (لا) في قولهم: جئت بلا زادٍ، فـ (لا) زائدة لفظاً فقط؛ ذلك أنَّ حذفها يؤثر في المعنى(٤٣٢). ولذا قال أبو حيان مؤكِّداً زيادتها: "وهو بعيد عند بعض النحويين أن يجعل لـ ربَّ موضع منَ الإعراب"(٤٣٣)، ورجَّح السيوطي قول أبي حيان ومن سبقه(٤٣٤)، كالأخفش والجرمي.

إلا أنَّ ابن أبي الربيع أنكر القول بزيادتها؛ "لأنَّها تجوز معنى والزائد لا يجوزه، وإنما يكون مؤكِّداً"(٤٣٥).

والذي يعجب له المرء من السيوطي قوله: "إنها للتوكيد وجعله حذفها – كحذف غيرها من الزوائد – غير مؤثر" في المعنى، وهل الإعراب إلَّا فرع المعنى؟ فكيف يكون معناها التوكيد ولا يؤثر حذفها في دلالة التركيب؟

– نظائرها:

حُمِلت (ربَّما) في الحكم على عدد من النظائر فشبِّهت بها، وهي:

١ – **كم الخبرية**: حملت عليها (ربَّ) من وجهين: الأوَّل: إفادة التكثير(٤٣٦)، والثاني: الأثر الذي تتركه فيما بعدها، وهو الجر(٤٣٧). إلا أنَّ ابن السيد جعل (ربَّ) و(كم) متناقضتين، فقال: "اعلم أنَّ (ربَّ) و(كم) بنيا على التناقض في أصل وضعهما؛ لأنَّ أصل وضع (ربَّ) للتقليل، وأصل وضع (كم) للتكثير، هذه حقيقة وضعهما، ثم يعرض لهما المجاز للمبالغة وغيرها من أغراض، فتقع كلُّ واحدة منهما موقع صاحبتها مع حفظهما لأصل وضعهما"(٤٣٨).

٢ - **كأيّن:** فهما متناظرتان في الدلالة، فكل منهما يفيد التكثير، وهذا هو وجه الشبه الذي يربط بينهما، وهو قول سيبويه، ولم أقف لأحد غيره على مثل هذا الرأي؛ ذلك أنَّ أكثر النحاة البصريين والكوفيون يجعلون(ربَّ) نظيرة (كم) وقد رجح السيرافي قول سيبويه: "لأنَّ الكاف حرف دخوله على ما بعده كدخول (ربَّ) في حين أن (كم) في نفسها اسم، وأنت تقول: كم لك؟ ولا تقول: كأيٍّ لك، كما تقول: ربَّ لك"[٤٣٩].

والذي أراه أنَّ المؤدَّى واحد، سواء أحملت على (كم) أم على (كأيٍّ) لأن كلاً من (كم) و(كأيٍّ) خبرية تفيد التكثير.

٣ - **قد:** حملت عليها (ربَّ) في الدلالة على التقليل والتكثير معاً؛ أي بحسب السياق؛ ذلك أنه هو المتحكِّم في تلك الدلالة. و(قد) شبيهة بصيغة التصغير التي من معانيها التقليل[٤٤٠] ولكنها تخرج إلى معنى التكثير كما في قول الشاعر:

قد أترك القِرْن مصفراً أناملُه   كأنَّ أثوابه مجَّتْ بفِرصاد[٤٤١]

فالمعنى على التكثير؛ لأنه يفتخر بشجاعته، والمرء لا يفخر بشجاعة تحدث مرة واحدة فقط.

٤ - **قلَّما وأخواتها:** حملت عليها (ربَّ) دلالياً ووظيفياً في حال واحدة وهي اقترانها بـ (ما)؛ ذلك أنَّ (قلّ) بمنزلة حرف النفي، وهو محمول على تقليل الفعل ونفيه، والدليل على ذلك أنهم قالوا: قلَّ رجل يقول ذاك إلّا زيد فأجروه مجرى: ما يقول ذاك إلّا زيد، في إبطال عمل (ما). ولذلك أجازوا كفه بـ (ما) واختزالهم الفاعل معه، فقالوا: قلَّما يقوم زيد على أنَّ تقديره: ما يقوم زيد، وحملوا على (قلَّ) في عدم الإسناد إلى فاعل في ظاهر اللفظ، وفي النفي للفعل الذي يليه، ما هو ضدّها في المعنى، نحو: كثر ما تقولنَّ، فأجروه مجرى تقولنَّ ذاك[٤٤٢].

ولم يقتصروا على التنظير لها بـ (قلّ) من جهة الدلالة فحسب، بل من جهة الوظيفة أيضاً فقد جعلوا زوال اختصاص (ربَّ) لدى اقترانها بـ (ما) بالدخول على الاسم، نظير دخول (قلّ) وأخواتها مقرونة بـ (ما) على الفعل أيضاً. ومن الشواهد على ذلك ما رواه ثعلب والناس في ذلك:

وطَالما وطَالما وطَالما   سقى بكفِّ خالد وأَطْعما[٤٤٣]

٥ - مِنْ: درج سيبويه على استعمال (مِنْ) مكفوفة بـ (ما) مؤدية معنى (ربّما)، وكان يقول: "اعلم أنَّهم مما يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك"[٤٤٤]. قال السيرافي في شرح هذا الموضع: "أراد: ربَّما يحذفون، وهو يستعمل هذه الكلمة كثيراً في كتابه"[٤٤٥].

ونقل ابن الشجري[٤٤٦] عن المبرد أن العرب تستعمل (مِمَّا) بمعنى (ربَّما) دلالةً ووظيفةً، ومن ذلك قولهم: "إنّي مما أفعلُ"[٤٤٧]، وقول أبي حيَّة النميري[٤٤٨]:

وإنَّا لممَّا نضرب الكبشَ ضَرْبةً   على رأسه تُلْقي اللسانَ من الفمِ

ولم يقف أبو حيَّان على عبارة سيبويه[٤٤٩] فدعاه إنكار تأويل السيرافي وأصحابه لذلك وردِّهم إيَّاه، وتابعه ابن هشام.

- كواسعها[٤٥٠]:

بادئ ذي بَدء لا بدّ من الإشارة إلى أنَّ (رُبَّ) لم تأتِ في القرآن الكريم من غير كاسعة؛ ذلك أنها لم تأت جارَّة، ولذا أنكر أبو حيان الأندلسي على الزمخشري[٤٥١] نصَّه على أن كلمة (أخرى) في قوله تعالى: ﴿وَأُخْرَىٰ لَمْ تَقْدِرُواْ عَلَيْهَا﴾ [الفتح/٢١] مجرورة بـ (رُبَّ) المضمرة؛ "لأنَّ رُبَّ لم تأت في القرآن الكريم جارَّة مع كثرة ورود ذلك في كلام العرب"[٤٥٢].

وتُكْسعُ (رُبَّ) بكاسعتين، هما:

١ - التاء[٤٥٣]: فيقال فيها: (رُبّتَ)، وتكون في ذلك نظيرة حروف أخرى، نحو: "ثُمَّ"، و"لا"، فقد قيل فيها: ثُمَّتَ، ولاتَ، ولا فرق في ذلك بين أن تكون (رُبَّ) مثقَّلة أو مخفَّفة، مضمومة الراء أو مفتوحتها؛ فقد نقل الزجاج عن قطرب حكايته عن العرب تخفيفهم (رُبَّ) سواء أقترنت بالتاء أم لم تقترن، وأنهم يقولون: رُبَتَ رجُلٍ، ورُبَّتْ رجلٍ، ويقولون: رُبَّتما رجلٍ، بالفتح[٤٥٤]. وقد سبق أن رأينا أن ابن فضال المجاشعي[٤٥٥] جعل تخفيف (رُبَّ) مع فتح رائها من دون التاء ضرورة، وإنكار أبي حيان عليه ذلك؛ لأن أبا حيَّان يجعل كل ذلك لغات[٤٥٦]. قال أبو حيان: "يجوز لحاق التاء لها فتقول: رُبَّتما قام زيد"[٤٥٧]. وقد تداول اللغويون والنحاة على ذلك شاهدين: أولهما قول الشاعر[٤٥٨]:

يا صاحبا ربَّتَ إنسانٍ حسنْ يَسْألُ عنكَ اليوم، أو يسْأل عَنْ

والثاني قول عمرو بن أحمر(٤٥٩):

ورُبَّت سائلٍ عنّي حَفيٍّ أعارتْ عينُه أم لم تَعَارا

وكانت حركة هذه التاء من جهة، والوقف عليها من جهة أخرى مثار خلاف بين النحاة؛ فقد ذهب ابن فضَّال المجاشعي إلى أن فتح التاء ضرورة لا لغة(٤٦٠)، وقاس أبو علي الفارسي(٤٦١) وابن يعيش(٤٦٢) هذه التاء على تاء التأنيث الساكنة التي تلحق الفعل الماضي، وقاسَها مفتوحة على لحاقها بالأسماء(٤٦٣)، وحكى الزجاج(٤٦٤) عن قطرب التسكين والفتح، كما رأينا منذ قليل.

أما في الوقف على التاء، فقد أجاز الكسائيّ الوقوف عليها بالهاء، وعلَّة ذلك عنده أنها مسبوقة بفتحة، فهي مثل كلمة (شجرة)(٤٦٥). وجعل الفارسي(٤٦٦) القياس عنْدَ من أسكن تاء (رُبَّتْ) و(ثُمَّتْ) أن يقف عليها بالتاء، فتكون مثل تاء التأنيث اللاحقة للفعل الماضي، وإليه ذهب أبو حيَّان الأندلسي. والعلَّة في ذلك أنها لا تعقب إعراباً(٤٦٧)، فتكون شبيهة بتاء (قامتْ) أمَّا من حرَّك التاء فالقياس أن يقف عليها بالهاء فتكون نظيرة التاء المقترنة بالأسماء نحو كيَّة، وذيَّة، فيقول فيها: كيَّه، وذيَّه(٤٦٨)، وإلى هذا ذهب ابن يعيش(٤٦٩). ولعلَّ مردَّ الحالة الأولى رغبتهم في بيان أنَّ هذه التاء مجرَّد حرف للتأنيث شبيه بتاء التأنيث التي تلحق الفعل الماضي، فأرادوا الاحتفاظ لها بأصلها، فلو وقفوا بالهاء لالتبس ذلك مع صورة الضمير الذي يمكن أن يلحق (ربّ). أمَّا الحالة الثانية فلعلَّ مردَّها إلى رغبتهم في التفريق بينها وبين التاء الأصلية، فوقفوا عليها بالهاء؛ ذلك أنَّ في هذا الوقف استراحة واستنفاداً للصوت وقطعاً له(٤٧٠).

وقد التفت الرضي الأستراباذي(٤٧١) إلى مسألة هامة هي الوظيفة الدلالية التي تؤديها هذه التاء داخل التركيب، فرأى أنَّ الأكثر أنْ تلحق هذه التاء (رُبَّ) إذا كان ما بعدها مؤنثاً تأنيثاً حقيقياً أو مؤولاً، إيذاناً به من أوَّل الأمر. ولذا عمد الرضي إلى تأويل ما لم يخضع لهذه القاعدة، فجوز أن يكون مراد الراجز(٤٧٢):

يا صاحبا رُبَّتَ إنسان حَسَن يسأل عنك أو يسأل عن

مؤنثاً، وقد اضطره ذلك إلى الالتفات إلى لحاق هذه التاء حرفاً آخر غير (رُبّ) هو (ثُمَّ)، فجعل تأنيثه في قول الشاعر[٤٧٣]:

ولقد أمرُّ على اللئيم يسبّني فمضيت، ثُمَّت قلت: لا يعنيني

من باب عطف قصَّة على قصة، ولذا يمتنع أن يقول: جاءني زيدٌ ثمَّتَ عمرو؛ لأنه عطف مفرد على مفرد، وقال: "وقد جوَّزه ابن الأنباري ولا أدري ما صحته"[٤٧٤].

فإذا انساقت بعض الشواهد للقاعدة التي ذكرها الرضي، فما الذي يقوله في قول عمرو بن أحمر الباهلي:

ورُبَّت سائلٍ عنّي حَفيٍّ أعارت عينه أم لم تَعَارا؟

وليس ثمَّة تأنيث لمجرور (ربَّ). إذاً لم يبق أمامنا إلا أن نقول: إنها مجرَّد لاحقة لا علاقة لها بتأنيث ما بعدها أو تذكيره، وأنَّ (ثمَّت) حرف قام برأسه أيضاً عطفوا به كما عطفوا بـ (ثُمَّ).

٢ – **(ما)**[٤٧٥]وهي أكثر الكواسع اتصالاً بـ (ربَّ)؛ فرُبَّ – على قلَّة ورودها في النص القرآني – لم تأت إلا مكسوعة بـ (ما). وقد كثرت التوجيهات التي خرَّج بها النحاة (ما) هذه، على النحو الآتي:

١ – **أنَّ (ما) كافَّة**[٤٧٦]؛ لأنها من عوامل الأسماء، ومعناها يصحّ في كل من الفعل والجملة، فعند دخول (ما) تكفّها عن العمل، فهي في ذلك شبيهة بـ (إنّما، وكأنَّما، ولعلَّما، وقلّما)[٤٧٧]. قال الهروي: "... واعلمْ أن (ما) إذا كانت كافة لا يجوز إلغاؤها لأنَّ إلغاءها يخلُّ بالمعنى"[٤٧٨]. ونقل النحاس عن سيبويه الاقتصار على مجيء الجملة الفعلية فحسب[٤٧٩]، مما يدلُّ دلالة واضحة على أن سيبويه جعل تحوّلُ اختصاص (ربَّما) إلى الدخول على الجملة الفعلية لا الاسمية، في حين أنَّ ابن يعيش جعل دخول (ما) على (ربَّ) يحوّلها حرف ابتداء يمكن للجملتين: الاسمية[٤٨٠] والفعلية أن تلياه[٤٨١]؛ فوظيفة (ما) تقتصر على تغيير نوع التركيب التي تتضام معه؛ ذلك أنَّ (ربَّ) لا يمكن

تضامُّها إلا مع اسم منكور مجرور، في حين أن (ما) هذه تهيِّئ الكلمة للدخول على ما لم يسبق له التضام معه، فهذا من باب التوسّع في دائرة التركيب[٤٨٢] ومن هنا لم يجعل لها أكثر النحويين محلاً من الإعراب، وهذا التوسيع في دائرة التركيب الذي تدخله (ربّ) يمكن أن يطرد في كل الأدوات التي زيدت عليها ما، نحو: إ نّما، كأنما، ليتما،[٤٨٣].....

إلا أنَّ ما نُسبَ إلى (ما) هذه من قدرة على العمل والكفّ قول جاء به النحاة انطلاقاً من قولهم بنظرية العامل، فقد نسبوا إلى الكلمة حيناً، والأداة حيناً آخر، قدرةً على العمل، فغفلوا بذلك عن إدراك كنه التواشج والترابط فيما بين عناصر الكلام، "فليس للأفعال فضلاً عن الأدوات ما نسب لها من قدرة على العمل"[٤٨٤]. ولست أرى (ربّما) هذه إلا أداة قائمة برأسها تؤدي وظيفة من الوظائف التي يحكمها السياق.

وإذا قلنا بما قالوه من أنّ (ما) هذه كافة، فإنَّها لا تخرج عن أداء إحدى وظيفتين[٤٨٥]:

الأولى: توسيع دائرة الاستعمال، وإزالة اختصاص (ربَّ) بالدخول على اسم مجرور، وتهيئتها للدخول على الفعل؛ "لأن ربَّ لا يليها الفعل"[٤٨٦] بل إن سيبويه نصَّ على أن ذلك من خصائص الفعل فقال: "لأنهم لم يكن لهم سبيلٌ إلى (ربَّ يقول) ولا (قلَّ يقول) فألحقوهما (ما) وأخلصوهما للفعل"[٤٨٧]. وقد نسب إلى سيبويه عدم إجازته دخول ربما على الجملة الاسمية إلا في الشعر، ولعله يريد بذلك الضرورة الشعرية، وحمل ذلك على (طالما) في قول عمر بن أبي ربيعة[٤٨٨]:

صددتِ فأطولتِ الصدودَ وقلّما وصالٌ على طول الصدود يدومُ

وقد كان للأعلم[٤٨٩] أكثر من توجيه للبيت، فجعله من باب الضرورة الشعرية، وأن مراد الشاعر: وقلَّما يدوم وصال، فقدِّم (وصال) وهو فاعل، والفاعل لا يتقدم إلا إذا ابتدئ به، فيكون من وضع الشيء في غير موضعه. وجعل له وجهاً آخر، وهو أن يكون مرفوعاً بفعل مضمر يدلّ عليه الظاهر، على أن المعنى: وقلَّما يدوم

وصال يدوم. وهذا أسهل – عنده – من تخريجه على الضرورة، وإن توجيهه على الضرورة أصح، إلا أنه أبعد في اللفظ؛ ذلك أن (قلَّما) لا يأتي بعدها إلا الفعل، فهي بمنزلة (ربَّما) التي لا يليها الاسم البتة.

ولعلّ تقديره الثاني يكشف عن مدى التكلّف الذي سار عليه كثير من النحاة، فأخضعوا النصوص اللغوية لقواعدهم، وحكموها فيها، ويبين من جهة أخرى أنَّ القول بمجيء الجملة الاسمية بعد (ربَّما) يبتعد بنا عن التمحُّل في التأويل والتكلّف في التقدير، وعن زجٍّ عناصر لغوية تؤدي إلى فساد التركيب والذهاب برونقه وجماله، أكثر من إسهامها في الكشف عن جماليات التركيب العربي؛ ذلك أن اللغة تقوم على الوصف لا على فرض المعايير من خارجها.

إلا أن المبرد أجاز مجيء الجملة الاسمية بعدها، وسمَّاها الجملة الابتدائية، ولعلَّه أراد بها الجملة التي تتألف من المبتدأ والخبر[٤٩٠]، وجعل معناها عندئذ معنى (إنَّما) الدالة على القصر. ومنع أبو علي الفارسي دخولها على الجملة الاسمية وأوجب تقدير ما في قول الشاعر[٤٩١]:

ربّما الجاملُ المؤبَّلُ فيهم وعناجيجُ بينهنّ المهارُ

نكرة بمعنى شيء مجرورة بـ (ربَّ) والجامل خبر لضمير محذوف، والجملة صفة له، وفيهم متعلّق بحال محذوفة، أن التقدير: ربَّ شيء هو الجامل المؤبَّل كائناً فيهم. والعلَّة في تقدير الفارسي الضمير محذوفاً وعدم جعله الجملة بحالها صفة لـ (ما) تحقيق الربط بين الوصف والموصوف[٤٩٢].

والثانية: تقليل النسبة الحاصلة في تلك الجملة[٤٩٣]، أو تأكيد الشك في وقوع الفعل، أو تأكيد احتمال وقوع أمرٍ[٤٩٤].

٢ – الزيادة[٤٩٥]: وهذه الزيادة على حد زيادتها مع (إنَّ)، وتنقسم إلى نوعين: **أولهما**: نوع تحافظ فيه (ربَّ) على أصل وضعها من جرِّ الاسم المتضام معها[٤٩٦]، نحو قولنا: ربَّما درهم أعطيته، وربَّما طعامٍ أكلته. ولم يأت على هذا النوع إلا شاهد شعري واحد تداوله النحاة في كتبهم وهو شاهد يتيم لعدي بن علاء الغسَّاني[٤٩٧]:

ربَّـمـا ضَـرْبـةٍ بـسـيـفٍ صَـقـيـلٍ		دون بُـصـرى، وطـعـنـةٍ نـجـلاءِ

وقول ضمرة بن ضمرة النهشلي[٤٩٨]:

مـــاويَّ! يـــا ربَّـــتَـــمـــا غـــارةٍ		شـعـواءَ كـالـلَّـذعـة بـالـمَـيـسـم

وقد أعياني الوقوف على شاهد آخر يوافقهما في عمل (ربّ). ولعلَّ وظيفة (ما) – هنا – أنْ تؤكِّد أحد معنيي[٤٩٩] (ربَّ) من تقليل أو تكثير وتكون في ذلك مقيسة على زيادة (ما) في حروف الجر (عن) و(في)، كما في قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، وقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩] أو قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥]، أو (مِنْ) في قوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾ [نوح: ٢٥]، ويكون إبقاء عملها – مع زيادة – من قبيل استصحاب حالها[٥٠٠] التي كانت عليها قبل اقترانها بـ (ما).

والثاني: تفقد فيه ما أسندَ إليها من قدرة على جر ما بعدها، وهي هنا لا تختلف عن أختها (الكافّة) في إزالة اختصاص (رُبَّ) بالدخول على الاسم النكرة وحده وتهيئها على الجملة الفعلية من جهة، أو الجملة الاسمية في الشعر والنثر من جهة ثانية[٥٠١] ذلك أن الأشياء تتغير عن أصولها[٥٠٢]، وتأكيد دلالة الجملة على ما يدلُّ عليه سياقها من تقليل، أو تكثير، أو نسبة، أو شك، وهي هنا تكون شبيهة بـ (ما) الداخلة على (قل)[٥٠٣] من جهة ثالثة، والدخول على مفرد من جهة رابعة[٥٠٤]، وقد رغبَ الأستاذ عباس حسن في تقسيمه (ما) إلى زائدة وكافة في التفريق بينهما من ناحية الكتابة، وذلك بفصلها عن (ربَّ) إذا كانت (رُبَّ) عاملة، ووصلها إذا كانت غير عاملة[٥٠٥] ورغب كذلك في الاقتصار على الرأي الذي تلغي فيه (ما) عمل (ربَّ) وتكفّها عنه؛ لأنه الأكثر شيوعاً.

أما بالنسبة إلى مسألة التفريق في الخط بين الكافة والزائدة فلست أرى في ذلك حاجة إليه؛ لأن في ذلك زيادة في التفريع والتشعيب فيما لا طائل وراءه. وأما رأيه الآخر فلست أرى في ذلك ضيراً؛ ذلك أنّ هذا الأسلوب لم يرد في نص قرآني من جهة، ولم يكن أسلوباً كتبَ له الاطراد في الشعر أو النثر العربيّين، على نحو يمكن الاعتماد

عليه في تأصيل القاعدة فلم يرد إلا في بيتين لم أقف لهما – وفق طاقتي وجهدي – على ثالث، إلى جانب أن نحاتنا لم يذكروا غيرهما.

٣ – نكرة موصوفة(٥٠٦): وقد قدروها بمعنى (شيءٍ) تارةً، وبمعنى (إنسان) تارة أخرى. ولعلَّ الأخفش(٥٠٧) هو أقدم النحاة الذين قالوا بذلك، فقد علَّق على الآية الكريمة: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾ بقوله: "وأدخل مع (رُبَّ) (ما) ليُتكلَّم بالفعل بعدها، وإن شئت جعلت (ما) بمنـزلة شيء، فكأنك قلت: ورُبَّ شيء يودّ، أي: رُبَّ وُدٍّ يودّه الذين كفروا"(٥٠٨). وجعلوا من ذلك قول أميَّة بن أبي الصَّلْت(٥٠٩):

ربَّما تكرهُ النفوسُ من الأمر له فَرْجة كحلِّ العقالِ

والتقدير: ربَّ شيء تكرهه النفوس، فهي بذلك شبيهة بـ (ما) في: مررتُ بما معجبٍ لك، وبئسما، ونعم ما(٥١٠).

وقد أصرّ الفارسي على جعل (ما) في البيت نكرة موصوفة بدلالة دخول (ربَّ) عليها، ومنع أن تكون كافة كالّتي في قوله تعالى: رُبَمَا يَوَدُّ؛ لأنَّ الذكر عائد إليها من (له فرْجة)، وما يرجع إليه الذكر لا يكون حرفاً(٥١١)، بل إنَّ الخضري(٥١٢) نقل عن الفارسي وجوب عدِّها اسماً ليتنكّب القول بدخولها على الجملة الاسمية، فرأى أنَّ (ما) في قول الشاعر:

ربَّما الجاملُ المؤبَّلُ فيهم

يجب أن تكون بمعنى (شيء) لأنّ دخولها على الجملة الاسميَّة نادر، وبذلك يكون (الجامل) خبراً لمبتدأ محذوف، والجملة صفة (ما)، ويمتنع جعل (الجامل) صفة لعدم وجود رابط بين الصفة والموصوف.

ونقل الرضي(٥١٣) عن النحاة أنَّ العلَّة في جعلهم (ما) نكرة موصوفة الرغبة في ابتعادهم عن لزوم حذف الموصوف وإقامة الجار والمجرور مقامه إلا بشرط أن يكون المجرور بعض اسم متقدم جُرَّ بـ (من) أو (في). وتفرَّد الهروي بتقدير (ما) هذه بمعنى (إنسان)، واستدلَّ على ذلك بقول الشاعر(٥١٤):

سالكاتٍ سبيلَ قفْرة بُدّا رُبَّما ظاعنٌ بها ومقيمُ

وقاس ذلك على حلول (ما) التي لغير العاقل محلّ (مَنْ) الموضوعة للعاقل، ومن ذلك ما حكاه أبو زيد عن العرب: (سبحان ما سخَّركنَّ لنا)[٥١٥]، (وسبحان ما سبَّح الرعد بحمده)، والمعنى: سبحان الذي سخَّركنَّ، والمسخِّر هو الله -عزّ وجلّ-، فجعل (ما) في قول الشاعر نكرة بمعنى (إنسان)، و(ظاعن) خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو، والمعنى: ربّ إنسانٍ ظاعنٍ بقلبه إلى أحبته الذين ظعنوا عن هذه البلدة، ومقيم بجسمه فيها[٥١٦].

٤ - **مصدرية**[٥١٧]: ولعلَّ الأخفش أيضاً أوَّل مَنْ يُفْهم من كلامه هذا التقدير، فقد فسَّر (الشيء) الذي قصده - على ما رأينا في الفقرة السابقة - بمصدر فقال: "أي: ربَّ ودٍّ يودّه الذين كفروا"[٥١٨]، ونقل النحاس عنه ذلك، فقال: "وأجاز الأخفش جعل (ما) في موضع خفض على أنها نكرة، وأنَّ المعنى: ربَّ شيء أو ربّ ودٍّ". وقد نقل أبو حيَّان عن ابن يسْعون هذا التقدير فقال: "ذهب ابن يَسْعون إلى أنَّ (ما) في قوله - تعالى -: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ قد تكون نكرة موصوفة، والتقدير: ربَّ ودٍّ يودُّه الذين كفروا"[٥١٩].

وقد أنكر الباقولي في (شرح اللُّمع) هذا الرأي؛ لأنَّ هذا القول خارج على إجماع النحاة في أنها كافة[٥٢٠].

ومهما كان نوع (ما) هذه، فإنَّ وظيفتها تتلخَّص في النقاط الآتية:

١ - إزالة اختصاص (ربَّ) بالدخول على الاسم[٥٢١].

٢ - توسيع دائرة دخولها على الجملتين: الاسمية والفعلية شعراً ونثراً.

٣ - إفادة احتمال وقوع الشيء أو عدم وقوعه.

٤ - الشك في وقوع الحدث.

٥ - دخولها على النكرة والمعرفة.

أما التقديرات والتأويلات التي أوردها النحاة لـ (ما) هذه، فهي لا تخرج عن إطار التمحُّل والادِّعاء، ولا تتساوق مع جماليات النصِّ العربي وحرص صاحبه على

أداء معانيه ومقاصده من غير اجتلاب عناصر من خارج التركيب لا تؤدي وظيفة إبلاغية. ومن هنا أميل كل الميل إلى أن (ربَّما) كلمة واحدة، ولي من قول سيبويه: "جعلوها كلمة واحدة"[٥٢٢] ما يعضد ما ذهبت إليه.

ويقودنا زوال اختصاص (ربَّ) المقترنة بـ (ما) بالدخول على الاسم النكرة المجرور، وتهيؤها للدخول على الجملة الفعلية والاسمية[٥٢٣]، إلى البحث في الصيغة الزمنية للجملة الفعلية من جهة، ودلالة هذه الصيغة من جهة ثانية.

ذهب سيبويه – فيما نقل عنه أبو حيان[٥٢٤]– إلى أنَّ صيغة الفعل الذي بعد (ربّما) لا تأتي إلا ماضية في اللفظ والمعنى، ومن هنا كثر الخلاف بين النحاة في دلالة الفعل (يودّ) من قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا[٥٢٥] يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾ [الحجر ١٥: ٢] على غرار اختلافهم في دلالتها على التقليل والتكثير. وذهب المبرد إلى أن (ما) هذه تهيئها للدخول على الجملة الاسمية خاصَّة[٥٢٦].

وجعل الرضيُّ القول بأن يكون مدخول (ربَّما) فعلاً ماضياً محلَّ إجماع، بل إنَّ ابن أبي الربيع أوجب أن يليها الفعل الماضي وما هو بذاك؛ ذلك أنَّ أوَّل مَنْ قال بهذا – فيما وقفت عليه – هو ابن السرَّاج[٥٢٧]، فقد جعل تأويل الآية: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ ربَّما كان يودُّ، فقدر (كان) قبل (يودّ)، حتّى إنه جعل ذلك عاماً في كل موضع ترد فيه (رُبَّ) متلوَّة بفعل مضارع، فقال: "فإذا رأيت المضارع بعدها فثمّ إضمار كان"[٥٢٨]. لذلك منع أن يقال: ربَّ رجل سيقوم، أو ربَّ رجلٍ ليقومنَّ غداً إلا إذا قدرنا ربّ رجل يوصف بهذا، فإذا قلنا: ربَّ رجل مسيء اليوم محسنٌ غدا كان المعنى: رب رجل يوصف بهذا. وعلَّل مجيء المضارع بعد (ربما) لصدق الوعد كأنه قد كان، وإلى هذا ذهب الفارسيّ[٥٢٩] والرمّانيّ[٥٣٠] والربَعيُّ، والزركشيّ[٥٣١]، والكوفيون[٥٣٢]، والمرادي[٥٣٣]. وعلَّة اختصاص (ربَّما) بالفعل الماضي أنَّ (ربَّ) في الأصل موضوعة للتقليل أو التكثير في الماضي، وهما لا يكونان إلا فيما عرف حدُّه، ولما كان المضارع مستقبلاً مجهولاً قلّ دخولها عليه؛ فإذا دخلت على مضارع فلا بد أن يكون مؤوَّلاً بالماضي على تقدير (كانَ يودّ) وحذفت (كان) لكثرة الاستعمال، أو

أنه جرى مجرى الماضي لصدق المخبر وتحقق الأفعال، وهو قول السيرافي[٥٣٤] وغيره، لأنَّ علم الله – عزَّ وجل – بما كان كعلمه بما سيكون، فإخباره بما لم يقع كإخباره بما هو واقع، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُوا۟ فَلَا فَوْتَ وَأُخِذُوا۟ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾ [سبأ ٣٤: ٥١] فعُبِّر بالمضارع (ترى) وكأنه قد (كان)، وهو – لصدقه – كائن لا محالة[٥٣٥]. وقد أنكر أبو حيان القول باتفاق النحاة على اختصاص (ربّما) بالماضي، فلا حاجة إلى تأويل الآية بالماضي[٥٣٦]، وحمل بعضهم لها على حكاية الحال، ففي قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ﴾ دلَّ المضارع (يودّ) على حكاية حال تكون[٥٣٧]، ومثله قوله تعالى في حكاية قصة موسى – عليه الصلاة والسلام – مع الرجلين اللذين وجدهما يقتتلان: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾ [القصص ٢٨: ١٥] فحكى الحال المنقضية بالمضارع (يقتتلان)، وفي ذلك يقول الفارسي: "ولا يكون هذا على إضمار كان في قياس سيبويه"[٥٣٨]. وهذا ما يؤيد ما ذهبنا إليه في أنَّ الربعي ليس هو أوَّل من قال ذلك، ولم يكن الفارسي وحده في هذا الإنكار، فقد جاء ذلك على لسان عدد من النحاة غير الفارسي، فقد قال الدينوري: "... وقد حمله قوم على إضمار (كان) ولم يجز ذلك سيبويه وغيره من المحققين"[٥٣٩]. وجعل ابن الشجري هذا الرأي أردأ الآراء المذكورة، فقال: "وهو أردأ ما قيل"[٥٤٠]. وقال: "وأمَّا مَن تأوَّل ذلك على إضمار (كان)؛ أي ربَّما كان يودّ، فقوله ضعيف، وليس هذا موضع إضمار كان"[٥٤١].

وأنكر ابن مالك هذا التضييق في متلوّ (ربّما) إذا كان فعلاً، ووسَّع من زمن مدخولها، فأجاز أن تدخل على الأزمنةالثلاثة: الحال، والمستقبل، والماضي، لكنَّ مجيء الماضي معها أكثر[٥٤٢]، ولست أدري مصدراً لهذه الكثرة التي قال بها ابن مالك.

والقول بتأويل المضارع في الآية الكريمة بالماضي[٥٤٣] قياساً على قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَجَمَعْنَٰهُمْ جَمْعًا﴾ [الكهف ١٨: ٩٩] متكلَّف "لاقتضائه أنَّ الفعل المستقبل عبَّر به عن ماضٍ متجوَّز به عن المستقبل[٥٤٤] أو المراد به الماضي

وحكاية الحال[٥٤٥]"، والعرب تجري المستقبل المقطوع به مجرى الماضي، وعليه قوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ﴾ [النحل ١٦: ١]، وقوله: ﴿إِذِ ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَٰقِهِمۡ﴾ [غافر ٤٠: ٧١]، وإذ موضوعة للماضي من الزمان[٥٤٦].

والرأي الذي نتبنَّاه هو المشهور من الآراء فيها، وهو القول بجواز دخول (ربَّما) على الماضي وعلى المضارع بلا تأويل[٥٤٧]، لأسباب منها:

١ – السماع، فقد وردت متلوَّة بالماضي في أحاديث نبوية، وآثار للصحابة أو أقوال العرب؛ فمن ذلك: قول عائشة – رضي الله عنها –: "ربَّما اغتسل في أوَّل الليل، وربَّما اغتسل في آخره"[٥٤٨]، وقولها: "ربَّما جهر وربَّما خفت"[٥٤٩]، وقولها: "ربَّما أوتر في أول الليل، وربَّما أوتر في آخره"[٥٥٠]، وقولها: "... وربَّما مشى"[٥٥١].

ومن ذلك أيضاً ما جاء في المثل: "ربَّما كان السكوت كلاماً"[٥٥٢].

٢ – أنَّ مجيء الفعل الماضي بعد (ربَّما) لم يرد إلا في الشاهد الذي تداوله النحاة، وعليه اعتمدوا في تغليب دخولها على الماضي، وهو قول جذيمة الأبرش:

ربَّما أوفيتُ في علمٍ ترفَعنْ ثوبي شَمالاتُ[٥٥٣]

ولكن ورد دخولها على المضارع في الشعر والنثر في غير ما موضع، وورد أيضاً دخولها على المضارع المصدَّر بحرف تنفيس، وهو قول الشاعر[٥٥٤]:

فإنْ أهلكْ فرُبَّ فتىً سيبكي عليَّ مهذَّبٍ رَخْصِ البنانِ

ومن مجيئها متلوَّة بالمضارع في النثر قولهم: "ربَّما أعلمُ فأذر"[٥٥٥].

٣ – حمل (ربَّما) على (قد) في دخولها على المضارع؛ فهما تشتركان في إفادة معنى التقليل، كقول الشاعر[٥٥٦]:

قتلنا ونال القتلُ منا وربَّما يكون على القوم الكرام لنا الظَّفَرْ

٤ – تنكُّب جادَّة التأويل والتقدير لما في ذلك من تعسُّف، فقد ذهبوا إلى تقدير (كان) وجعلوا اسمها ضمير شأن[٥٥٧]، وخبرها جملة (يودُّ)، وفي ذلك ما لا يخفى من التعسُّف.

٥ - أنَّ مجيء المضارع بعدها على أنه لما كان على معنى صدق الوعد وتحقُّقه فكأنه واقع فعلاً، فجرى الكلام في غير الواقع مجراه في الواقع[٥٥٨]، هو أسلوب معروف مشهور في القرآن الكريم. فقد جاء في غير هذه الآية على صيغة المضارع إلّا أنه بمعنى الواقع المقطوع بوقوعه، وعليه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ﴾ [السجدة: ١٢] وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [سبأ: ٣١] فاللفظ لفظ الحاضر، ودلالته كأنها قد حصلت لصدقه في المعنى، فهو كائن بلا منازع.

٦ - أن المبنى الصرفي الواحد يصلح للتعبير عن أكثر من معنى[٥٥٩].

- جملة (ربّ) بين الخبرية والإنشائية:

اختُلف في خبريَّة التركيب الذي تدخله (ربَّ) وإنشائيته، واختلف نتيجة ذلك في جواز العطف عليه بالخبر أو الإنشاء من جهة، وفي صحَّة نفيه من جهة أخرى.

ذهب الشيخ ناصيف اليازجي إلى أن الجملة التي تتصدَّرها (رُبَّ) هي جملة إنشائية غير طلبية[٥٦٠]، وهي شبيهة في ذلك بأفعال المدح والذم، وبالجملة التي تتصدَّرها (كم) الخبرية، فقال: "من الكلام ما يرادُ به الإنشاء ولا معنى فيه للطلب"[٥٦١]، ووافقه الأستاذ عطيَّة الصوالحي في ذلك، وعلَّل امتناع النحاة لاشتراطهم الإثبات فيما دخلت عليه (رُبَّ) بما في جملتها من معنى الإنشاء، أو ما فيها من معنى الخبر الذي أُعْطي حُكْم الإنشاء لأمرين اثنين، هما:

١ - وجوب صدارتها.

٢ - امتناع النعتية والحالية فيها.

ونجم عن هذا الرأي امتناعه من العطف عليها، لمنعهم عطف الخبر على الإنشاء. وذهب الأستاذ صلاح زعبلاوي إلى أنَّ جملة (ربَّ) جملة خبرية، ولذا يصحُّ وقوعها خبراً، نحو: إنَّه ربَّما زارني، وإنّه ربّما يزورني. وبناءً على ذلك أجاز فيها العطف على جملة خبرية، فأجاز أن يقال: قدم فلان، وربَّما أقبل عليٌّ يعودني[٥٦٢].

واستظهر الأستاذ زعبلاوي على ذلك بقول علي بن أبي طالب - رضي الله

عنه -: "فإنَّه رُبَّ طلبٍ جرَّ إلى حَرْبٍ"(٥٦٣)، وقوله أيضاً: "فإنَّ العدوَّ ربَّما قاربَ ليتغفَّل، فخذ بالحزم"(٥٦٤)، وبقول ابن المقفَّع: "فإنَّه رُبَّما قتل الأسدُ الفيلَ، والفيلُ الأسد"(٥٦٥)، وقوله كذلك: "وإنَّ الرجل الحازم ربَّما أبغض الرجل وكرهه، ثمَّ قرَّبه وأدناه"(٥٦٦).

وليس من مانع يمنع جعل الإنشاء خبراً، فقد صرَّح سيبويه نفسه بصحة وقوع الجملة الإنشائية خبراً، فقال: "وذلك قولك: زيدٌ كم مرةً رأيته؟ وعبد الله هل لقيته؟... فما بعد المبتدأ من هذا الكلام في موضع خبره"(٥٦٧).

ولم يمنع وقوع الجملة الإنشائية خبراً إلا البيانيون وجماعة من الكوفيين(٥٦٨)، ففي قولنا: هذا بيتٌ بعتُكه، وهذا بيتي بعتكه، يجوز في جملتي (بعتكه) أن تكونا خبرين إلا عند ابن عصفور والفارسي؛ وجماعة من الكوفيين؛ ذلك أن ابن عصفور منع تعدّد الخبر مطلقاً، والفارسي منع تعدّد الخبر مختلفاً بالإفراد والجملة، والكوفيون يمنعون وقوع الإنشاء خبراً(٥٦٩)؛ فقد اختلف في محل جملتي (اضربْه)، و(هل جاءك) من قولنا: زيدٌ اضربْه، وعمرو هل جاءك؟ فقيل: كل من الجملتين خبر، وهو الصحيح عند ابن هشام الذي أبطل أن تكون الجملتان منصوبتين بـ (قال) المحذوفة التي هي الخبر، بناء على أنَّ الجملة الإنشائية لا تقع خبراً، قال ابن هشام: ".. وهو باطل"(٥٧٠).

واعتماداً على جعل الجملة التي فيها (ربَّ) جملة إنشائية غير طلبية امتنع أن تتصدَّر (ربما) جملةً منفيَّةً كأن يقال: ربّما لا يجيء، وهو أسلوب شائع كثير في عصرنا الحاضر، وهذا المنع عائد إلى جملة من الأمور، هي:

١ - أنَّ (ربَّ) موضوعة لإنشاء التقليل(٥٧١)؛ فهي نقيضة (كم) الموضوعة لإنشاء التكثير، ولهذا جاءت صَدْراً، فكل ما وضع للإنشاء فموضعه الصدر(٥٧٢).

٢ - أن مدخول (ربَّ) معدود في الإنشاء غير الطلبي - كما رأينا سابقاً - وهذا الإنشاء لا يُنْفى؛ لأنَّ نفيه يزيل عنه أي دلالة على تقليل أو تكثير، ويجعله

خبراً من الأخبار السلبية[٥٧٣]، فيصبح معنى العبارة: يقلُّ منه عدم المجيء، وهذا يعني أنه يكثر منه المجيء.

٣ – أنَّ القول بدلالة (ربَّ) على التقليل والتكثير أمر غير مسلَّم به – على نحو ما رأينا سابقاً – فمن معانيها الإثبات المجرَّد، وهو معنى نقله أبو حيان إلى جانب معانٍ أخرى. ودلالتها على تقليل أو تكثير ليست بحسب أصل الوضع فيها، ولكنْ يفهم ذلك من السياق[٥٧٤].

٤ – أنَّ (رُبَّ) حملت في بعض أحوالها على (قد) في إفادة معنى التقليل، و(قد) هذه مختصَّة بالفعل الخبريّ المجرد المثبت. وقد يعطى المحمول أحكام المحمول عليه. و(قد) لا يجوز دخولها على فعل منفي؛ لأنها حرف من حروف الإثبات، فلا يكون الفعل بعدها إلا مثبتاً[٥٧٥].

٥ – أنَّ هذا التعبير أو مثيله لم يرد في كلام عربي فصيح، فلا داعيَ إلى جعله تعبيراً مقيساً.

٦ – أنَّ امتناع اشتراط النحاة الإثبات في مدخول (ربَّ) سببه اعتمادهم على أنَّ ما فيه من معنى الإنشاء كاف لحمايته من النفي[٥٧٦].

ويتبع ذلك مسألة أخرى، هي مسألة عطف جملة خبرية على جملة (ربَّ)؛ فالجمهور من النحاة يمنعون في الخبر والإنشاء الخالصين أن يعطفَ أحدهما على آخر، والبلاغيون يمنعون ذلك أيضاً[٥٧٧]. أما إذا كان الإنشاء غير طلبي فهو جائز، بل إنَّ المالقيَّ ذهب إلى أنَّ العطف بين جملتين خبريتين، أو جملة طلبية وأخرى خبرية، لا يمتنع، وله دلالة خاصة، هي التدليل على أنَّ الكلامين وقعا في زمن واحد، أو أنَّ لهما مقصداً واحداً. ومن هنا جاز أن يقال: قام زيد واقعدْ، قام زيد وقعد عمرو، وجاز أيضاً بسم الله الرحمن الرحيم، وصلَّى الله عليه وسلم، فالفعل (صلَّى) دعاء، وهو معطوف على (أبتدئ) الذي تعلَّق به الجار والمجرور (بسم) وهو خبري. وجاء على ذلك قول الحريري في إحدى مقاماته: "ظفرنا – والله – بصيد، وحيَّاك الله أبا زيد"[٥٧٨].

ولا يخفى على الدارس أنَّ هذه لفتة ذكيَّة من المالقي؛ ذلك أنه لم يتوقف عند

حدود الصيغة الصرفية أو عند حدود اللفظ، والتفت إلى الاشتراك في مؤدَّى الجملتين أو في زمنيهما، وفي هذا تركيز لا يخفى إلى أهمية المقاصد في الكلام عند تحليله.

وهذا النوع من العطف يكون أكثر ما يكون عند تضمُّن الخبر معنى الإنشاء[٥٧٩]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة ٢: ٨٣]، فعطفت جملة (قولوا) على جملة (لا تعبدون إلا الله)، والأولى إنشائية طلبية، والثانية خبرية معناها الإنشاء. "ومجيء النهي على لفظ الخبر أبلغ من صريح النهي، لأنه سُورعَ إلى الامتثال والانتهاء فهو يخبر عنه"[٥٨٠]. ولكنَّ الذين منعوا هذا النوع من العطف مالوا إلى التأويل، فجعلوا (الفاء) في قوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢] للسببيَّة لا للعطف، لمنعهم عطف الإنشاء على الخبر أو العكس. وضمَّن الشيخ حسن العطار هذه الفاء معنى السببية؛ لأنَّ الإنعام ناتج من الشكر، "ولا يضرّ كونه من عطف الإنشاء على الخبر؛ لأن النحاة يجيزونه"[٥٨١].

فإذا كان هذا العطف صالحاً في الجمل الطلبية، فصحَّته في الإنشاء غير الطلبي أولى. وقد نُقِلَ عن ابن المقفع قوله: "وإنَّ الرجل الحازم ربَّما أبغض الرجل وكرهه، ثم قربه وأدناه، وربَّما أحب الرجل وعزَّ عليه فأقصاه وأهلكه"[٥٨٢].

وبناء على كل ما تقدّم لا أرى – كما رأى الأستاذ صلاح زعبلاوي وغيره من قبلي – مانعاً من جواز العطف بالفاء أو بغيرها بجملة خبرية على جملة (ربَّ) المضمنة معنى الإنشاء، ولنا من قول الأديب البليغ ابن المقفّع ما يعضد ما ذهبنا إليه.

نتائج البحث:

ونخلص مما تقدَّم إلى جملة من النتائج، لعلَّ من أهمها:

١ – أن الأصل في (ربَّ) التثقيل ثم عرض لها ما عرض من التخفيف بالحذف والتسكين، وأن تخفيفها خاضع لقوانين المماثلة التجاورية المتقدمة أو الراجعة، أو قانون الأقوى، وقانون الجهد الأقل.

٢ – أنها ثلاثية الوضع في الأصل، فلو كانت ثنائية الوضع لامتنع تثقيلها إلا عند الوقوف أو الضرورة، بدليل أن الأكثر فيها التشديد من جهة، وانحصار الألفاظ الثنائية في مجموعة من الألفاظ السامية.

٣ – أن (ربّ) تختص بأحكام لا تتوافر في غيرها من حروف المعاني، منها أنها لا تقع إلا صدراً، ولا تجرُّ إلا نكرة مفردة، وأن مجرورها مفرد في معنى الجمع إلا إذا حصرته قرينة بواحد، كأن يفيد العموم، أو يفيد التقليل، أو يقع تمييزاً، وأن حذفها أكثر خصائصها وضوحاً.

٤ – أن الضمير الذي تقترن به (ربَّ) شبيه بالنكرات في إبهامه؛ ذلك أنه لا يخصّ معيناً، ولا يعود على معين، وأنه بحاجة إلى التفسير والتوضيح، بدليل أنها لم يطَّرد اقترانها بغير ضمير الغيبة.

٥ – أن مقاصد المتكلم ومراميه من تراكيبه تجعل من إفراد الضمير وعدم مطابقته مفسِّرة أكثر إبهاماً من غيره؛ وذلك أن المراد به الإبهام أولاً، والتعظيم ثانياً؛ لأنه أشد تهييجاً للنفس والبحث عن مفسِّر، وهو أكثر دلالة في المبالغة في المدح.

٦ – أن حذفها وإبقاء عملها مع التعويض عنها بالواو هو أكثر الأساليب الواردة في فصيح الكلام شعره ونثره.

٧ – ثمة فرق دلالي بين (ربَّ) وبين (الواو) النائبة عنها، فمع (ربّ) يكون متلوّها دالاً على العموم، ومع الواو يكون متلوّها مقيّداً، وهذا هو الأقرب إلى تحقيق مقاصد الكلام.

٨ – أن جعل هذه الواو (واو ربَّ) تعمل عملها في الجر إنما هو من قبيل الاتساع وأن حذف ربَّ مع هذه الواو من باب الترخُّص في القرائن، وأن قرينة تضامِّ الواو مع ربَّ أغنت عن ذكر الأداة (ربَّ).

٩ – أنها لا تختص بالدلالة على تكثير أو تقليل، وإنما ذلك موكول إلى السياق، وهو أعدل الآراء وأدقّها وأكثر ترابطاً مع مقاصد المتكلم.

١٠ – أن نعت مجرورها أو عدم نعته يُعتمد فيه على القرينة التي تتحكّم بمقاصد المتكلم.

١١ – أن القياس حذف متعلّقها استغناء بالفعل المذكور، أو لطول الكلام بالصفة، أو للعلم به، أو دلالة الحال.

١٢ – أن مجرورها يكون محلُّه بحسب مقتضيات التركيب، فـ (ربَّ) زائدة في الإعراب لا في المعنى.

١٣ – أن (ربَّ) محمولة على نظائر عدة، منها: كم، وكأين، وقد، وقلّما، ومِنْ.

١٤ – أن (ربَّ) تكسع بكاسعتين، هما: التاء، وما، ولكل منهما وظيفتها الدلالية.

١٥ – أن النحاة كثيراً ما يتكلفون في إخضاع النصوص اللغوية لما قرَّروا من قواعد، فيبتعد ذلك بهم عن الالتفات إلى الواقع اللغوي من جهة، وإلى إهمال مقاصد المتكلم من جهة ثانية، ويتناسون أن اللغة تقوم أصلاً على الوصف لا على فرض المعايير من خارج.

١٦ – أن مدخول (ربَّ) يصحّ أن يكون ماضياً أو مضارعاً بلا تأويل، والمسموع من الشواهد الشعرية والنثرية يؤيد ذلك.

١٧ – أن جملة (ربَّ) إنشائية غير طلبية، ولذا امتنع تصدّرها جملةً منفية، وأنه لا مانع من عطف جملة خبرية عليها لما له من دلالة خاصة على أن الكلامين وقعا في زمن واحد أو أن لهما مقصداً واحداً.

الهوامش

١ – أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس: **إعراب القرآن**، ط٣، بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة،، ١٩٩٨، ٢: ٣٧٥.

٢ – خالد الأزهري: **شرح العوامل المئة في أصول العربية**، (ت٩٠٥هـ)، دار المعارف، ط٢، ١٩٧٧م، ص: ١١٨.

٣ – جمال الدين بن مالك: **شرح التسهيل**، دار هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، ج ٣: ١٧٥.

٤ – أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص ١٧٣٩.

٥ – أبو حيان الأندلسي: **تذكرة النحاة**، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ص ٥.

٦ – جلال الدين السيوطي: **همع الهوامع**، دار المعرفة، بيروت، بلا تاريخ، ج ٤، ص١٧٣.

٧ – مجد الدين الفيروزأبادي: **القاموس المحيط**، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦م، **(ربب)**.

٨ – ابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب**، ط٥، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م، ص ١٦.

٩ – الحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ط١، دار**الكتاب** للطباعة، بغداد، ١٩٧٦م، ص ٤٤٨، وسيبويه: **الكتاب**، ط١، المطبعة الأميرية، بولاق١٣١٦هـ، ونسخة أخرى بتحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت. وانظر: **جلال الدين السيوطي: همع الهوامع** ٤: ١٧٣.

١٠ – جلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٤: ١٧٣.

١١ – المرجع السابق ٤: ١٧٣

١٢ – أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص ١٧٣٩.

١٣ – ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): **شرح المفصل** ، عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ، ج ٨، ص ٣٠ و٣١، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**: ١٧٣٩، وجلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٤: ١٧٣

١٤ – ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج٨ ص٣١.

١٥ – المرجع السابق، ج٤ ص ٣١.

١٦ – د. أحمد مختار عمر: **دراسة الصوت اللغوي**، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩١م، ص ٣٧٩. والمماثلة هي التعديلات التكيفية للصوت بسبب مجاورته لأصوات أخرى.

١٧ – ابن يعيش: **شرح المفصل** ، ج ٨، ص ٣٢.

١٨ – المراد به أنه لدى تأثير صوت في آخر يتعرض الصوت الأضعف بموقعه في المقطع، أو بامتداده النقطي للتأثر بالآخر، وهو ما عرف بقانون (جرامونت).عمر، د.أحمد مختار: **دراسة الصوت اللغوي**، ٣٧٢.

١٩ – ابن يعيش: **شرح المفصل** ج٨ ص٣٠ و٣١.

٢٠ – **ديوان الهذليين**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥م، ص ٨، و علي بن محمد الهروي: **الأزهية**، ط١، مجمع اللغة العربية، دمشق، ص ،٢٦٥، وابن الشجري: **الأمالي**، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٢م، ج ٢، ص ٣٠٢، وعبد القادر البغدادي: **خزانة الأدب**، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨، ج ٩، ص ٥٣٥ و٥٣٦ و٥٣٧. القَذال: جِماع مؤخر الرأس. الهيضَل: الجماعة التي تحمل السلاح.

٢١ – ابن يعيش: **شرح المفصل** ج٨، ص٣١. وانظر الرأي نفسه في ج٤ص ٧٠.

٢٢ – المرجع السابق، ج٨، ص ٣٠ و٣١.

٢٣ – د.عبد الصبور شاهين: **في التطور اللغوي**، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م، ص ٢٠٦.

٢٤ – المرجع السابق، ص٢٠٦.

٢٥ – د. محمود فهمي حجازي: **علم اللغة العربية**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، بلا تاريخ، ص ٢٠٦ - ٢٠٧.

٢٦ – سيبويه: **الكتاب**، ج ١، ص ٢٩٣، و٢: ١٧٠، **أبو بكر بن السراج: الأصول**، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧م، ج ١، ٣٣٤، و أبو البركات الأنباري: **الإنصاف**، دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ، ص ٨٣٢، وابن يعيش: **شرح المفصل** ، ج ٨، ص ٢٧، وابن مالك: **تسهيل الفوائد**، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٨م، ص ١٤٧، وابن أبي الربيع السبتي: **البسيط، ط١، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م، ج ١**، ص ٨٦١، ورضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية**، جامعة محمد بن سعود، الرياض، ١٩٩٣م، ج٢ق٢، ص ١١٧٥، وأبو حيان الأندلسي: **البحر المحيط**، مطابع النصر، الرياض، بلا تاريخ، ج ٥، ص ،٤٤٢، وابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب**، ط٥، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م، ص ٢٧٩، والحسن بن القاسم المرادي: **الحسن بن القاسم المرادي: الجنى الداني**٤١٧، و، جلال الدين السيوطي: **جلال الدين السيوطي: همع الهوامع**، ج٢، ص ٢٥.

٢٧ – علي بن محمد الهروي: **الأزهية**، ص ٢٥٩، وابن يعيش: **شرح المفصل** ، ج٨، ص ٢٧، و، رضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية**:، ج ٢: ٢: ١١٧٥، والحسن بن القاسم المرادي: **الحسن بن القاسم المرادي: الجنى الداني**، ص ٤١٧.

٢٨ – رضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية**: ٢: ٢: ١١٧٥.

٢٩ – رضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية**: ٢: ٢: ١١٧٥، وجلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٤: ١٧٣.

٣٠ – الحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ص ٤١٧.

٣١ – ابن مالك: **شرح التسهيل**، ط١، دار هجر، القاهرة١٩٩٠م، ج٣، ص ١٧٥، والحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ص ٤١٧.

٣٢ – ابن أبي الربيع السبتي: **البسيط**، ص ٨٦١.

٣٣ – ابن يعيش: **شرح المفصل** ، ج٨، ص٢٧.

٣٤ – جلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٤: ١٧٣.

٣٥ – المرجع السابق ٤: ١٧٣.

٣٦ – المرجع السابق ٤: ١٧٣.

٣٧ – **ابن مالك: شرح التسهيل،** ٣: ١٧٥.

٣٨ – **أبو البركات الأنباري: الإنصاف:** ٨٣٢، وابن يعيش: **شرح المفصل** ، ٨: ٢٧،: **أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب:** ١٧٣٧، وأبو حيان الأندلسي: **تذكرة النحاة:** ٥، ورضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية:** ٢: ٢: ١٧٣٧، وابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب:** ١٧٩.

٣٩ – سعيد بن مسعدة الأخفش: **معاني القرآن،** ط١، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٩٩٠م: ٣٧٨، ومحمد بن يزيد محمد بن يزيد المبرد: **المقتضب،** عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ، ٣: ٦٦، و **أبو البركات الأنباري: الإنصاف:** ٨٣٢، وابن مالك: **التسهيل:** ١٤٧، ورضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية:** ٢: ٢: ١١٨٠، وأبو حيان الأندلسي: **البحر المحيط** ٥: ٤٤٢، والحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني:** ٤١٧.

٤٠ – عبد القاهر الجرجاني: **العوامل المئة:** ١١٩، وأبو القاسم السهيلي: **الأمالي:** ٧٢، وأبو حيان الأندلسي: **البحر المحيط** ٥: ٤٤٢، وأبو حيان الأندلسي: **تذكرة النحاة:** ٥، والحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني:** ٤١٧، وابن هشام الأنصاري: **ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب:** ١٧٩، وتاج الدين الجندي: **الإقليد،** ط١، جامعة محمد بن سعود، الرياض، ٢٠٠٢م: ١٦٩٨، وأحمد بن يوسف السمين الحلبي: **الدر المصون،** ، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٦م، ١٣٧:٧، وبهاء الدين بن عقيل: **المساعد على شرح تسهيل الفوائد على تسهيل الفوائد،** ط٢، جامعة أم القرى، ٢٠٠١م، ٢: ٢٨٤.

٤١ – رضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية:** ٢: ٢: ١١٧٥، ١١٨١.

٤٢ – المرجع السابق ٢: ٢: ١١٧٥.

٤٣ – المرجع السابق ٢: ٢: ١١٧٥.

٤٤ – أبو الحسين الباقولي: **شرح اللمع**، ط١، جامعة محمد بن سعود، الرياض١٩٩٠م: ٥١١، وأبو البركات الأنباري: **الإنصاف**: ٨٣٢، تاج الدين الجَندي: **الإقليد**: ١٦٩٨.

٤٥ – أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**: ١٧٣٧، وجلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٤: ١٧٣.

٤٦ – جلال الدين السيوطي: همع الهوامع٤: ١٧٣.

٤٧ – ماجد السامرائي: شعر ثابت قطنة، ص٤٩، وأبو بكر السهيلي: **الأمالي**، ص ٧١، وعلي بن محمد الهروي: **الأزهية**، ص ٢٦٩

٤٨ – محمد بن يزيد المبرد: **المقتضب** ٣: ٦٦، وأبو بكر السهيلي: **الأمالي**، ٧٢، وابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب**، ١٧٩، و أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص ١٧٣٧، و ابن مالك: **شرح التسهيل** ٣: ١٧٥، و جلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٤: ١٧٣.

٤٩ – أبو حيان الأندلسي: **تذكرة النحاة**، ص ٥.

٥٠ – يحيى بن مدرك الطائي: ديوان حاتم الطائي، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٠ص: ٢٠١، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص ١٧٤١، وعبدالقادر البغدادي: **خزانة الأدب** ٤: ٢١١.

٥١ – ابن مالك: **شرح التسهيل** ٢: ٤٢، وأبو عبد الله السلسيلي: **شفاء العليل** ٣٧١:١، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**: ٢٧٦، ١٧٤١، وجلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ١: ١٤٣، والشنقيطي: **الدرر اللوامع**، مطبعة كردستان، ج١: ص١١٩.

٥٢ – جلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٤: ١٧٦. وسنعرض لهذه النقطة في حديثنا عن جملة (ربَّ) بين الخبرية والإنشائية في فقرة قادمة، بإذن الله تعالى.

٥٣ – البيت بلا نسبة في: أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**: ١٧٤١، وعبد القادر البغدادي: **خزانة الأدب** ٩: ٥٦٧، والشنقيطي: **الدرر اللوامع** ٢: ١٩.

٥٤ – جلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٤: ١٧٧، والحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**: ٤١٧، وابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب**: ١٧٩.

٥٥ – أبو البركات الأنباري: **الإنصاف**، ص٨٣٢ و٨٣٣.

٥٦ – تاج الدين الجَندي: **الإقليد**، ص ١٦٩٨.

٥٧ – رضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية**: ٢: ٢: ١١٧٧، وانظر: جلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٤: ١٧٤.

٥٨ – ابن يعيش: **شرح المفصل** ٨: ٢٧.

٥٩ – أبو الحسين الباقولي: **شرح اللمع**: ٥١١.

٦٠ – الأستراباذي، رضي الدين: **شرح الكافية**: ٢: ٢: ١١٨١

٦١ – أبو بكر السهيلي: **الأمالي**، ٧١، وابن مالك: **شرح التسهيل** ٣: ١٧٥، والحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**: ٤١٧.

٦٢ – أبو بكر السهيلي: **الأمالي**، ٧١، وابن هشام: مغني اللبيب، ١٧٩، والحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ٤١٧.

٦٣ – الأستراباذي، رضي الدين: **شرح الكافية**: ٢: ٢: ١١٨٠. وانظر: محمد بن يزيد المبرد: **المقتضب** ٣: ٦٦، وابن مالك: **شرح التسهيل** ٣: ١٧٥، والحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**: ٤١٧. وابن هشام: **مغني اللبيب**، ١٧٩، وجلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٤: ١٧٣.

٦٤ – لبيد بن ربيعة العامري: **ديوانه**، ط٢، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٤م، ص٣٤٠، وعبد القادر البغدادي: **خزانة الأدب** ٤: ١٧١، والشنقيطي: **الدرر اللوامع** ٢: ١٧.

٦٥ – ابن أبي الربيع: **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، ص ٨٦١.

٦٦ – ابن هشام: **مغني اللبيب**، ص ١٩٩.

٦٧ – ابن هشام: **مغني اللبيب**: ١٩٩.

٦٨ – محمد بن إبراهيم الحضرمي: **شرح ديوان امرئ القيس**، ط١، دار عمار، عمان، ١٩٩١م، ب١، ص ١٧٢، ورواية الديوان: "دَعْ".

٦٩ – الحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ص ٤١٨، و٤٤٠.

٧٠ – جلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٤: ١٧٣.

٧١ – أبو حيان الأندلسي: **تذكرة النحاة**، ص ٥.

٧٢ – عطيَّة محمد الصوالحي: **إنصاف وردٌّ إلى صواب**، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج١٨، ص٦١. وانظر في (قد) ودخولها على فعل منفي كتاب: **الأساليب والألفاظ**: ١.

٧٣ – عطية الصوالحي: **إنصاف ورد إلى صواب**:، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج١٨، ص٦١.

٧٤ – عبد الستار الجواري: **نحو القرآن**، ص ٥٤. وقد سمَّى أبو نصر الفارابي (ت٣٣٩هـ) حروف الجر أدوات النسبة، نحو: لزيدٍ، وبزيدٍ. انظر: أبو نصر الفارابي: **كتاب العبارة**، ط١، دار صادر، بيروت، ص ١٢.

٧٥ – الأشموني: شرح **ألفية ابن مالك**، ط١، دار **الكتاب** العربي، بيروت، ١٩٤٥م، ص ٢٢٨.

٧٦ – د. تمام حسان: **اللغة العربية، معناها ومبناها**، ط٢، الهيئةالمصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨م:، ص ٢٠٣.

٧٧ – أبو جعفر النحاس: **إعراب القرآن** ٢: ٣٧٦.

٧٨ – نفسه ٢: ٢٧٣.

٧٩ – د. مهدي المخزومي: **في النحو العربي، نقد وتوجيه**: ٧٨.

٨٠ – صلاح الدين الزعبلاوي: **مسالك القول**، ط١، الشركة المتحدة للتوزيع، بيروت، ص ٣٤٤.

٨١ – ابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب** ١: ١٤٦.

٨٢ – أحمد بن فارس: **الصاحبي**، ص ٢٢٨.

٨٣ – البيت لعدي بن زيد العبادي، وهو في **ديوان عدي بن زيد** ٨٢، و عبد القادر البغدادي: **خزانة الأدب** ٩: ٢٣٠.

٨٤ – انظر: أبو بكر بن السراج: **الأصول** ١: ٤١٦، وابن يعيش: **شرح المفصل** ٨: ٢٧، وابن مالك: **شرح التسهيل** ٣: ١٧٦.

٨٥ – عباس حسن: **النحوالوافي** ٢: ٣٨٢.

٨٦ – عباس حسن: **النحوالوافي** ٢: ٣٨٣.

٨٧ – أبو البركات الأنباري: **الإنصاف**، ص١٥٩.

٨٨ – عباس حسن: **النحو الوافي** ٢: ٣٨٣، ح١.

٨٩ – عبد الستار الجواري: **نحو القرآن**، ٥٠.

٩٠ – أبو بكر بن السراج: **الأصول** ١: ٤١٧.

٩١ – انظر أبو بكر بن السراج: **الأصول** ١: ٤١٦، وابن مالك: **شرح التسهيل** ٣: ١٧٦.

٩٢ – محمد بن يزيد المبرد: **المقتضب** ٤: ١٣٨ و١٣٩.

٩٣ – سيبويه: **الكتاب**، ط١المطبعة الأميرية، بولاق١٣١٦هـ، ونسخة أخرى بتحقبق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ ١: ٤٢٧، و**معاني الحروف**: ١٠٧، وابن جني: **الخصائص** ٢: ٢٠، ابن الشجري: **الأمالي** ٢: ٤٦، ومحمد بن يزيد المبرد: **المقتضب** ٤: ٢٨٩.، **وشرح الكافية:** ٢: ١١٨٠.

٩٤ – أبوحيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ١٧٣٩ و١٧٤٠.

٩٥ – انظر: البيت في د. وليد السراقبي: **ديوان عبد الله بن همام السلولي**، ط١، مركز جمعة الماجد، ١٩٩٦م، ص١٠٧، وسيبويه: **الكتاب**، ط١المطبعة الأميرية، بولاق١٣١٦هـ، ونسخة أخرى بتحقبق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ ٢: ١٠٩، وأبو بكر بن السراج: **الأصول** ١: ٤٢١، والحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**: ٤٥٢، و أبو عبد الله السلسيلي: **شفاء العليل** ١: ٢٣٨ و٢: ٦٧٧، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ١٧٣٩ و١٧٤٠، وجلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٢: ٢٦.

٩٦ – البيت لسويد بن أبي كاهل اليشكريّ في التبريزي: **شرح اختيارات المفضل الضبي**، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٧م، مفضلية رقم ٣٩، ب٦٧، ص٩٠١، وعبد القادر البغدادي: **خزانة الأدب** ٦: ٢٣.

٩٧ – هو أمية بن أبي الصلت، والبيت في د.عبد الحفيظ السطلي: **ديوان أمية بن أبي الصلت**، ط٣، المطبعة التعاونية، دمشق، ١٩٧٧م، ق ٦٢، ب ٢٢، ص ٤٤٤، وروايته: "ربَّما تجزع... "، وأبو علي الفارسي: **كتاب الشعر**، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص ٢٦٣، و ٤٠٩، وأبوبكر الأنباري: **المذكر والمؤنث**، ط١،

المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٨١م، ص ٦٦١، وصدر الدين البصري: **الحماسة البصرية**، نسخة مصورة عن الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ، ٢: ٢٣٤، وقد نسبه إلى حنيف بن عمير اليشكري وغيره، وهو في: رضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية**: ٢: ١: ٢٥٤، وعبد القادر البغدادي: **خزانة الأدب** ١: ١٠٨.

٩٨ – معاني القرآن: ٣٨.

٩٩ – رضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية**:، ٢: ٢: ١١٨٠.

١٠٠ –سبق تخريجه.

١٠١ –رضي الدين الأستراباذي:، **شرح الكافية**:، ١: ٢: ٨٨٨.

١٠٢ –محمد بن حبيب: **شرح ديوان جرير**، دار المعرف، القاهرة١٩٦٩م،:، ط ق ١٥، ب ٣٨، ص ١٦٣.

١٠٣ –أبوهلال العسكري: **ديوان أبي محجن الثقفي**، ط١م، دار **الكتاب** الجديدة، بيروت، ١٩٧٠م، ق ٢٧، ص ٢١٢.

١٠٤ –سيبويه: **الكتاب**، ١: ٤٢٧.

١٠٥ –سيبويه: **الكتاب**، ٢: ٢٨٦.

١٠٦ –ابن يعيش: **شرح المفصل** ٢٧٨.

١٠٧ –ابن يعيش: **شرح المفصل** ٢٧: ٨.

١٠٨ –وهو قول أبي علي الفارسي في: **المسائل الشيرازيات**، رسالة دكتوراه، جامعة غين شمس، ١٣٩٦هـ، ٢: ٣١١.

١٠٩ –البيت لأبي دؤاد الإيادي، وهو في: ابن الشجري: **الأمالي** ٢: ٢٤٣، وابن مالك: **شرح التسهيل** ٣: ١٧٢ - ١٧٤، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**: ١٧٣٩، وبهاء الدين بن عقيل: **المساعد على شرح تسهيل الفوائد** ٢: ٢٧٩، والحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ص ٤٢٤.

١١٠ –الحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ٤٢٤.

١١١ –جلال الدين السيوطي: **همع الهوامع**، ٤: ١٧٣.

١١٢ – أبو حيان الأندلسي: **تذكرة النحاة**، ص ٨.

١١٣ – ابن يعيش: **شرح المفصل** ، ٨: ٢٩.

١١٤ – الرَّفد، بالفتح: القدح الضخم، وبالكسر العطية والصلة. القاموس المحيط (رفد).

١١٥ – علي بن محمد الهروي: **الأزهية**: ٢٦١، وابن جني: **الخصائص**، ط٢، دار الهدى، بيروت، بلا تاريخ، ٢: ٢٠ و٢١، وابن جني: **اللمع**، ط٢، عالم الكتب، بيروت١٩٨٥م، ص٥١٢، وأبو علي الشلوبين: **شرح المقدمة الجزولية**: ١١٥، وابن مالك: **شرح التسهيل** ٣: ١٨٤، والأستراباذي، رضي الدين: **شرح الكافية**: ٢: ٢: ١١١٧، والحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**: ٤٢٤، وجلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٢: ٢٧.

١١٦ – رواه السيوطي بلفظ (رجلان) وهو مخالف للقاعدة في تمييز الضمير بمنصوب. انظر: جلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٢: ٢٧.

١١٧ – أبو الحسين الباقولي: **شرح اللمع**، ص ٥١٣، وابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب**، ١٨١، وجلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٢: ٢٧.

١١٨ – البيت بلا نسبة في: ابن مالك: **شرح التسهيل** ٣: ١٨٤، وبهاء الدين بن عقيل: **المساعد على شرح تسهيل الفوائد على تسهيل الفوائد** ٢: ٢٨٩، وجلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٢: ٢٧، والشنقيطي: الدرر اللوامع، ٢: ٢٠.

١١٩ – رضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية**:، ٢: ٢، ١١٧.

١٢٠ – أبوحيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص ١٧٤٧.

١٢١ – أبو حيان الأندلسي: **تذكرة النحاة**، ص٦، وخالد الأزهري: **شرح اشرح العوامل المئة**، ١٢ و١٢١.

١٢٢ – الأستراباذي، رضي الدين: **شرح الكافية**: ٢: ٢: ١١٧، **وارتشاف الضرب**، ص ١٧٤٧، وجلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٢: ٢٧.

١٢٣ – رضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية**:، ٢: ٢: ١١٧.

١٢٤ – جلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٤: ١٧٨.

١٢٥ –جلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٤: ١٧٨.

١٢٦ –انظر: علي بن محمد الهروي: **الأزهية، ص** ٢٦١، وابن جني: **الخصائص،** ٢٠:٢، وذهب الكوفيون إلى أنَّه راجع إلى مذكور، فكأن قائلاً قال: هل من رجل موجود؟ فقيل: رُبَّه رجلاً.

١٢٧ –علي بن محمد الهروي: **الأزهية**، ص ٢٦١، وابن جني: **الخصائص** ٢: ٢٠.

١٢٨ –أبو علي الفارسي: **الإيضاح**، ط١، القاهرة، ١٩٦٩م، ص ٢٥٣، والحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ص ٤٢٥، وأبو حيان الأندلسي: **تذكرة النحاة**: ٦، وخالد الأزهري: **شرح التصريح**، ، دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ، ٤:٢.

١٢٩ –أبو حيان الأندلسي: **تذكرة النحاة**، ص ٦، والحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**: ،٤٥٠، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**: ١٧٤٧.

١٣٠ –من هؤلاء علي بن محمد الهروي في: **الأزهية**: ٢٦١، وابن جني في: **الخصائص** ٢: ٢٠، والزمخشري في: **المفصل**، دار الجيل، بيروت، بلا تاريخ، ص ٢٨٦، وابن عصفور في: **المقرَّب**، بغداد، ١٩٨٦م، ٢١٩ - ٢٢٠، وابن عصفور: **شرح الجمل**، ١: ٥٠٤. وانظر: الحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**: ٤٥٠، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**: ١٧٤٧، وخالد الأزهري: **شرح التصريح**، ، ٢: ٤.

١٣١ –ابن جني: **الخصائص**، ٢: ٢٠ و٢١.

١٣٢ –ابن يعيش: **شرح المفصل**، ٨: ٢٨.

١٣٣ –ابن جني: **الخصائص**، ٢: ٢٠ و٢١، وانظر: ابن الشجري: **الأمالي**، ٢: ٤٧، وابن يعيش: **شرح المفصل**، ٨: ٢٨، وتاج الدين الجَندي: **الإقليد**، ١٦٩٤.

١٣٤ –يقال طار بجنابه يطُور: قَرُب ودنا.

١٣٥ –ابن جني: **الخصائص**٢: ٢١.

١٣٦ –ابن جني: **الخصائص** ٢: ٢١.

١٣٧ –ابن يعيش: **شرح المفصل** ٢٨:٨.

١٣٨ –علي بن محمد الهروي: **الأزهية**، ص ٢٦١، **وشرح الكافية:** ٢: ٢: ١١١٧، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص ١٧٤٨، وشرح الأشموني ٢٠٨:٢ و**أوضح المسالك** ٣: ١٩، وبهاء الدين بن عقيل: **المساعد على شرح تسهيل الفوائد** ٢: ٢٩٠ و٢٩١.

١٣٩ –علي بن محمد الهروي: **الأزهية**، ٢٦١، و ابن الشجري: **الأمالي** ٢: ٤٧.

١٤٠ –علي بن محمد الهروي: **الأزهية**، ٢٦١، والحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ص ٤٤٩.

١٤١ –خالد الأزهري: **شرح التصريح**، ٢: ٤.

١٤٢ –رضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية:** ٢: ٢: ١١١٧.

١٤٣ –ابن مالك: **شرح التسهيل** ٣: ١٨٤، والأشموني: **شرح ألفية بن مالك**، ط١، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٤٥م، ٢: ١٥٨، وبهاء الدين بن عقيل: **المساعد على شرح تسهيل الفوائد** ٢: ٢٩١، وجلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٢٧:٢، والشنقيطي: **الدرر** ٢: ٢٠.

١٤٤ –أبو بكر بن السراج: **الأصول** ١: ٣٣٨، ومحمدبن علي الهروي: **الأزهية**، ص٦١، والجوهري، **الصحاح** ١: ١٣٢، وابن الشجري: **الأمالي** ٢: ٤٧، وابن مالك: **شرح التسهيل** ٣: ١٨٤، وجلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٢: ٢٧ وخالد الأزهري: **شرح التصريح**، ٢: ٤، والحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ص ٤٢٤ وبهاء الدين بن عقيل: **المساعد على شرح تسهيل الفوائد على تسهيل الفوائد**٢: ٢٩٠ و٢٩١، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص١٧٤٨، وخالد الأزهري: **شرح العوامل المئة:** ١٢٠.

١٤٥ –ابن عصفور: **شرح الجمل** ١: ٥٠٤. الحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**: ٤٤٩.

١٤٦ –سبق تخريجه.

١٤٧ –جلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٤: ١٨٠

١٤٨ –ابن الشجري: **الأمالي** ٢: ٤٧، و جلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٤: ١٨٠.

١٤٩ –المصدران السابقان.

١٥٠ –بعض بيت لذي الرمة، وتمامه:

ويلمِّها رَوْحةً والريح معصفة والغيث مرتجز والليل مقترب

وهو في ديوانه ١: ١٢٩.

١٥١ –بعض بيت لامرئ القيس، وتمامه:

فيالك من ليل كأن نجومه بكل مغار الفتل شُدَّت بيذبل

وهو في: **ديوانه**: ٢٤٣، و رضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية**، ١: ٢: ٦٩٩.

١٥٢ –رضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية**: ٢: ٢: ١١١٧.

١٥٣ –نفسه ٢: ٢: ١١١٧.

١٥٤ –نقل السيرافي عن الزجاج أنَّ معنى (ربَّه رجلاً): أَقْلِلْ به في الرجال. ابن الشجري: **الأمالي** ٢: ٤٧.

١٥٥ –رضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية**: ٢: ٢: ١١١٧.

١٥٦ –ابن يعيش: **شرح المفصل** ٨: ٢٨، وابن أبي الربيع السبتي: **البسيط**، ص ٨٦٧ و٨٦٨.

١٥٧ –عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الإعجاز**، دار قتيبة، دمشق، ١٩٨٣م، ص١١٥ [نقلاً عن د. طاهر الحمصي: **من نحو المباني إلى نحو المعاني**، ١٨١].

١٥٨ –البسيط: ٨٦٧ و٨٦٨.

١٥٩ –ابن يعيش: **شرح المفصل** ٨: ٢٨، وجلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٢: ٢٧.

١٦٠ –أبو علي الفارسي: **المسائل الحلبيات**، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٧م، ٢٤٥ و٢٣٦، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**: ١٧٤٠.

١٦١ –أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ١٧٤٠.

١٦٢ –الحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**: ٤٤٩، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص ١٧٤٠.

١٦٣ –الحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ص ٤٢٤.

١٦٤ –ابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب**، ص٩٠٨.

١٦٥ – البيت مجهول القائل، وهو في: أبو عبد الله السلسيلي: **شفاء العليل**١: ٢٠٢، وابن مالك: **شرح التسهيل** ١: ١٦٢، و٢: ١٦٩، وابن مالك: **شرح الكافية: الشافية**٢: ٧٩٤، وبهاء الدين بن عقيل: **شرح ابن عقيل**٢: ١٢، وبهاء الدين بن عقيل: **المساعد على شرح تسهيل الفوائد** ٢: ٢٩٠، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص١٧٤٧، والأشموني: **شرح ألفية بن مالك**، ط١، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٤٥م، ٢: ٢٠٨، برواية: "وربَّه عطباً"، وعجزه في: جلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٤: ١٨٠ بالرواية المذكورة في المتن.

١٦٦ – جلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٤: ١٨٠.

١٦٧ – د. تمام حسان: **اللغة العربية، معناها ومبناها**: ١٩٩.

١٦٨ – المرجع نفسه: ١٩٩.

١٦٩ – أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ١٧٤٧، وجلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٤: ١٨٠.

١٧٠ – رضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية**: ٢: ٢: ١١٨٦.

١٧١ – أبو البركات الأنباري: **الإنصاف**، ص٣٠٧، رضي الدين الأستراباذي: وشرح **الكافية**: ٢: ٢: ١١٨٦.

١٧٢ – سيبويه: **الكتاب**، ٢: ١٦٣ و١٦٤.

١٧٣ – نسبه سيبويه إلى شاعر من بني العنبر. سيبويه: **الكتاب**، ٢: ١٦٣، واللسان (جدد، سما).

١٧٤ – محمد بن إبراهيم الحضرمي: **ديوانه**: ٤٢، ط١، دار عمان، ١٩٩١م. ويروى (مثلَك) ونصبه، وضعَّف الرفع لحذف العائد الراجع على المبتدأ، لأن المبتدأ نكرة لم يتعرَّف بإضافته إلى الضمير، لأنه في نية التنوين والانفصال، وهذا جائز عند الكوفيين. **شرح ديوان امرئ القيس للحضرمي**: ٤٢.

١٧٥ – سيبويه: **الكتاب**، ٢: ١٦٤.

١٧٦ – البيت بلا نسبة في سيبويه: **الكتاب**، ٢: ١٦٤. الرَّهبى: الناقة الهزيلة، الرذيَّة: الناقة التي أنحلها السير.

١٧٧ – سيبويه: **الكتاب**، ٢: ١٦٤.

١٧٨ – ابن جني: الخصائص ١: ٢٦٤، وابن أبي الربيع: **البسيط** ٨٦٩ و٨٧٠، والحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ٤٢٨. وانظر: خالد الأزهري: **شرح العوامل المئة**، ص ١٢٤، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص١٧٤٦، وابن هشام الأنصاري: **أوضح المسالك** ٣: ٦٨، وابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب**، ص ١٨١.

١٧٩ – الحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ص ٤٢٨، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص ١٦٤٧.

١٨٠ – د. حسين نصار: ديوان **جميل بثينة**، مكتبة مصر، القاهرة بلا تاريخ، ١٨٧، وابن جني: **الخصائص** ١: ٢٨٥، ٣: ١٥٠، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**: ١٧٤٦، وابن هشام الأنصاري: **أوضح المسالك** ٣: ٧٠، شاهد رقم ٣١٦.

١٨١ – عبد القادر البغدادي: **خزانة الأدب** ١٠: ٢٠.

١٨٢ – رضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية: ٢**: ٢: ١١٨٦.

١٨٣ – نفسه ٢: ٢: ١١٨٦.

١٨٤ – وقد تفرد به ابن أبي الربيع صاحب كتاب الكافي لا ابن النحاس كما وهم محقق الارتشاف.انظر الرأي: في أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ١٧٤٦.

١٨٥ – ابن أبي الربيع: **البسيط**، ص ٨٧٢، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ١٧٤٦.

١٨٦ – ابن جني: **الخصائص** ١: ٣٠٤، وابن جني: **المحتسب**، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ٢٠٠٤م، ٢: ٢٩٢، وعبد القادر البغدادي: **شرح شواهد الشافية**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م، ص ٢٠٠.

١٨٧ – وليم آلوارد: **ديوان رؤبة**، دار الآفاق الجديدة، بيروت، بلا تاريخ، ص ٦، وأحمد بن فارس: **مقاييس اللغة**، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م، ٣: ٢٨٠. البلد:

القفر. الصُّعُد جمع صَعود وهوالأرض المرتفعة. الأضباب ج مع ضبب، وهو الأرض المنخفضة.

١٨٨ –الجملة الشرطية عند النحاة العرب: ٣٨٢.

١٨٩ –رضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية:** ٢: ٢: ١١٨٧، وأبو حيان الأندلسي: **تذكرة النحاة**، ص ٨، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص١٧٤٥، والحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ٤٢٩.

١٩٠ –خالد الأزهري: **شرح العوامل المئة** في أصول العربية، ص ١٢٤، وابن جني: **الخصائص** ١: ٢٨٥، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص ١٧٤٦، وابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب**، ١٨١ و ١٨٢، والحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ٤٢٨.

١٩١ –تشير العلامة(-) إلى عدم وجود شاهد على الحالة النحوية المرصودة.

١٩٢ –رضي الدين الأستراباذي،: **شرح الكافية:** ٢: ٢: ١١٨٦. قال البغدادي: "وليست (بل) هنا عاطفة كما زعم الشارح". عبد القادر البغدادي: **خزانة الأدب**، ١٠: ٣٣.

١٩٣ –أبو علي أحمد المرزوقي: **شرح حماسة أبي تمام**، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٠م، ٢: ،٢٥٤٤، وابن الشجري: **الأمالي** ١: ١٤٣، وابن مالك: **شرح التسهيل** ٣: ٨٨، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص ١٧٤٥، وأبو حيان الأندلسي: **تذكرة النحاة**، ٤٢٨.

١٩٤ –محمد بن إبراهيم الحضرمي: **شرح ديوان امرئ القيس**، ص ١١٣، وابن جني: **الخصائص** ١: ٢٨٥، والسرقسطي: أبو عثمان المعافري: **الأفعال**، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٧٥م، ١: ٣٣٤، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ١٧٤٦، وعبد القادر البغدادي: **خزانة الأدب** ١٠: ٢٧.

١٩٥ –سيبويه: **الكتاب**، ٢: ١٦٣و ١٦٤.

١٩٦ –مؤرج السدوسي: **شعر الشنفرى الأزدي**، ط١، مجلة العرب، الرياض، ١٩٩٨م، ص٨٣، وعبد القادر البغدادي: **خزانة الأدب**، ١٠: ٣٤.النحْس: البرد أو الليلة الباردة.الأقطع: النصل الصغير. يتنبَّل: يرمي بها.

١٩٧ –وليم آلوارد: **ديوان رؤبة**، ١٠٤، وابن جني: **الخصائص** ٢: ٢٢٨، ٢٦٠، ٣٢٠.

١٩٨ –رضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية:** ٢: ٢: ١١٨٦و١١٨٧.

١٩٩ –أبو حيان الأندلسي: **تذكرة النحاة**، ٨.

٢٠٠ –محمد بن يزيد المبرد: **المقتضب** ٢: ٣١٩، ٣٤٨.

٢٠١ –أبو البركات الأنباري: **الإنصاف**، ٨٣٢.

٢٠٢ –رضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية:** ٢: ٢: ١١٨٨ و١١٨٩.

٢٠٣ –نفسه٢: ٢: ١١٨٩.

٢٠٤ –نفسه ٢: ٢: ١١٧٧.

٢٠٥ –محمد بن إسماعيل البخاري: **صحيح البخاري**، دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ، ١: ٤، ٥١١، ومجد الدين الفيروزأبادي: **القاموس المحيط**، ط٤، دار عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٦م، **(يا)**، ومحمد بن علي الصبان: **حاشية الصبان**، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، بلا تاريخ، ٢: ٢٢٩، وبلفظ: "كاسيات.... عارياتٍ" . وهو بلفظ مختلف في: جلال الدين السيوطي: **الجامع الصغير**، دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ، ١: ٤٤٥، وأحمد بن حنبل: **المسند**، مؤسسة قرطبة، مصر، بلاتاريخ، ٦: ٢٩٧.

٢٠٦ –ابن السكيت: **ديوان النابغة الذبياني**، دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ، ٥٤، ق ٤، ب ٢، الأعلم الشنتمري: **شرح حماسة أبي تمام**، ط١، مركزجمعة الماجد، دبي، ١٩٩٢م، ص ٨٥٧.

٢٠٧ –ابن هشام الأنصاري: **أوضح المسالك**٣: ٦٨.

٢٠٨ –سيبويه: **الكتاب**، ١: ١٣٣، وسعيد بن مسعدة الأخفش: **معاني القرآن**، ط١، مكتبة الخانجي، ١٩٩٠م، ص ٢٩٥، وابن جني: **الخصائص** ١: ٣٠٤، وخالد الأزهري: **شرح العوامل المئة في أصول العربية**: ١٢٤، وعبد القادر البغدادي: **شرح شواهد الشافية** ١: ٢٠٠، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**: ١٧٤٦، ورضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية:** ٢: ٢: ١١٨٧، والحسن

بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ص ٤٢٩، و ابن هشام الأنصاري: **أوضح المسالك** ٣: ٦٨، وخالد الأزهري: **شرح التصريح**، ٢: ٢٢.

٢٠٩ –محمد بن يزيد المبرد: **المقتضب** ٢: ٣١٩، ٣٤٧، وأبو بكر بن السراج: **الأصول** ١: ٥١٢، وعلي بن محمد الهروي: **الأزهية**، ٢٤١ - ٢٥٢، وأبو البركات الأنباري: **الإنصاف** ،٨٣٢، وأبو حيان الأندلسي: **تذكرة النحاة**، ص ٨.

٢١٠ –خالد الأزهري: **شرح العوامل المئة**، ص ١٢٤، ورضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية:** ٢: ٢: ١١٨٨ و١١٨٩.

٢١١ –علي بن فضال المجاشعي: **معاني الحروف**، دار نهضة مصر، ١٩٧٣، ص ٦١.

٢١٢ –سبق تخريجه.

٢١٣ –عبد القادر البغدادي: **خزانة الأدب**١٠: ٢٦.

٢١٤ –ابن أبي الربيع: **البسيط**، ص ٨٧٢.

٢١٥ –أحمد بن يحيى ثعلب: شرح، **ديوان زهير بن أبي سلمى**، دار الكتب المصرية، ١٩٤٤م، ص ٧٧.

٢١٦ –ابن أبي الربيع: **البسيط**، ٨٧١، وانظر: أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ١٧٤٧.

٢١٧ –خالد الأزهري: **شرح التصريح**، ٢: ٢٢.

٢١٨ –د. تمام حسان: **اللغة العربية، معناها ومبناها**، ص ٢٣٩.

٢١٩ –ابن أبي الربيع: **البسيط**، ٨٥٩ - ٨٦٠، والحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ٤١٨ و٤٤٠، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ١٧٣٧ و١٧٣٨.

٢٢٠ –سيبويه: **الكتاب**، ١: ٢٩٣، وابن مالك: **التسهيل**، ص ١٤٧.

٢٢١ –الحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ص ٢١، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ١٧٣٨، وابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب**، ١٨٠.

٢٢٢ –أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ١٧٣٧، وجلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٢: ٢٥.

٢٢٣ –محمود بن عمر الزمخشري: **الكشاف**، دار المعرفة، بيروت، بلا تاريخ، ٢: ٣٨٦، و٣: ٣٨٦.

٢٢٤ –ابن مالك: **شرح التسهيل** ٣: ١٧٦.

٢٢٥ –رضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية**، ٢: ٢: ١١٧٤ و١١٧٥.

٢٢٦ –ابن السيد: **رسائل ابن السيد**، ق٢٥/ ب(مخطوط)، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ١٧٣٧، وجلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٢: ٢٥.

٢٢٧ –بهاء الدين بن عقيل: **المساعد على شرح تسهيل الفوائد** ٢: ٢٨٥، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ١٧٣٧، وجلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٢: ٢٥.

٢٢٨ –الحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ٤٤٠، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ١٨٣٨.

٢٢٩ –عباس حسن: **النحو الوافي** ١: ٣٨٦، ح٢.

٢٣٠ –الحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**: ٤٢٣.

٢٣١ –سيبويه: **الكتاب**، ١: ٢٩١.

٢٣٢ –سيبويه: **الكتاب**، ١: ٢٩١.

٢٣٣ –ابن مالك: **شرح التسهيل** ٣: ١٨٠.

٢٣٤ –راضي قاسم مهدي: **أبو عطاء السندي، حياته وشعره**، مجلة المورد العراقية، مج٩، ع٢، ١٩٨٠م، ق ١٢، ص ٢٨٢.

٢٣٥ –ابن مالك: **شرح التسهيل** ٣: ١٨٠.

٢٣٦ –سبق تخريجه.

٢٣٧ –محمد بن إسماعيل البخاري: **صحيح البخاري** ٦: ٢٩، وجلال الدين السيوطي: **الجامع الصغير**، الحديث رقم ٤٠٠١ (ج ٢، ص ٨)، وبرواية: "رُبَّ أشعثَ أغبرَ ذي طمرَين..." في مسلم بن الحجاج: **صحيح مسلم**،

دارإحياء التراث العربي، بيروت، بلا تاريخ، ٤: ٢٠٢٤، ٢١٩١، وابن حبان البستي: **صحيح ابن حبان**، ١٤: ٤٠٣، وابن كثير: **تفسيرالقرآن العظيم**، دار الفكر، بيروت، ١٩٨١م، ٣: ٤٤٨. وسيرد لاحقاً بالرواية الثانية.

٢٣٨ – ابن أبي الربيع: **البسيط**، ص ٨٥٩ - ٨٦٠.

٢٣٩ – ليس في ديوانه (ط. د. وليد عرفات)، وهو في: ابن مالك: **شرح التسهيل** ٣: ١٧٧، وابن مالك: **شواهد التوضيح**، ص ١٠٥.

٢٤٠ – ابن مالك: **شرح التسهيل** ١: ١٧٨، **وشواهد التوضيح**، ١٠٦، وابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب**، ١٤٢، واللسان والصحاح (عرض)، ومحمد بن علي الصبان: **حاشية الصبان**، ٢: ٢٣٠.

٢٤١ – ابن مالك: **شرح التسهيل** ١: ١٧٨.

٢٤٢ – ابن أبي الربيع: **البسيط**، ٨٥٩ - ٨٦٠.

٢٤٣ – أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ١٧٣٨.

٢٤٤ – سيبويه: **الكتاب**، ٣: ١١٥، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ١٧٣٨، والحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ٤١٨، وجلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٢: ٢٥.

٢٤٥ – أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ١٧٣٨.

٢٤٦ – المصدر السابق، ص ١٧٣٨.

٢٤٧ – المصدر السابق، ص، ١٧٣٨.

٢٤٨ – المصدر السابق، ص ١٧٣٨، وبهاء الدين بن عقيل: **المساعد على شرح تسهيل الفوائد** ٢: ٢٨٥.

٢٤٩ – أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص ١٧٣٨، وجلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٤: ١٧٣.

٢٥٠ – أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ١٧٣٨، وجلال الدين السيوطي: **همع الهوامع**، ٤: ١٧٣.

٢٥١ –أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص ١٧٣٨، ومحمد بن يزيد المبرد: **المقتضب** ٤: ١٣٩.

٢٥٢ –محمد بن يزيد المبرد: **المقتضب** ٤: ١٣٨ و١٣٩، و٢٨٩.

٢٥٣ –أبو إسحاق الزجاج: **معاني القرآن وإعرابه** ٣: ١٧٢ و١٧٣، و٥: ٧٤.

٢٥٤ –أبو بكر بن السراج: **الأصول** ١: ٤١٦، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص ١٧٣٨.

٢٥٥ –أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص ١٧٣٨.

٢٥٦ –أبو علي الفارسي: **الإيضاح العضدي**، ط١، القاهرة، ١٩٦٩م، ص ٢٥١، و**المسائل البغداديات**، ط١، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣م، ص ٢٩٣، وعبدالقاهر الجرجاني: **المقتصد**، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٢م، ص٨٢٨، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ١٧٣٨.

٢٥٧ –أبو سعيد السيرافي: **شرح كتاب سيبويه**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م، ١: ١٣٧ و١٣٨، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**: ١٧٣٨.

٢٥٨ –أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب: ١٧٣٨.

٢٥٩ –ابن جني: اللمع، ص ٥١١، و **ارتشاف الضرب**: ١٧٣٨.

٢٦٠ –أحمد بن فارس: **مقاييس اللغة** (ربَّ) ٢: ٣٨٤، وأحمد بن فارس: **الصاحبي**، ٢٢٨.

٢٦١ –علي بن محمد الهروي: **الأزهية**، ص٢٥٩.

٢٦٢ –ابن الشجري: **الأمالي** ٢: ٤٦ و٤٧.

٢٦٣ –ابن يعيش: **شرح المفصل** ٨: ٢٦، وابن مالك: **شرح التسهيل** ٣: ١٧٦، وتاج الدين الجَندي: **الإقليد**، ١٦٩٢ و١٦٩٣.

٢٦٤ –الحسين بن محمد الأصفهاني: المفردات في غريب القرآن، مكتبة الأنجلوالمصرية، ١٩٧٠م، ٢٧٠.

٢٦٥ –ابن يعيش: **شرح المفصل**، ٨: ٢٦.

٢٦٦ –ابن أبي الربيع: **البسيط** ٨٦٠.

٢٦٧ –الحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ٤١٩.

٢٦٨ –أحمد بن يوسف: **الدر المصون**، ٤: ٦٠٢.

٢٦٩ –ابن السيد: **الرسائل**، ق٢١/ ب.

٢٧٠ –رضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية**،: ٢: ٢: ١١٧٤.

٢٧١ –محمد بن يزيد المبرد: **المقتضب** ٤: ٢٨٩.

٢٧٢ –ابن الشجري: **الأمالي**، ص ٢: ٤٧.

٢٧٣ –الحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ص ٤٢٢، وانظر: أحمد بن يوسف السمين الحلبي: **عمدة الحفاظ**، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٣م، (رُبَّ).

٢٧٤ –الحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ص ٤٢٢، وانظر: أحمد بن يوسف السمين الحلبي: **عمدة الحفاظ**، (رُبَّ).

٢٧٥ –الحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ص ٤٢٢.

٢٧٦ –أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص ١٧٣٧.

٢٧٧ –أحمد بن يوسف السمين الحلبي: **عمدة الحفاظ**، (ربَّ).

٢٧٨ –الحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ص ٤٢٠.

٢٧٩ –محمود بن عمرالزمخشري: **الكشاف** ٢: ٣٨٦.

٢٨٠ –أحمد بن فارس: **الصاحبي**، ٢٢٨، وابن يعيش: **شرح المفصل** ٨: ٢٦، ورضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية**: ٢: ٢: ١١٧٥، وابن أبي الربيع: **البسيط**، ٨٦٠، وتاج الدين الجَندي: **الإقليد**، ١٦٩٣.

٢٨١ –أحمد بن يوسف: **الدر المصون**، ٥: ٢٤٨.

٢٨٢ –سيبويه: **الكتاب**، ٤: ٢٤٤، وأبو منصور الأزهري: **تهذيب اللغة**، الدار المصرية العامة للتأليف، القاهرة، ١٩٦٧م، ٨: ٢٦٧، وإبراهيم ابن السري الزجاج: **معاني القرآن** وإعرابه، ٥: ٧٤، وابن جني: **اللمع**، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٥م، ص ١٢٨ و١٢٩، ورضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية**،٢: ٢: ١١٧٤.

٢٨٣ –سيبويه: **الكتاب**، ٤: ٢٢٤ (ط. هارون).

٢٨٤ –انظر تخريجه في: سيبويه: **الكتاب**، ٤: ٢٢٤، ح١.

٢٨٥ –ينسب البيت إلى رجل من أزد السَّراة وإلى غيره، وهو في سيبويه: **الكتاب**، ٢: ٢٦٦، ٤: ١١٤، وأبو بكر بن السراج: **الأصول** ١: ٢٨٩، وابن جني: **الخصائص** ٢: ٣٣٣، ومحمود بن عمر الزمخشري: **المفصَّل**، دار الجيل، بيروت، بلا تاريخ، ص ١٩٦، عبد القادر البغدادي: **شرح شواهد الشافية**، ص٢٢، وابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب**، ٢٢٤.

٢٨٦ –أبو هفان المِهزمي: **شعرأبي طالب وأخباره**، ط١، دار الثقافة، إيران١٤١٤هـ، ص ٢٦.

٢٨٧ –ابن السيد: **الرسائل**، ق ٢٣/ أ، وابن مالك: **شرح التسهيل** ٣: ١٧٨ و١٧٩.

٢٨٨ –الحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ٤٢٢.

٢٨٩ –الحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ٤١٩.

٢٩٠ –أبوإسحاق الزجاج: **معاني القرآن وإعرابه**، ط١ دارالحديث، القاهرة، ١٩٩٤م، ٣: ١٧٣.

٢٩١ –الحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ص ٤٤٠، وذكر المرادي أن الفارسي ذكر ذلك في كتاب له في الحروف، والصواب أنه الفارابي لا الفارسي، فليس للفارسي كتاب في الحروف.

٢٩٢ –ابن السيد: **الرسائل**، ٢٠: ب، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ١٧٣٨.

٢٩٣ –أبوان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص ١٧٣٧.

٢٩٤ –أبوحيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص ١٧٣٧.

٢٩٥ –ابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب**، ص ١٨٠.

٢٩٦ –عباس حسن: **النحو الوافي**، ٢: ٣٨٤.

٢٩٧ –محمد الأنطاكي: المحيط، دار الشروق العربي، ٣: ١٤٤ و١٤٥.

٢٩٨ –الحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ص ٤١٨.

٢٩٩ –أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص ١٧٣٨.

٣٠٠ –محمد بن إبراهيم الحضرمي: **شرح ديوان امرئ القيس**، ص ٩٦.

٣٠١ – البيت في: سيبويه: **الكتاب**، ٢: ١٥٣، ومحمد بن يزيد المبرد: **المقتضب** ٣: ١٥، وعلي بن محمد الهروي: **الأزهية**، ص ٩٢، وابن يعيش: **شرح المفصل** ٩: ٤٠.

٣٠٢ – ابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب**، ص١٨٠.

٣٠٣ – أبو حيان الأندلسي: **تذكرة النحاة**، ص ٥.

٣٠٤ – أبوحيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص ١٧٣٨ و**البحر المحيط**، مطابع النصر الحديثة، الرياض، ٥: ٤٤٢- ٤٤.

٣٠٥ – القاموس المحيط (رُبَّ).

٣٠٦ – أبو علي الفارسي: **المسائل الشيرازيات**، ٢: ٣١١. وابن جني: **اللمع**، ص ١٢٨ و ١٢٩، وأبو القاسم الزجاجي: **حروف المعاني**: ط١، دار الأمل، عمان، ١٩٨٤م، ١٤، وعلي بن محمد الهروي: **الأزهية**، ص ٢٥٩، وخالد الأزهري: **شرح العوامل المئة**، ص ١٢٢، وابن الشجري: **الأمالي** ٢: ٢٦، وابن يعيش: **شرح المفصل** ٨: ٢٨، والحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ص ٤٢٨، وجلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٢: ٢٦، وعلي بن فضال المجاشعي: **معاني الحروف**، ١٠٧، وأبو علي الفارسي: **كتاب الشعر**، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٧م، ص ٩١.

٣٠٧ – علي بن محمد الهروي: **الأزهية**، ص ٢٥٩، وابن جني: **اللمع**، ص ١٢٨ و١٢٩.

٣٠٨ – علي بن فضال المجاشعي: **معاني الحروف**: ١٠٧، وعلي بن محمد الهروي: **الأزهية**: ٢٥٩، وأبو الحسي الباقولي: **شرح اللمع**، ص ٥١٣، وابن الشجري: **الأمالي** ٢: ٢٦، ورضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية**: ٢: ٢: ١١٨١، وجلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٢: ٢٦.

٣٠٩ – الحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ص ٤٢٨، وجلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٢: ٢٦.

٣١٠ – ابن يعيش: **شرح المفصل** ٨: ٢٨.

٣١١ – أبو علي الفارسي: **كتاب الشعر**، ص ٩١، ابن الشجري: **الأمالي** ٢: ٢٦.

٣١٢ – نقل السيوطي ذلك عنه في جلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٢: ٢٦.

٣١٣ – ابن يعيش: **شرح المفصل** ٨: ٢٨.

٣١٤ – أبو الحسين الباقولي: **شرح اللمع**: ٥١٣، وابن الشجري: **الأمالي** ٢: ٢٦.

٣١٥ – تاج الدين الجَندي: **الإقليد**، ١٦٩٤.

٣١٦ – انظر أمثلة على ذلك في: الأعلم الشنتمري: **شرح حماسة أبي تمام**، ص ١٢٤، و٤٦٦، و١١٦١، ود. نوري حمود القيسي: **شعر أبي جلدة اليشكري** (ضمن شعراء أمويون، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٥ م، ص٣٤٢)

٣١٧ – انظر أمثلة على ذلك في: حسن كامل الصيرفي: **ديوان عمرو بن قميئة**، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٩٦٥م، ص ١٢٤، ١٩٦، وابن السكيت: **ديوان النابغة الذبياني**، دار الفكر، بيروت، ٨٤.

٣١٨ – انظر: الأعلم الشنتمري: **شرح حماسة أبي تمام**، ١: ٥٠٢ و٥٠٣. وانظر في ذلك: أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص ١٧٤٥، وأبو حيان الأندلسي: **تذكرة النحاة**: ٨.

٣١٩ – عباس حسن: **النحو الوافي** ٢: ٣٨٧.

٣٢٠ – الحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**: ٤٢٥، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**: ١٧٤١.

٣٢١ – الحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**: ٤٥٠.

٣٢٢ – ابن مالك: **شرح التسهيل** ٣: ١٨١، **وشفاء العليل** ٢: ٦٧٦، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**: ١٨٤١، والحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**: ٤٥٠، **وشرح الأشموني** ٢: ٢٠٧. أقول: ما في **المقتضب** لا يؤكد ذلك، فقد قال محمد بن يزيد المبرد: "و كذلك (ربَّ)، تقول: ربَّ رجلٍ، ولا تقول: ربَّ يقوم زيد" .محمد بن يزيد المبرد: **المقتضب** ٢: ٥٥. وانظر ٢: ٤٨. فليس فيما مثَّل به محمد بن يزيد المبرد دليل على قوله بوجوب وصف مدخول (ربَّ) ولكن يستدلُّ به على دخولها على الاسم لا على الفعل.

٣٢٣ – أبو بكر بن السراج: **الأصول** ١: ٤١٨ و٤١٩، و**الموجز**: ٥٥، وابن مالك: **شرح التسهيل** ٣: ١٨١ و١٨٢، والحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**: ٤٥٠، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**: ١٧٤١.

٣٢٤ –أبو علي الفارسي: **الإيضاح** ١: ٢٥١، وكتاب الشعر: ٩٣، والمقتصد: ٨٢٨، وابن مالك: **شرح التسهيل** ٣: ١٨٢، وابن أبي الربيع: **البسيط**: ٨٦٥، والحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**: ٤٥٠، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**: ١٧٤١، وأبو حيان الأندلسي: **تذكرة النحاة**: ٧.

٣٢٥ –أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**: ١٧٤١، وأبو حيان الأندلسي: **تذكرة النحاة**: ٧.

٣٢٦ –خالد الأزهري: **شرح اشرح العوامل المئة**: ١٢٠.

٣٢٧ –أبو علي الشلوبين: **التوطئة**، ٠ط١، الكويت، ١٩٨١م،: ٢٤٥، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**: ١٧٤١.

٣٢٨ –أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**: ١٧٤١.

٣٢٩ –أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**: ١٧٤١.

٣٣٠ –ابن يعيش: **شرح المفصل** ٨: ٢٨، وشرح **الكافية**: ٢: ٢ م ١١٨١، ابن أبي الربيع: **البسيط**: ٨٦٥. وانظر في مناقشة (أقل رجل يقول ذاك) **شرح الكافية**: ١: ٢: ٧٤٠، وجلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٢: ٢٦.

٣٣١ –خالد الأزهري: **شرح العوامل المئة في أصول العربية**، ١١٨، وابن مالك: **شرح التسهيل** ٣: ١٨٢، والحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**: ٤٢٥.

٣٣٢ –ابن مالك: **شرح التسهيل** ٣: ١٨١.

٣٣٣ –ابن يعيش: **شرح المفصل** ٨: ٢٨.

٣٣٤ –ابن مالك: **شرح التسهيل** ٣: ١٨٢، والحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ص ٤٢٥.

٣٣٥ –سيبويه: **الكتاب**، ٢: ٥٦ و٥٧، وأبوبكر السهيلي: **الأمالي** ،٧١، وابن أبي الربيع: **البسيط** ٢: ٨٦٥، ح٢.

٣٣٦ –نقل السهيلي عنه أنه يشترط وصف النكرة المجرورة بـ(ربَّ). أبوبكر السهيلي: **الأمالي**، ص ٧١.

٣٣٧ –نقل السهيلي عنه أنه يشترط وصف النكرة المجرورة بـ(ربَّ). أبوبكر السهيلي: **الأمالي**، ٧١.

٣٣٨ –أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ١٧٤١.

٣٣٩ –الحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ص ٤٥٠.

٣٤٠ –أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص ١٧٤١.

٣٤١ –الحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ٤٥٠، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص ١٧٤١.

٣٤٢ –ابن مالك: **شرح التسهيل** ٣: ١٨٣، والحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ص ٤٥٠، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص ١٧٤١.

٣٤٣ –ابن مالك: **شواهد التوضيح**، ص ١٠٦، والحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ص ٤٢٦، وجلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٢: ٢٦.

٣٤٤ –الحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ص ٤٢٦.

٣٤٥ –أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص ١٧٤١، وجلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٢: ٢٦.

٣٤٦ –ابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب**، ص ١٨٣.

٣٤٧ –سيبويه: **الكتاب**، ١: ٤٢١.

٣٤٨ –ابن مالك: **شرح التسهيل** ٣: ١٨٢.

٣٤٩ –ابن مالك: **شرح التسهيل** ٢: ١٨٣.

٣٥٠ –أبو حيان الأندلسي: **تذكرة النحاة**، ص ٧.

٣٥١ –انظر: مجد الدين الفيروزأبادي: **القاموس المحيط** (قول).

٣٥٢ –خالد الأزهري: **شرح العوامل المئة**، ص ١٢٠.

٣٥٣ –جلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٢: ٢٦.

٣٥٤ –ابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب، ص** ١٨٣ الشاهد رقم (٢٣٥).

٣٥٥ –ابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب**، ص ١٨٣، الشاهد رقم (٢٣٥).

٣٥٦ – ابن مالك: **شرح التسهيل** ٣: ١٨٣.

٣٥٧ – ابن مالك: **شرح التسهيل** ٣: ١٨٣.

٣٥٨ – سبق تخريجه.

٣٥٩ – عبد الرؤوف المناوي: **فيض القدير**، ط١، المكتبة التجارية، مصر، ١٣٥٦هـ، ٣:١١٦، ١١٧، و**الطبقات الكبرى** ٧: ٤٢٣، و**الإصابة** ٤: ٥١٣.

٣٦٠ – رضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية:** ٢: ٢: ١١٨١.

٣٦١ – أبو حيان الأندلسي: **تذكرة النحاة**، ص ٨. وقد جعل أبو حيان الوصف بشبه الجملة من قبيل الوصف بالمفرد.

٣٦٢ – الأعلم الشنتمري: **شرح حماسة أبي تمام**، ص ٨٣٤.

٣٦٣ – المصدر السابق ١: ٣٩٧.

٣٦٤ – المصدر السابق ١: ٤٩٧.

٣٦٥ – المصدر السابق ١: ٢١٧.

٣٦٦ – سبق تخريجه.

٣٦٧ – الأعلم الشنتمري: **شرح حماسة أبي تمام:** ٧٧، ص، قطعة رقم: ٥٣٢.

٣٦٨ – رضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية**:، ٢: ٢: ١١٧٨ و١١٧٩.

٣٦٩ – جلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٢: ٢٦.

٣٧٠ – رضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية**:، ١١٧٩، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص ٧٤٥.

٣٧١ – رضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية:** ٢: ٢: ١١٧٩.

٣٧٢ – أبو علي الفارسي: **الإيضاح** ١: ٢٥١ و٢٥٢. وقد ذهب أبو علي الفارسي إلى أنَّ خبر (ربَّ) محذوف.

٣٧٣ – سبق تخريجه.

٣٧٤ – أبو حيان الأندلسي: **تذكرة النحاة**، ص ٩.

٣٧٥ –خالد الأزهري: **شرح العوامل المئة، ص** ١٢٠، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص ٧٤٥.

٣٧٦ –الأعلم الشنتمري: **شرح حماسة أبي تمام**، ٩٨٣، ق ٧٣٦، ب ١. السوداء: القِدْر. لا تكسى الرقاع: ليست بصغيرة ولا كبيرة.

٣٧٧ –المصدر السابق، ٨١٤، ق ٥٧٠، ب ٣٣. الجبَّار: ما لم تطله اليد من النخل لطوله. محتزم: مشتمل عليه.

٣٧٨ –رضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية**: ٢: ٢: ١١٧٨.

٣٧٩ –جلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٢: ٢٦.

٣٨٠ –علي بن محمد الهروي: **الأزهية**، ص ٢٥٩، والحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ص ٤٢٤، وجلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٤: ١٧٨.

٣٨١ –علي بن محمد الهروي: **الأزهية**، ص ٢٥٩، والحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ص ٤٢٤. وجلال الدين السيوطي: **همع الهوامع**، ٤: ١٧٨.

٣٨٢ –سيبويه: **الكتاب**، ٢٤٤، ٣٥٦ (ط. بولاق)، ورضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية**: ٢: ٢: ١١٨٢.

٣٨٣ –رضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية**: ٢: ٢: ١١٨٢.

٣٨٤ –ابن مالك: **شرح التسهيل** ٣: ١٨٤.

٣٨٥ –الحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ٤٢٤، ورضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية**: ٢: ٢: ١١٨٢، وجلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٤: ١٧٨.

٣٨٦ –جلال الدين السيوطي: **همع الهوامع**،٢: ٢٦.

٣٨٧ –الحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ص ٤٢٤، وجلال الدين السيوطي: **همع الهوامع**،٤: ١٧٨.

٣٨٨ –رضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية ٢:٢**: ١١٨٢.

٣٨٩ –ابن الشجري: **الأمالي** ٢: ٤٦.

٣٩٠ –رضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية**: ١: ٢: ١٠٢٨.

٣٩١ – علي بن محمد الهروي: **الأزهية**٢: ٢٦، وابن الشجري: **الأمالي** ٢: ٤٦، وابن مالك: **شرح التسهيل** ٣: ١٨٤، وجلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٢: ٢٦.

٣٩٢ – علي بن محمد الهروي: **الأزهية**، ٢: ٢٦وابن الشجري: **الأمالي**، ٢: ٤٦، وابن مالك: **شرح التسهيل** ٣: ١٨٤، وجلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٢: ٢٦.

٣٩٣ – عباس حسن: **النحو الوافي** ٣: ٣٨٧، وقد سخر رضي الدين - رحمه الله - من قول الجزولي: "يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع" فقال: "لو كان كما قال لجاز: ربَّ غلامٍ والسيِّد" .**شرح الكافية**:٢: ٢: ١١٨٢.

٣٩٤ – أبو حيان الأندلسي: **تذكرة النحاة**: ٧.

٣٩٥ – محمد الحضرمي: **شرح ديوان امرئ القيس**، ص ١٥٨. السُّنَّم: البقرة. وقد يأتي بمعنى الارتفاع. فإذا كان بالمعنى الأول فهو معطوف على ثور، والتقدير: ذعرت ثوراً وسُنَّما، وفيه بُعْد عند النحاة لأن (ربَّ) يغدو لها محل من الإعراب. وإذا كان بالمعنى الثاني كان عطفه على التمييز (سناءً)، وليس فيه عند ذلك ضرورة. محمد الحضرمي: **شرح ديوان امرئ القيس**: ١٥٢.

٣٩٦ – ابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب**، ١٨٢.

٣٩٧ – ابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب**، ١٨٢ ح٤.

٣٩٨ – أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ١٧٤٠، وأبو حيان الأندلسي: **تذكرة النحاة**، ص ٦.

٣٩٩ – ابن عصفور: **شرح الجمل**، ١: ٥٠٦.

٤٠٠ – د.أحمد مختار البزرة: **شعر زيد الخيل**، ط١، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٨٨م، ص١٣٢، ٧٤، أبو زيد الأنصاري: **النوادر في اللغة**، ط١، دار الشروق، بيروت، ١٩٨١م، ص ٣٠١، وأحمد بن يحيى ثعلب: **المجالس**، ط٥، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧م، ص٢: ٤٤٥ من غير نسبة، وأبوحيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص ،١٧٤٠، وعبد القادر البغدادي: **خزانة الأدب** ٥: ٦٥ بلا نسبة.

٤٠١ – أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص ١٧٤٠.

٤٠٢ – المصدر السابق، ص ١٧٤٠.

٤٠٣ –أبو حيان الأندلسي: **تذكرة النحاة**، ص ٦.

٤٠٤ –د. تمام حسان: **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩م، ص ٣٩.

٤٠٥ –الحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ٤٢٧، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص ،١٧٤٣، وجلال الدين السيوطي: **همع الهوامع**، ١٨٢:٤.

٤٠٦ –الحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ص ٤٢٧، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص ٧٤٣، وأبو حيان الأندلسي: **تذكرة النحاة**، ص ٧، وبهاء الدين بن عقيل: **المساعد على شرح تسهيل الفوائد** ٢: ٢٨٧، وجلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٢: ٢٧.

٤٠٧ –أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص ١٧٤٣، وابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب**، ٥٧٧، والحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني** ٤٥٣، وجلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٢: ٢٧.

٤٠٨ –أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص ١٧٤٣.

٤٠٩ –ابن أبي الربيع: **البسيط**، ص ٨٦٧، والحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ص ٤٥٣.

٤١٠ –ابن أبي الربيع: **البسيط**، ص ٨٦٢.

٤١١ –ابن أبي الربيع: **البسيط، ص** ٨٦٤.

٤١٢ –أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ١٧٤٣، وأبو حيان الأندلسي: **تذكرة النحاة**، ص ٧، وجلال الدين السيوطي: **همع الهوامع**، ٤: ١٨٢.

٤١٣ –ابن أبي الربيع: **البسيط**، ٨٦، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص١٧٤٣.

٤١٤ –سيبويه: **الكتاب**، ٣: ١٠٣ و١٠٤، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص١٧٤٣، وجلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٤: ١٨٢و١٨٣.

٤١٥ –عبد القاهر الجرجاني: **المقتصد** ٢: ٨٢٨، وأبو علي الفارسي: **الإيضاح**، ص٢٥١ - ٢٥٣، ١٧٤٣.

٤١٦ –جلال الدين السيوطي: **همع الهوامع**، ٤: ١٨٣.

٤١٧ –المقدمة الجزولية: ١٢٦، أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص ١٧٤٣.

٤١٨ –أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص ١٧٤٤.

٤١٩ –ابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب**، ١٨١، محمد بن عرفة الدسوقي: حاشية على **مغني اللبيب**، مطبعة المشهد الحسيني، القاهرة، بلا تاريخ، ١:١٤٨.

٤٢٠ –ابن يعيش: **شرح المفصل**، ٢: ١٥١.

٤٢١ –تاج الدين الجَندي: **الإقليد**، ص ١٦٩٦.

٤٢٢ –ابن أبي الربيع: **البسيط**، ص ٨٦٣.

٤٢٣ –سبق تخريجه.

٤٢٤ –عبد الستار الجواري: **نحو القرآن**، ص ٥٤.

٤٢٥ –رضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية**: ٢: ٢: ١١٧٦ - ١١٧. وانظر كذلك مناقشة قولهم: (ربَّ رجلٍ لقيته) في: ابن أبي الربيع: **البسيط، ص** ٨٦٣، فقد منع ابن أبي الربيع جعل الفعل (لقيته) متعلَّق (ربَّ)، للأسباب الآتية:
١ – تعدّيه إلى مضمر.
٢ – اتصال الضمير بالفعل.
٣ – امتناع إبداله من (رجلٍ) لأن الضمير منصوب، و(رجل) مجرور.
٤ – امتناع جعله من باب الاشتغال وجعل (ربَّ) متعلِّقة بفعل يفسِّره المذكور (لقيته) لأنَّ من أصولهم في الفعل المقدر في باب الاشتغال لا بد من أن يتعدَّى بنفسه لا بحرف الجر.
وخلص إلى نتيجة مؤداها أن جملة (لقيته) صفة لمجرور (ربَّ) وسادة مسدَّ متعلَّق (ربَّ). ابن أبي الربيع: **البسيط**، ٨٦٣.

٤٢٦ –رضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية**:، ٢: ٢: ١١٧٦.

٤٢٧ –المصدر السابق ٢: ٢: ١١٧٦.

٤٢٨ -الحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ص ٤٣٩، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص ١٧٤٢، وأبو حيان الأندلسي: **تذكرة النحاة**، ص ٧.

٤٢٩ -أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص ١٧٤٢، وأبو حيان الأندلسي: **تذكرة النحاة**، ٧، وبهاء الدين بن عقيل: **المساعد على شرح تسهيل الفوائد على تسهيل الفوائد**، ٢: ٢٨٧.

٤٣٠ -أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص ١٧٤٢، وابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب**، ١٨٢، وعبد القادر البغدادي: **خزانة الأدب**، ٩: ٥٦٧.

٤٣١ -أبو الحسن الباقولي: **شرح اللمع**، ص ٥١٢.

٤٣٢ -جلال الدين السيوطي: **همع الهوامع**، ٤: ١٨١.

٤٣٣ -أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ١٧٤٢.

٤٣٤ -جلال الدين السيوطي: **همع الهوامع**، ٤: ١٨١.

٤٣٥ -المصدر السابق، ٢: ٢٧.

٤٣٦ -سيبويه: **الكتاب**، ٢: ١٧١، وابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب**: ١٨١.

٤٣٧ -أبو البركات الأنباري: **الإنصاف** ٢: ٣٠٧.

٤٣٨ -ابن السيد: **الرسائل**.

٤٣٩ -هامش سيبويه: **الكتاب**، ٢: ١٧١.

٤٤٠ -ابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب**١٨١.

٤٤١ -الفرصاد: التوت.

٤٤٢ -أبو علي الفارسي: **المسائل الشيرازيات**، ١: ٤٠٦.

٤٤٣ -أحمد بن يحيى ثعلب: **المجالس**، ٣٢٦، وأبو جعفر النحاس: **إعراب القرآن**، ٣٧٦.

٤٤٤ -سيبويه: **الكتاب**، ١: ٨، وانظر ١: ٢٥٦، ٣١٠، ٣١٦، ٤٠٤، ٢: ٨٦، ١٣٨، ١٤٧، ٢١٢، ٢١٧، و٣: ١٥٦.

٤٤٥ -سيبويه: **الكتاب**، ١: ٢٤، ح ٣، وانظر: عبد القادر البغدادي: **خزانة الأدب** ١٠:٢١٦.

٤٤٦ –ابن الشجري: **الأمالي**، ٢: ٥٦٦.

٤٤٧ –محمد بن يزيد المبرد: **المقتضب**، ٤: ١٧٤. وفي رواية أخرى: "إني مما أنْ أفعل" .محمد بن يزيد المبرد: **المقتضب**، ٤: ١٧٤.

٤٤٨ –نسبه سيبويه إلى أبي حيَّة النميري وليس في ديوانه. وهو في: سيبويه: **الكتاب**، ٣: ١٥٦، ومحمد بن يزيد المبرد:**المقتضب**، ٤: ١٧٤ بلا نسبة، وعبد القادر البغدادي: **خزانة الأدب**، ١٠: ٢١٥، ٢١٦، ٢١٩.

٤٤٩ –محمد عبد الخالق عضيمة: **فهارس كتاب سيبويه**، ط١، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٧٥م، ص ١٥ و١٦.

٤٥٠ –الكَسْع في اللغة: ضَرْب الدَّبُر باليد وبصدر القدم. والكُسْعة: الرِّيش المجتمع الأبيض تحت ذنب العُقَاب ونحوها من الطير. القاموس المحيط (كسع).

٤٥١ –محمود بن عمرالزمخشري: **الكشاف**، ٣: ٤٦٦.

٤٥٢ –أبو حيان الأندلسي: **البحر المحيط**، ٨: ٩٧، وأحمد بن يوسف: **الدر المصون**، ٩: ٧١٤.

٤٥٣ –أبوزيد الأنصاري: **النوادر في اللغة**، ٢٥٣، وعلي بن محمد الهروي: **الأزهية**: ٢٦٢، وابن الشجري: **الأمالي**، ٣: ٤٧ و٤٨، وابن يعيش: **شرح المفصل**، ٨:٣٠، ورضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية**: ٢: ٢: ١١٠٧، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص ٧٥٠.

٤٥٤ –إبراهيم بن السري الزجاج: **معاني القرآن وإعرابه**، ٣: ١٧٢.

٤٥٥ –علي بن فضال المجاشعي: **شرح عيون الإعراب**، ط١، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ١٩٨٥م، ٢: ١٩٢، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص ١٧٣٩، وأبو حيان الأندلسي: **تذكرة النحاة**، ص ٥، وجلال الدين السيوطي: **همع الهوامع**، ٢: ٢٥.

٤٥٦ –أبو حيان الأندلسي: **تذكرة النحاة**، ص ٥.

٤٥٧ –أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص ١١٧٥.

٤٥٨ – البيت لشاعر مجهول، وهو في: أبو زيد الأنصاري: **النوادر في اللغة**، ص٢٤٣، وعلي بن محمد الهروي: **الأزهية**،: ٢٦٢، وعلي بن مؤمن بن عصفور: **ضرائر الشعر**، دار النفائس، بيروت، ص ٣١٨، ورضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية**: ١١٠٧، وعبد القادر البغدادي: **خزانة الأدب** ٧: ٤٢١، ٤٢٣، و٩:٣٨٦.

٤٥٩ – د. حسين عطوان: **شعر عمرو بن أحمر الباهلي**، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ص ٧٦، وسعيد بن هارون الأشناندانى: **معاني الشعر**، ط١، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٦٩م، ص ١٢٨، وابن قتيبة: **أدب الكاتب**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٢م.

: ٣٩٨، وعلي بن محمد الهروي: **الأزهية**،: ٢٦٢، وابن الشجري: **الأمالي**، ٣:٨٤، وعلي بن سيده: **المخصّص**، ١: ١٠٣، وابن يعيش: **شرح المفصل** ١٠:٧٥، وابن منظور: **لسان العرب** (عور، غور).

٤٦٠ – أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ١٧٣٩، وأبو حيان الأندلسي: **تذكرة النحاة**، ٥.

٤٦١ – أبو علي الفارسي: **شرح الأبيات المشكلة الإعراب**، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٧م، ص ٨٤.

٤٦٢ – ابن يعيش: **شرح المفصل** ٨،: ٣١.

٤٦٣ – ابن يعيش: **شرح المفصل** ، ٨: ٣١.

٤٦٤ – أبو إسحاق الزجاج: **معاني القرآن وإعرابه**، ٣: ١٧٢.

٤٦٥ – أبو إسحاق الزجاج: **معاني القرآن وإعرابه**، ٢: ٢٣٦، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ١٧٥٠.

٤٦٦ – أبو علي الفارسي: **شرح الأبيات المشكلة الإعراب**، ص ٨٤.

٤٦٧ – أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص ١٧٥٠.

٤٦٨ – أبو علي الفارسي: **شرح الأبيات المشكلة الإعراب**، ص ٨٤.

٤٦٩ – ابن يعيش: **شرح المفصل** ٨: ٣١.

٤٧٠ –د.غانم قدوري الحمد: **الدراسات الصوتية عند علماء التجويد**: ٥١٩.

٤٧١ –وبهذا أخذ الأستاذ عباس حسن في تفسير دخول تاء التأنيث على (ربَّ)، وأضاف إلى ذلك علتين أخريين، هما: الوقف عليها بالسكون إذا كانت ساكنة، وبالتاء إذا كانت متحركة. عباس حسن: **النحو الوافي**، ٢: ٣٨٤.

٤٧٢ –رضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية**،: ١: ٢: ١١٠٧.

٤٧٣ –البيت في: سيبويه: **الكتاب**، بيروت، بلا تاريخ ٣: ٢٤، وأحمد بن فارس: **الصاحبي**: ٩٦، **ودلائل الإعجاز**: ١٣٦، وخالد الأزهري: **شرح التصريح**، ٢: ١١١، وابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب** برقم: ١٥٢، ٧٩٤، ١١٠٧، وعبد القادر البغدادي: **خزانة الأدب** ١: ١٧٣، ٥٢٨، ٢: ١٦١، ١٦٦، ٢٩٣، ٢٩٧، ٣: ٣٣٢، ٤: ١٠٤ (ط. بولاق)، و١: ٣٥٧، ٣٥٨، ٣: ٢٠١، ٤: ٢٠٧، ٥: ٢٣، ٥٠٣، ٧: ١٩٧، ٩: ١١٩، ٣٨٣ (ط. هارون)، وبلا نسبة في: ابن جني: **الخصائص** ٣: ٣٣٠، ٣٣٢، وابن الشجري: **الأمالي**، ٢: ٢٠٣، وابن منظور: **اللسان** "ثمم، مني"، و الجوهري، إسماعيل حماد: **الصحاح**، ط٢، ١٩٧٩ م، دار العلم بيروت. "ثمم".

٤٧٤ –رضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية**: ١: ٢: ١١٠٧.

٤٧٥ –تلحق (ما) هذه (رُبَّ) المستقلة، وربَّ المكسوعة بالتا ء، فيقال: رُبَّما وربَّتما ويجوز في لحاق التاء و(ما) تشديد الباء من (ربّ) وتخفيفها، فيقال: رُبَّتما، وربَتما. أبو حيان الأندلسي: **تذكرة النحاة**، ص ٨. أقول: لم أقف على شاهد لتخفيفها مقرونة بـ (ما) والتاء معاً.

٤٧٦ –أبو جعفر النحاس: **إعراب القرآن**، ٢: ٣٧٥ و٣٧٦، وعلي بن محمد الهروي: **الأزهية**: ٩٠، وأبوعلي الفارسي: **المسائل البغداديات**، ط١، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣م، ص ٢٨٧، ورضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية**،: ٢: ٢: ١١٨٢، و٢: ١: ٢٥٤، وأبو حيان الأندلسي: **تذكرة النحاة**، ص ٨، وابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب**، ص ١٨٢، ١٨٣، وابن هشام الأنصاري: **أوضح المسالك**، ٣: ٦٣، وخالد الأزهري: **شرح التصريح**، ٢: ٢١.

٤٧٧ –علي بن محمد الهروي: **الأزهية**: ٩٠، وابن يعيش: **شرح المفصل** ٨: ٣٠.

٤٧٨ – علي بن محمد الهروي: **الأزهية**، ص ٩٠.

٤٧٩ – سعيد بن مسعدة الأخفش: **معاني القرآن**، ص٢: ٣٧٨، وأبو جعفر النحاس: **إعراب القرآن**: ٣٧٥ و٣٧٦.

٤٨٠ – جعل الجزولي دخول (ربَّما) على الجملة الاسمية قياساً، وأجاز أن يقال: ربّما زيدٌ قائم. أبو علي الشلوبين: **شرح المقدمة الجزولية**: ٢١٤، والأستراباذي، رضي الدين: **شرح الكافية**، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا تاريخ، ص١١٨٤.

٤٨١ – ابن يعيش: **شرح المفصل** ٨: ٣٠، وخالد الأزهري: **شرح العوامل المئة**: ١٢١، وابن هشام الأنصاري: **أوضح المسالك**: ٦٣، وابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب**: ١٨٢ و١٨٣.

٤٨٢ – د. فاضل السامرائي: **معاني النحو**، ص٢٨٤.

٤٨٣ – انظر في ذلك د. فاضل السامرائي: **معاني النحو** ١: ٣٠٣ - ٣٠٧.

٤٨٤ – د. مهدي المخزومي: **في النحو العربي، نقد وتوجيه**، ص٣١٧.

٤٨٥ – علي بن محمد الهروي: **الأزهية**: ٩٠، وابن الشجري: **الأمالي** ٢: ٢٤٤، وابن يعيش: **شرح المفصل** ٨:٣٠، وابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب**: ١٨٢و١٨٣.

٤٨٦ – أبو جعفر النحاس: **إعراب القرآن** ٢: ٣٧٥ و٣٧٦، وعلي بن محمد الهروي: **الأزهية**، ٨٢، ،٩٤، وتاج الدين الجَندي: **الإقليد**: ١٦٩٧.

٤٨٧ – سيبويه: **الكتاب**، ٣: ١١٤. وانظر: الحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**: ٤٢٩.

٤٨٨ – محمد محيي الدين عبد الحميد، **شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة**: المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٣٨٤ هـ: ١٩٦٥ م، ص: ٥٠٢، وسيبويه: **الكتاب**، ١: ١٢، ٤٥٩، ٤٢٨، وعبد القادر البغدادي: **خزانة الأدب**: ١٩٦، وأبو البركات الأنباري: **الإنصاف**: ٨٥، وابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب** ٥٨٢:٢، ٥٩٠.

٤٨٩ – الأعلم الشنتمري: **تحصيل عين الذهب**، ١: ٦٧.

٤٩٠ –أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**: ١٧٤٩، والحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**: ٤٥٦.

٤٩١ –سبق تخريجه.

٤٩٢ –خالد الأزهري: **شرح التصريح**، ٢: ٢٢. وانظر: ابن هشام الأنصاري: **أوضح المسالك** ٣: ٦٦، ابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب**: ١٨٣.

٤٩٣ –خالد الأزهري: **شرح العوامل المئة في أصول العربية**: ١٢١. وانظر: أبو جعفر النحاس: **إعراب القرآن** ٢: ٣٧٥.

٤٩٤ –صلاح الدين زعبلاوي: **مسالك القول**، ط١، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ١٩٨٤م، ص ٣٤٤.

٤٩٥ –علي بن محمد الهروي: **الأزهية**: ٩٤، وأبو عبيد الهروي: **الغريبين**، ط١، المكتبة العصرية، صيدا: بيروت، ١٩٩٩م، ٣: ٦٩٩ و٩٤، وابن يعيش: **شرح المفصل** ٨٥: ٣٠، ورضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية**: ١١٨٣، و الأعلم الشنتمري: **تحصيل عين الذهب**: ٦٧، والحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**: ٥٦، وابن أبي الربيع: **البسيط**: ٨٦٦، وأبو حيان الأندلسي: **تذكرة النحاة**: ٨، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**: ١٧٤٨، وابن هشام الأنصاري: **أوضح المسالك** ٣: ٥٩، وابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب**: ١٨٢ و١٨٣، وخالد الأزهري: **شرح التصريح**، ٢: ٢١، وخالد الأزهري: **شرح العوامل المئة**: ١٢٢، وجلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ١: ٤٥.

٤٩٦ –أبو حيان الأندلسي: **تذكرة النحاة**: ٨.

٤٩٧ –البيت في: علي بن محمد الهروي: **الأزهية**، ٨٢، ٩٤، وابن الشجري: **الأمالي** ٢:٤٤، وابن الشجري: **الحماسة**، ط١، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٠م، ص٥١، ورضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية**: ١١٨٣، وابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب**: ١٨٣، وجلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ١:٤٥، وعبد القادر البغدادي: **خزانة الأدب** ٤: ١٨٧.

٤٩٨ – البيت في: ابن منظور: **اللسان** (موا، مغل، ربب، هيه، ما، شعا)، وأبو جعفر الطبري: **جامع البيان في تأويل آي القرآن**، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ، ١٨: ٢١.

٤٩٩ – الأعلم الشنتمري: **تحصيل عين الذهب** ،ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٤م، ص ٦٧، وابن يعيش: **شرح المفصل** ٨: ٣٠.

٥٠٠ – وهو من طرق الاستدلال ويقصد به أن يبقى حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم وجود دليل النقل عن الأصل؛ أي تراعى الأصول عند استنباط الأحكام النحوية ما لم يكن هناك دليل نقلي واضح على انتقال اللفظ من الأصل المعروف له إلى ظاهرة أخرى. د. محمد خير حلواني: **أصول النحو العربي**، ص ١٢٦.

٥٠١ – أبو جعفر النحاس: **إعراب القرآن** ٢: ٣٧٦.

٥٠٢ – تاج الدين الجَندي: **الإقليد**، ص ١٧٩٧.

٥٠٣ – علي بن محمد الهروي: **الأزهية**: ٩٠، ٩٥، و الأعلم الشنتمري: **تحصيل عين الذهب**، ص ٦٧، ورضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية**: ١١٨٢. وشبَّه رضي الدين (ما) هذه بـ (ما) الداخلة على كاف التشبيه، وذهب إلى أن الأولى اعتبارها كافة، وجعل رضي الدين الكاف مع (ما) شاذاً.

٥٠٤ – ابن الشجري: **الأمالي**، ٢: ٤٨.

٥٠٥ – عباس حسن: **النحو الوافي** ٣: ٣٨٣، ج ٢.

٥٠٦ – سعيد بن مسعدة الأخفش: **معاني القرآن**، ص ٤١١، وأبو جعفر النحاس: إعراب القرن للنحاس ٢: ٣٧٦، وأبوعبد الله الدينوري: **ثمار الصناعة**، ط١، جامعة الإمام محمد، الرياض، ١٩٩١م، ص ٣٦٩، وعلي بن محمد الهروي: **الأزهية**: ٩٤، ٩٥، وابن الشجري: **الأمالي** ٢: ٤٤ و٥٥٣ و٥٥٤، و أبو جعفر النحاس: **إعراب القرآن** ٢: ٣، وأبو البقاء العكبري: **التبيان**، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨، ٢: ٧٢، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ص ١٧٤٩، وأبو حيان الأندلسي: **البحر المحيط**، ٥: ٤٤٤، ومحمد عبد الخالق عضيمة: **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، ط١، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٧٢م،

٢:١٧٠، ورضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية:** ١١٢١، و٢: ٩: ٢٥٤، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١: ٢٣٤.

٥٠٧ –سعيد بن مسعدة الأخفش: **معاني القرآن** ٢: ٣٧٨ وهو قول الكوفيين أيضاً.

٥٠٨ –سعيد بن مسعدة الأخفش: **معاني القرآن** للأخفش: ٤١١، وعلي بن محمد الهروي: **الأزهية:** ٩٥ وعزاه الهروي إلى الكوفيين، وانظر: أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب:** ١٧٤٩، فقد نقل أبو حيان عن ابن يسعون ذلك القول أيضاً، وليس في كتابه (**المصباح في شرح ما اعتمَّ من المصباح**) ٤٧٤:٢ شيء مما نقله أبوحيان عنه.

٥٠٩ –سبق تخريجه.

٥١٠ –ابن الشجري: **الأمالي** ٢: ٥٥٣ و٥٥٤.

٥١١ –رضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية:** ٢٥٤.

٥١٢ –قيل: إن دخولها على الجملة الاسمية هو مذهب سيبويه ومحمد بن يزيد المبرد وابن مالك في التسهيل. انظر ابن يعيش: **شرح المفصل** ، ج ٨، ص ٣٠. أقول: نقل النحاس أن سيبويه لا يقول بمجيء الفعل بعدها. أبو جعفر النحاس: **إعراب القرآن** ٢: ٣٧٥ و٣٧٦. وانظر عباس حسن: **النحو الوافي** ٣٨٣:٢. والقائلون بدخولها على الجملة الاسمية هم الأخفش ومحمد بن يزيد المبرد وابن يعيش وابن مالك، وخالد الأزهري، انظر: محمد بن يزيد المبرد: **المقتضب** ٢: ٤٨، ٥٥، وأبو جعفر النحاس: **إعراب القرآن**: ٣٧٦، وخالد الأزهري: **شرح العوامل المئة:** ١٢١، وابن يعيش: **شرح المفصل** ٨: ٣٠.

٥١٣ –رضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية:** ٢: ١: ٢٥٤.

٥١٤ –البيت لأبي دؤاد الإيادي، وهو في: أبو عبيد البكري: **معجم ما استعجم،** ٢٣٠:١، ٢: ٦٢٨، وبلا نسبة في: علي بن مؤمن بن عصفور: **شرح جمل الزجاجي** ١: ٥٠٦.

٥١٥ –علي بن محمد الهروي: **الأزهية،** ص ٩٦، ومحمد بن يزيد المبرد: **المقتضب** ٢٩٦:٢، وابن يعيش: **شرح المفصل** ٤: ٥ و٦.

٥١٦ –علي بن محمد الهروي: **الأزهية،** ص ٩٦.

٥١٧ -سعيد بن مسعدة الأخفش: **معاني القرآن**، ٤١١، وعلي بن محمد الهروي: **الأزهية**: ٩٥، وأبو الحسين الباقولي: **شرح اللمع**: ٥١٣، وأبو جعفر النحاس: **إعراب القرآن** ٢: ٣، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**: ١٧٤٩.

٥١٨ -أبو جعفر النحاس: **إعراب القرآن** ٢: ٣٧٦.

٥١٩ -أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**: ١٧٤٩. أقول: لم أجد في كتاب: المصباح في شرح ما اعتمَّ من المصباح لابن يسْعون الرأي الذي عزاه إليه أبو حيان. انظر: ابن يسعون: **المصباح في شرح ما اعتمَّ من المصباح**، ط١، النشر الدولي، الرياض، ١٩٩٥م، ٢: ٤٧٤.

٥٢٠ -أبو الحسين الباقولي: **شرح اللمع**، ص ٥١٣.

٥٢١ -وبه قال محمد بن يزيد المبرد، ورأيه في: **المقتضب** ٢: ٤٨، ٥٥، والحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**: ٢٦١.

٥٢٢ -خالد الأزهري: **شرح التصريح**، ٢: ٢١.

٥٢٣ -الأكثرون على أن دخول (ربما) على الجملة الفعلية فحسب، وقد سبق أن حرَّرنا القول في ذلك.

٥٢٤ -أبو عبد الله الدينوري: **ثمار الصناعة**: ٣٦٨، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**: ١٧٤٩، وأبو حيان الأندلسي: **تذكرة النحاة**: ٨، وليس في سيبويه: **الكتاب** ما يؤيد ذلك، فقد قصر حديثه على مجيء الجملة فعلية من دون تعرُّض لزمن فعلها. انظر: سيبويه: **الكتاب**، ٣: ١١٥، وهو الموضع الذي أحال إليه محقق الارتشاف. وانظر: ابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب**: ١٨٢ ٠ ١٣.

٥٢٥ -قرأها بالتخفيف نافع وأبو جعفر وعاصم. وقرأها ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي (ربَّما) بالتشديد. ونقل عن أبي عمرو أنه قرأها بالوجهين. وتنسب قراءة التخفيف إلى الحجازيين، وقراءة التثقيل إلى تميم، وقيس، وبكر. ابن مجاهد: **السبعة**، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م، ص: ٣٦، وأبو جعفر النحاس: **إعراب القرآن** ٢: ٣٧٥، وأبو إسحاق الزجاج: **معاني القرآن وإعرابه** ٣: ١٧١ و١٧٢، وأبو عمرو الداني: **التيسير**،

ط١: مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ١٣٥، وابن الجزري: **النشر**، مكتبة الرياض، بلا تاريخ، ٢: ٢٨٩. وقد جعلهما الزجاج لغتين.

٥٢٦ –أبو حيان الأندلسي: **تذكرة النحاة**: ٨.

٥٢٧ –أبو بكر بن السراج: **الأصول** ١: ٤١٩، وجلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٢: ٢٥.

٥٢٨ –أبو بكر بن السراج: **الأصول** ١: ٤١٩، وجلال الدين السيوطي: **همع الهوامع** ٢: ٢٥.

٥٢٩ –أبو علي الفارسي: **الإيضاح**: ٢٠١، وشرح **الكافية،** ٢: ٢: ١١٨٤.

٥٣٠ –أبو حيان الأندلسي: **البحر المحيط** ٥: ٤٤٤.

٥٣١ –رضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية:** ٢: ٢: ١١٨٤، وابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب**: ٤٠٨، بغير نسبة، ومحمد عبد الخالق عضيمة: **دراسات لأسلوب القرآن الكريم** ٢: ١٠٧، وقد ذهب – رحمه الله – إلى أنَّ الربعيّ هو أوَّل من قدر مثل هذا التقدير، والصواب أنه مسبوق إلى ذلك، فأوّل قائل به هو ابن السرَّاح، انظر: أبو بكر بن السراج: **الأصول** ١: ٤٢٠.

٥٣٢ –البرهان في علوم القرآن ٤: ٢٨٠.

٥٣٣ –أبو بكر بن السراج: **الأصول** ١: ٤١٩، وابن السراج: **الموجز**، ط١، بيروت، ١٩٦٥م، ص ٥٦، وابن مالك: **شرح التسهيل** ٣: ١٨١، وابن أبي الربيع: **البسيط**: ٨٦٧، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ١٧٤٩.

٥٣٤ –أبو حيان الأندلسي: **البحر المحيط**: ٤٤٤، والحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**: ٤٣٠، وخالد الأزهري: **شرح التصريح**، ٢: ٢٢.

٥٣٥ –ابن الشجري: **الأمالي** ٣: ٤٩، وانظر: الحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**: ٣٠.

٥٣٦ –أبو حيان الأندلسي: **البحر المحيط** ٥: ٤٤٤.

٥٣٧ –أبو علي الفارسي: **الإيضاح العضدي**، ط١، القاهرة، ١٩٦٥م، ص ٢٠١.

٥٣٨ –أبو علي الفارسي: **الإيضاح العضدي**: ٢٠١.

٥٣٩ - أبو علي الدينوري: **ثمار الصناعة**: ٣٦٨. وانظر: أبو حيان الأندلسي: **البحر المحيط** ٥: ٤٤٤، **ارتشاف الضرب**: ١٧٤٩.

٥٤٠ - ابن الشجري: **الأمالي** ٣: ٤٩.

٥٤١ - أبو حيان الأندلسي: **البحر المحيط** ٥: ٤٤٤.

٥٤٢ - ابن مالك: **شرح التسهيل** ٣: ١٨٤.

٥٤٣ - ابن أبي الربيع: **البسيط**: ٨٦٦.

٥٤٤ - ابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب**: ١٨٢ و١٨٣، والحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**: ٤٣٠، وخالد الأزهري: **شرح التصريح**، ٢: ٢.

٥٤٥ - أبو علي الفارسي: **الإيضاح** ١: ٢٥٤، وابن أبي الربيع: **البسيط**: ٨٦٧، والحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**، ٤٣٠.

٥٤٦ - ابن أبي الربيع: **البسيط**: ٨٦٧. وقال ابن أبي الربيع: "وهما عندي وجهان صحيحان".

٥٤٧ - رضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية**، ٢: ٢: ١١٨٥، وعزاه إلى أبي علي الفارسي في غير الإيضاح، وانظر: الحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**: ٤٣٠.

٥٤٨ - أبو داود السجستاني: **السنن**، ط١، دار الحديث، حمص١٩٦٩م، ١: ١٥٣، والترمذي: **الجامع الصحيح**، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٦م، الحديث رقم ١٢٣.

٥٤٩ - أبو عبيد القاسم بن سلام: **الأمثال**: ٢٥.

٥٥٠ - أبو داود السجستاني: **السنن**، ١: ١٥٣.

٥٥١ - الترمذي: **الجامع الصحيح**، الحديث رقم ١٧٧٧: ج ٣: ص ٣٧٦.

٥٥٢ - أبو عبيد القاسم بن سلام: **الأمثال**، ط١، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٨٠، ص ٢٥.

٥٥٣ – علي بن محمد الهروي: **الأزهية**: ٩٤، وابن هشام الأنصاري: **أوضح المسالك**، ٣: ٦٣، ومغني اللبيب: ١٨٢ و١٨٣، وخالد الأزهري: **شرح التصريح**، ٢:٢٢.

٥٥٤ – ابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب**: ١٣٩، وابن مالك: **شواهد التوضيح**، القاهرة، بلا تاريخ، ص ١٠٦، وعبد القادر البغدادي: **خزانة الأدب** ٢: ٤٨٤.

٥٥٥ – رضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية**: ٢: ٢: ١١٨٥، والحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني**: ٤٢١.

٥٥٦ – رضي الدين الأستراباذي: **شرح الكافية**: ٢: ٢: ١١٨٥، وعبد القادر البغدادي: **خزانة الأدب** ٤: ١٩١ (ط. بولاق).

٥٥٧ – خالد الأزهري: **شرح التصريح**، ٢: ٢٢.

٥٥٨ – علي بن محمد الهروي: **الأزهية**،ص ٢٦٦.

٥٥٩ – د.تمام حسان: **اللغة العربية، معناها ومبناها**: ١٦٢.

٥٦٠ – د.طاهر الحمصي: **من نحو المباني إلى نحو المعاني**: ٢٧٧. ومن أنواع هذا الإنشاء صيغ الرجاء والتعجب والمدح والذم والعقود والقسم والإخبار بـ (كم).

٥٦١ – عن: صلاح الدين الزعبلاوي: **مسالك القول**: ٣٤٨ و٣٤٩.

٥٦٢ – صلاح الدين الزعبلاوي: **مسالك القول**: ٣٤٩.

٥٦٣ – عن: صلاح الدين الزعبلاوي: **مسالك القول**: ٣٤٩.

٥٦٤ – عن: صلاح الدين الزعبلاوي: **مسالك القول**: ٣٤٩.

٥٦٥ – ابن المقفع: **كليلة ودمنة**: ١٥٢، قصة الحمامة المطوقة. نقلاً [عن صلاح الدين الزعبلاوي: **مسالك القول**: ٣٤٨].

٥٦٦ – ابن المقفع: **كليلة ودمنة**: ١٢٥، باب الأسد والثور. [نقلاً عن صلاح الدين الزعبلاوي: **مسالك القول**: ٣٤٨].

٥٦٧ – سيبويه: **الكتاب**، ١: ١٢٧ (ط. هارون). ونقل أبو البقاء الكفوي عن سيبويه تصريحه بوقوع الجملة الإنشائية خبراً. أبو البقاء الكفوي: **الكليات**، ط١،

وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٥م، ٤٠٦، و صلاح الدين الزعبلاوي: **مسالك القول**: ٣٤٩.

٥٦٨ – ابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب**: ٥٦٢.

٥٦٩ – ابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب**: ٥٦٢.

٥٧٠ – ابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب**: ٥٦٢.

٥٧١ – نقلاً عن: عطية الصوالحي: **إنصاف وردٌّ إلى الصواب**، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ١٨، ص ٦١.

٥٧٢ – نقلاً عن: عطية الصوالحي: **إنصاف وردٌّ إلى الصواب**: مجلة المجمع اللغة العربية في القاهرة، ١٨: ٦١. وانظر: صلاح الدين الزعبلاوي: **مسالك القول**، ص ٣٤٦ و٣٤٧.

٥٧٣ – عطية الصوالحي: **إنصاف وردّ إلى الصواب**، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مج ١٨، ص ٢.

٥٧٤ – انظر معاني (ربَّ) في صفحات سابقة من هذا البحث.

٥٧٥ – انظر في ذلك: عطية الصوالحي: **إنصاف وردٌّ إلى الصواب**، مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، مج ١٨، ص ٦٠. فقد عرض الأستاذ عطيَّة الصوالحي إلى هذه المسألة، ونقض ما استشهد به المجيزون لدخول قد على مضارع منفي، إلا أنه استبدل بها عبارة (ربّما لا يجيء) فيما هرب منه.

٥٧٦ – المصدر السابق: ٦٢.

٥٧٧ – التفازاني، وآخرون: **شروح التلخيص** ٣: ٢٦.

٥٧٨ – أحمد بن عبد النور المالقي: **رصف المباني**، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٧٥م، ص ٤٧٣، و ابن السيد: **الرسائل**، ق: ٧٤.

٥٧٩ – د. طاهر الحمصي: **من نحو المباني إلى نحو المعاني**: ٥٥٣.

٥٨٠ – نفسه: ٥٥٣.

٥٨١ – نقلاً عن: صلاح الدين الزعبلاوي: **مسالك القول**: ٣٥١.

٥٨٢ – نقلاً عن: صلاح الدين الزعبلاوي: **مسالك القول**: ١٢٥.

المصادر والمراجع

١ – ابن الجزري، شمس الدين محمد (ت ٨٣٣هـ): **النشر في القراءات العشر**، مكتبة الرياض الحديثة، صححه علي محمد الضباع، بلا تاريخ.

٢ – ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان (ت ٦٤٦هـ): **الإيضاح في شرح المفصَّل**، حققه د. إبراهيم محمد عبد الله، ط١، دار سعد الدين، دمشق، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.

٣ – ابن السراج، محمد بن سهل (ت ٣١٦هـ):

– **الأصول**، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، ١٩٨٧م.

– **الموجز في النحو**، تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت، ١٩٦٥م.

٤ – ابن الشجري، علي بن محمد بن حمزة (ت ٥٤٢هـ):

– **الأمالي الشجرية**: حققه د. محمود الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

– **حماسة ابن الشجري**، تحقيق عبد المعين الملوحي، وأسماء الحمصي، وزارة الثقافة بدمشق، ١٩٧٠م.

٥ – ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ):

– **الخصائص**، مطبعة دار الكتاب المصرية، تحقيق محمد علي النجار (ت ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م).

– **اللمع في العربية**، حققه حامد المؤمن، ط٢، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٦ – ابن حبان، محمد (ت ٣٥٤هـ): **صحيح ابن حبان**، تحقيق شعيب الأرناؤوط، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٧ – ابن حنبل، أحمد (ت ٢٤١هـ)، **المسند**، مؤسسة قرطبة، مصر، بلا تاريخ.

٨ – ابن سيده، علي بن إسماعيل (ت ٤٥٨هـ): **المخصَّص**، دار الكتب العلمية، بيروت.

٩ – ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت٦٦٩هـ):

– **المقرب**، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، بغداد، ١٩٨٦م.

– **شرح جمل الزجّاجي**، تحقيق د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

– **ضرائر الشعر**، تحقيق د. السيد إبراهيم محمد، دار النفائس، بيروت.

١٠ – ابن فارس، أحمد (ت ٣٩٥هـ):

– **الصاحبي**، حققه السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٧٧م.

– **مقاييس اللغة**، تحقيق عبد السلام هارون، دار العلمية، إيران، بلا تاريخ.

١١ – ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ): **أدب الكاتب** تحقيق د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٢م.

١٢ – ابن مالك، جمال الدين محمد (ت ٦٧٢هـ):

– **شرح التسهيل**، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط ١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

– **شواهد التوضيح والتصحيح**، حققه محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة ١٩٥٧م.

– **شواهد التوضيح**، القاهرة، بلا تاريخ.

١٣ – ابن مجاهد، أحمد بن موسى(٣٢٤هـ): **السبعة**، حققه د. شوقي ضيف (ت ٢٠٠٥ م)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م.

١٤ – ابن منظور، محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ): **لسان العرب**، دار المعارف، القاهرة.

١٥ – ابن هشام الأنصاري، عبدالله بن يوسف (ت ٧٦١هـ):

– **مغني اللبيب**، حققه د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، وراجعه المرحوم سعيد الأفغاني، ط٥، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م.

– **أوضح المسالك**، حققه وحشَّاه محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

١٦ – ابن يسعون، أبو الحجاج يوسف (ت ٥٤٢هـ): **لما اعتمَّ من شواهد الإيضاح**، دراسة وتحقيق د. محمد بن حمود الدّعجاني، ط١، النشر الدولي، الرياض، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

١٧ – ابن يعيش، يعيش (ت ٦٤٣هـ): **شرح المفصل**، إدارة المطبعة المنيرية، القاهرة.

١٨ – الأخفش، سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥هـ): **معاني القرآن**، تحقيق هدى قراعة، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٠م.

١٩ – الإربلي، محمد بن يوسف (ت ٥٨٥هـ): **جواهر الأدب**، تحقيق د. حامد أحمد نيل، القاهرة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٢٠ – الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ): **تهذيب اللغة**، تحقيق عبدالسلام هارون وآخرين، الدار المصرية العامة للتأليف، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

٢١ – الأزهري، خالد (٩٠٥هـ): **شرح التصريح على التوضيح**، دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ.

٢٢ – الأستراباذي، رضي الدين (ت٦٨٦هـ): **شرح الكافية**، تحقيق د. حسن الحفظي، ويحيى بشير المصري، وزارة التعليم العالي، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، ط ١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٢٣ – الإسكافي، الخطيب (ت ٤٢٠هـ): **مختصر كتاب العين**، حققه هادي حمودي، ط١، سلطنة عمان، ١٤١٩هـ/ ١٩٨٨م.

٢٤ – الأشنانداني (ت٢٨٨هـ): **معاني الشعر**، تحقيق عز الدين التنوخي، وزارة الثقافة، دمشق ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

٢٥ – الشنتمري، يوسف بن سليمان الأعلم (ت ٤٧٦هـ): **تحصيل عين الذهب**، تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٤م.

٢٦ – الأنباري، أبو البركات، (ت ٥٧٧هـ): **الإنصاف**، قرأه وعلَّق عليه محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٨٠هـ/١٩٦١م. ونسخة أخرى، طبعة دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ.

٢٧ – الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (ت ٣٢٨هـ): **المذكر والمؤنث**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٢٨ – الأندلسي، أبو حيان: (ت ٧٤٥هـ):

- **البحر المحيط**، مطابع النصر، الرياض، بلا تاريخ.
- **تذكرة النحاة**، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- **ارتشاف الضرب**، تحقيق رجب محمد عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٢٩ – الأنصاري، أبو زيد: **النوادر في اللغة**، تحقيق ودراسة د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٣٠ – الأنطاكي، محمد: **المحيط**، دار الشروق، بيروت، كتبت مقدمته سنة ١٩٧١م.

٣١ – الباقولي، أبو الحسن علي بن الحسين (ت ٤٥٣هـ): **شرح اللمع**، حققه د. إبراهيم أبو عباة، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

٣٢ – البحتري، الوليد بن عبيد **(ت ٢٨٤هـ): الحماسة**، وقف على طبعها لويس شيخو، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٧م، ونسخة أخرى، تحقيق د. محمد نبيل طريفي، ط١، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٢م.

٣٣ – البخاري، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ): **صحيح البخاري**، دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ.

٣٤ – البصري، صدر الدين علي بن أبي الفرج: **الحماسة البصرية**، نُشر بعناية الدكتور مختار الدين أحمد، حيدر آباد الدكن، الهند، ١٩٦٤م.

٣٥ – البغدادي، عبد القادر (ت ١٠٩٣هـ): **خزانة الأدب**، طبعة بولاق، ونسخة أخرى بتحقيق المرحوم عبد السلام هارون، القاهرة.

٣٦ – البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز (ت ٤٨٧هـ): **معجم ما استعجم**، حققه وضبطه مصطفى السقا، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٣٧ – الترمذي، محمد بن عيسى (ت ٢٧٩هـ): **الجامع الكبير**، حققه د. بشار عواد معروف، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٦م.

٣٨ – التفتازاني، و ابن يعقوب المغربي، والسبكي، والقزويني، والدسوقي: **شروح التلخيص**، ، ط٢، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٤٢هـ.

٣٩ – الجرجاني، عبد القاهر (ت ٤٧١هـ):

- **العوامل المئة النحوية في أصول العربية**، شرح خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق د. البدراوي زهران، دار المعارف، ط٢، ١٩٧٧م
- **المقتصد**، تحقيق كاظم بحر المرجان، بغداد، ١٩٨٢ م
- **دلائل الإعجاز**، قرأه وحقَّقه وعلَّق عليه المرحوم محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٤م، ونسخة أخرى بتحقيق د. رضوان الداية وفايز الداية، دار قتيبة، دمشق، ١٩٨٣م.

٤٠ – الجزولي، عيسى بن عبد العزيز (ت ٦٠٧هـ): **المقدمة الجزولية**، شرح وتحقيق شعبان عبد الوهاب محمد، القاهرة، ١٩٨٨م.

٤١ – الجَنْدي، تاج الدين (ت ٧٠٠هـ): **الإقليد**، تحقيق ودراسة د. محمود الدراويش، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٤٢ – الجنيدل، سعد: **معجم الأماكن الواردة في المعلَّقات العشر**، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض.

٤٣ – الجواري، أحمد عبد الستار: **نحو القرآن**، المجمع العلمي العراقي، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م، بغداد.

٤٤ – الجوهري، إسماعيل حماد، (ت ٣٩٣هـ): **تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، ١٩٧٩ م، دار العلم بيروت.

٤٥ – حجازي، د. محمود فهمي: **علم اللغة العربية**، دار غريب لطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، بلا تاريخ.

٤٦ – حدَّاد، د. حنا جميل : **معجم شواهد النحو الشعرية**، ط١، دار العلوم، الرياض، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٤٧ – حسَّان، د. تمام، : **اللغة العربية معناها ومبناها**، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩م.

٤٨ – الحضرمي، حمد بن إبراهيم (ت ٦٠٩هـ): **ديوان امرئ القيس (ت ٥٤٠م)**، قدَّم له وحققه د. أنور أبو سويلم، ود. علي الهُرُوط، دار عمار، عمان، ١٩٩١م.

٤٩ – الحمد، د. غانم قدوري: **الدراسات الصوتية عند علماء التجويد**، مطبعة الخلود، بغداد، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٥٠ – الحمصي د. محمد طاهر: **من نحو المباني إلى نحو المعاني**، ط١، دار سعد الدين، دمشق، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٥١ – الحموي، ياقوت (ت ٦٢٦هـ): **الخزل والدَّال**، حققه يحيى عبارة ومحمد أديب جمران، وزارة الثقافة، دمشق، ط١، ١٩٩٨م.

٥٢ – الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ): **تاريخ بغداد**، مكتبة الخانجي، ١٣٤٩هـ/ ١٩٣١ م، نسخة مصورة عنها، بيروت.

٥٣ – خليل، د. عبد العظيم فتحي: **وقفة مع قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٥٤ – الدعاس، عزّة عبيد وعادل السيد، **سنن أبي داود**، ط١: دار الحديث، حمص، سورية، ١٩٦٩م.

٥٥ – الدمشقي، ابن كثير (ت ٧٧٤هـ): **تفسير القرآن العظيم**، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ.

٥٦ – الدينوري، أبو عبد الله الحسين بن يوسف (ق ٤هـ): **ثمار الصناعة**، دراسة وتحقيق د. محمد بن خالد الفاصل، مطابع جامعة الإمام محمد ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٥٧ – الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت ٣١١هـ): **معاني القرآن وإعرابه**، شرح وتحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٥٨ – الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٤٠هـ): **حروف المعاني**، حققه د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط ١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٥٩ – الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت ٧٩٤هـ): **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، ١٣٧٦هـ/ ١٩٧٥م، القاهرة.

٦٠ – زعبلاوي، صلاح الدين (٢٠٠٦م): **مسالك القول**، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ١٩٨٤م.

٦١ – الزمخشري، محمود بن عمر: (ت ٥٣٨هـ): **الكشاف**، دار المعرفة، بيروت، بلا تاريخ.

٦٢ – الزهري، أبو عبد الله البصري (ت ٢٣٠هـ)، **الطبقات الكبرى**، دار صادر، بيروت.

٦٣ – السامرائي، د. فاضل : **معاني النحو** دار الفكر، عمان، ط٢، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٦٤ – السبتي، ابن أبي الربيع (ت ٦٨٨هـ): **البسيط**، تحقيق د. عياد الثبيتي. دار الغرب الإسلامي ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

٦٥ – السدوسي، مؤرج (ت ١٩٥هـ): **شعر الشنفرى**، تحقيق د.علي ناصر غالب، راجعه د.عبد العزيز المانع، أشرف على طبعه حمد الجاسر، منشورات مجلة العرب، الرياض، ١٩٩٨م.

٦٦ – السراقبي، د. وليد محمد: **شعر عبد الله بن همام السلولي**: تحقيق، مركز جمعة الماجد، دبي، ١٩٩٦م.

٦٧ – السرقسطي (بعد ٤٠٠هـ): **الأفعال**، تحقيق د. حسين محمد شرف، القاهرة، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٦٨ – السطلي، د. عبد الحفيظ: **ديوان أمية بن أبي الصلت**، المطبعة التعاونية، ١٩٧٤م.

٦٩ – السلسيلي، أبو عبد الله(ت٧٧٠هـ) : **شفاء العليل**، تحقيق د. الشريف عبد الله الحسيني، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٧٠ – السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت ٧٥٦هـ):

– **الدر المصون**، حققه د. أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم، دمشق

– **عمدة الحفّاظ**، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٧١ – السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي (ت ٥٢١هـ): **أمالي السهيلي**، تحقيق محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، القاهرة.

٧٢ – سيبويه، عمرو بن بشر(١٨٠هـ): **الكتاب**، ط١، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، ١٣١٦هـ. ونسخة أخرى بتحقيق المرحوم عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت.

٧٣ – السيوطي، جلال الدين (ت ٩١١هـ):

– **بغية الوعاة**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العرية، بيروت، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

– **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، حققه د.عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة ٢٠٠١م.

٧٤ – شاهين، د. عبد الصبور، : **في التطوّر اللغوي**، مؤسسة الرسالة، ط٢، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٧٥ – شرح محمد بن حبيب: **ديوان جرير (ت ١١٠هـ)**، تحقيق نعمان محمد أمين طه، سلسلة ذخائر العرب، دار المعارف، القاهرة، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

٧٦ – الشلوبين، أبو علي (ت٦٥٤هـ):

– **التوطئة**، تحقيق د. يوسف أحمد المطوع، الكويت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

– **شرح المقدمة الجزولية**، تحقيق د. تركي العتيبي، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٧٧ – الشمسان، أبو أوس إبراهيم: **الجملة الشرطية عند النحاة العرب**، ط١، مطبعة الدجوي، القاهرة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٧٨ – الشنتمري، الأعلم (ت٤٧٦هـ): **شرح حماسة أبي تمام،** تحقيق د. علي المفضل حمودان، مطبوعات مركز جمعة الماجد، دبي، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٧٩ – الصبان، محمد بن علي (ت١٢٠٦هـ): حاشية على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

٨٠ – الطائي، يحيى بن مدرك: **ديوان حاتم الطائي (ت٤٦ ق.هـ)،** ورواية هشام الكلبي، تحقيق د. عادل سليمان جمال، ط٢، مكتبة الخانجي، ١٩٩٠م.

٨١ – الطبري (ت ٣١٠هـ): **جامع البيان في تأويل آي القرآن،** دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٨٢ – عبد الباقي، محمد فؤاد: **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم،** دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٨٣ – عبد الحميد، محمد محيي الدين **شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة: (ت ٩٣هـ)،** المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٥م.

٨٤ – عبد الحميد، محمد محيي الدين: **شرح ابن عقيل،** القاهرة، ١٩٦٤م.

٨٥ – عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي (ت ٥٢١هـ): **نتائج الفكر،** حققه د. محمد إبراهيم البنا، ط٢، دار الرياض للنشر والتوزيع، كتبت مقدمته سنة ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٨٦ – عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت ٢١٦هـ): **الأصمعيات،** تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٨٤م.

٨٧ – العسقلاني، ابن حجر (ت ٨٥٢هـ): **الإصابة،** تحقيق علي محمد البجاوي، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٨٨ – العسكري، أبو هلال (ت ٣٩٥هـ):

– **جمهرة الأمثال،** تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، ط١، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

– **ديوان أبي محجن الثقفي (ت ٣٠هـ)،** نشره وقدَّم له صلاح الدين المنجد، بيروت، دار الكتاب الجديد، ١٣٨٩هـ/ ١٩٧٠م.

٨٩ – عضيمة، محمد عبد الخالق:

– **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، مطبعة السعادة، ط١، القاهرة، ١٩٧٢م.

– **فهارس كتاب سيبويه**، مطبعة السعادة، ط١، القاهرة، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

٩٠ – عَطْوان د. حسين: **شعر عمرو بن أحمر الباهلي**: جمعه وحققه، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ط١، دمشق، بلا تاريخ.

٩١ – العكبري، أحمد بن الحسين (ت ٦١٦هـ): **التبيان في شرح الديوان**، تحقيق مصطفى السقا، وإبراهيم الإبياري، وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٧هـ/١٩٧٨م.

٩٢ – عمر، د. أحمد مختار: **دراسة الصوت اللغوي**، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٩٣ – العيني، محمود بن أحمد (ت ٨٥٥هـ): **المقاصد النحوية**، مطبوع بهامش الخزانة.

٩٤ – غرونبام، جوستاف: **ديوان أبي دؤاد الإيادي**، حققه د. إحسان عباس، ١٩٥٥م.

٩٥ – الغليمان، عبد الله: **دليل القارئ إلى مواضع الحديث في صحيح البخاري**، توزيع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، دار الأفغاني، للطباعة، جدة، بلا تاريخ.

٩٦ – الفارابي، أبو نصر (ت ٣٣٩هـ):

– **الحروف**، تحقيق د. محسن مهدي، دار المشرق، بيروت.

– **العبارة**، تحقيق د. محمد سليم سالم، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٦م.

– **شرح الأبيات المشكلة الإعراب (كتاب الشعر)**، حققه حسن هنداوي، دار القلم، دارة العلوم والثقافة، ط ١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٩٧ – الفارسي، أبو علي (ت ٣٧٧هـ):

– **الإيضاح العضدي**، تحقيق حسن شاذلي فرهود، القاهرة، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.

– **كتاب الشعر**، تحقيق د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.

– **المسائل البغداديات**، حققه صلاح الدين السنكاوي، ط١، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣م.

- **المسائل الحلبيات**، تحقيق د. حسن هنداوي، ط ١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٩٨ – الفيروزأبادي، مجد الدين (ت ٨١٧هـ): **القاموس المحيط**، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٦م.

٩٩ – القالي، أبو علي (ت ٣٥٦هـ): **الأمالي**، قرأه محمد عبدالجواد الأصمعي، نسخة مصوَّرة عن طبعة دار الكتب المصرية، بيروت.

١٠٠ –القرشي، أبو زيد (ت أوائل القرن الرابع): **جمهرة أشعار العرب**، حققه محمد علي الهاشمي، ط١، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

١٠١ – القيسي، أبو علي الحسين بن عبد الله (٦٨٩هـ): **إيضاح شواهد الإيضاح**، دراسة وتحقيق د. محمد بن حمود الدعجاني، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

١٠٢ – الكفوي، أبو البقاء، أيوب بن يوسف الحسيني (١٠٨٩هـ): **الكليات**، أعدّه للنشر د. عدنان درويش ومحمد المصري، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٥م.

١٠٣ – ماجد أحمد السامرائي،: **شعر ثابت قطنة**، بغداد، ١٩٧٠م.

١٠٤ – المالقي، أحمد بن عبد النور (٧٠٧هـ): **رصف المباني**، تحقيق د. أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم، دمشق، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

١٠٥ – المبرد، محمد بن يزيد (ت ٢٨٦هـ): **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

١٠٦ – المجاشعي، علي بن فضال، (ت ٤٧٩هـ): **شرح عيون الإعراب**، حققه د. حنا جميل حداد، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.

١٠٧ – محمد شوقي أمين، و مصطفى حجازي: **الألفاظ والأساليب**، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٣٩٧هـ.

١٠٨ – المرادي، الحسن بن قاسم (ت ٧٤٩هـ): **الجنى الداني**، تحقيق طه محسن، مؤسسة دار الكتاب للطباعة، بغداد ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.

١٠٩ - المرزوقي، علي بن أحمد (ت٤٢١هـ): **شرح الحماسة**، تحقيق أحمد أمين وعبدالسلام هارون، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٥١م.

١١٠ - المزي، الحافظ (ت ٧٤٢هـ): **تحفة الأشراف**، تحقيق عبد الصمد شرف الدين وإشراف زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

١١١ - مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ): **صحيح مسلم**، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١١٢ - المعري، أبو المحاسن المفضل بن محمد (ت ٤٤٢هـ): **تاريخ العلماء النحويين**، تحقيق د. عبد الفتاح الحلو، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

١١٣ - المعيبد، محمد جبار: **ديوان عدي بن زيد العبادي (ت ٣٥ ق.هـ)**، وزارة الثقافة والإرشاد، بغداد، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.

١١٤ - المناوي، عبد الرؤوف: **فيض القدير**، ط١، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٥٦هـ.

١١٥ - النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت ٣٣٨هـ): **إعراب القرآن**، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ط٣، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.

١١٦ - نصار، د. حسين: **ديوان جميل بثينة (ت ٨٠هـ)**، مكتبة مصر، القاهرة، بلا تاريخ.

١١٧ - النيسابوري، الحاكم (ت ٤٠٥هـ): **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

١١٨ - الهروي، أبو عبيد (ت ٤٠١هـ): **الغريبين في القرآن والحديث**، تحقيق أحمد فريد المزيدي، ط١، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

١١٩ - الهروي، علي بن محمد (٤١٥هـ): **الأزهية**، تحقيق عبد المعين الملوحي، ط١، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٢م.

المخطوطات:

١ - ابن السِّيد، أبو عبد الله محمد (ت٥٢١هـ): ١- **الرسائل**، مصورتي عن نسخة تشستربتي، برقم ٤٣٢٥.

٢ - **المسائل والأجوبة**، مصورتي عن نسخة الإسكوريال، برقم ٣٠٦٩.

٣ - أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ): **المسائل الشيرازيات**، رسالة دكتوراه، إعداد علي جابر المنصوري، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦ م، جامعة عين شمس، القاهرة.

المجلات:

مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مج ١٨.